مذكرات
فى
العلاقات الدولية العربية

دكتورة عائشة راتب
أستاذة القانون الدولى العام المساعدة
كلية الحقوق — جامعة القاهرة

الناشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت
١٩٦٥

المطبعة العالمية ١٦ و١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة

مقدمة

أولا : ماهية العلاقات الدولية :

العلاقات الدولية هى أهم مظاهر الحياة الدولية الحديثة ويتم تبادلها بين أشخاص القانون الدولى . وبرغم مناصرة جزء كبير من الفقه الدولى لفكرة الدولة العالمية ، فإن ذلك لم يغير من الواقع الدولى الذى يقسم الجماعة الدولية سياسياً واقتصادياً ومذهبياً إلى وحدات مختلفة (الدول) ، يمارس كل منها سلطة تامة وكاملة على جزء معين من أجزاء المعمورة ولا يخضع لسلطة عليا كالتى يخضع لها الأفراد داخل الدولة .

وتظهر العلاقات المتبادلة بين الدول ، فى المحيط الخارجى ، فى صور ثلاث :

(١) عقد المعاهدات .

(٢) المفاوضة .

(٣) الحرب أو بمعنى أدق استخدام القوة .

وهذه الصور الثلاث للعلاقات الدولية تعكس مجموعة الحقوق الخاصة التى تتمتع بها الدول ذات السيادة فى الميدان الدولى وهى :

(ا) حق عقد المعاهدات .

(ب) حق تبادل البعثات الدبلوماسية .

---

(١) أنظر L'Huillier, *Eléments de droit international public*, p. 290. Cavaré, *Le droit international public positif*, 1951, p. 827.

(ﺣ) حق الحرب .

وممارسة هذه السلطات الثلاث تتم فى نطاق العلاقات الدولية فى صورة بعض عمليات قانونية تقوم بها الدولة وتحكمها قاعدة العقد شريعة المتعاقدين Pacta sunt servanda فيما يتعلق بحق عقد المعاهدات ، وفى صورة وقائع مادية بالنسبة للسلطتين الأخيرتين . إلا أن الدولة ، فى تصرفاتها المختلفة ، تخضع للقواعد الدولية التى تحدد مدى السلطة الخارجية التى تتمتع بها . وتهدف هذه القواعد أساساً إلى إخضاع العلاقات بين الدول لحكم القانون وإقرار السلم والنظام بين هذه الجماعات التى لا تحكمها سلطة عليا . وتطورت هذه القواعد على أساس إيراد قيود معينة على سيادة الدولة ، من مقتضاها أن الدولة وإن كانت تتمتع بالسيادة القومية ، إلا أنه يجب عليها باعتبارها عضواً فى الجماعة الدولية أن تترسم فى علاقاتها مع الدول الأخرى الأعضاء فى هذه الجماعة قواعد وضوابط تلتزم بها هذه الدول جميعاً فى علاقاتها المتبادلة[1] .

وتتأثر العلاقات بين الدول حتما بالعوامل التالية :

(١) رغبة شعوب معينة فى فرض نفوذها والسيطرة على شعوب أخرى : فمهما اختلفت العوامل التى تشكل السياسة الخارجية للدول المختلفة والطريقة التى تمارس بها ، إلا أنها تنبع أساساً من التصرفات البشرية والرغبات الجماعية والفردية التى تمارس فى النطاق الإقليمى لكل دولة وتتشكل بخصائص شعب هذا الإقليم ومدى كثافته وبشكل حكومته وبالأحوال الإقتصادية والإجتماعية السائدة ، والزعامات الفردية التى توجد فيه فى وقت معين ، وكذلك بالنظريات والأفكار التى يتبناها الرأى العام داخل الدولة .

وبعبارة أخرى فإن القوة البشرية التى تمتلكها الدولة ، والتنظيم الإجتماعى

---

(١) أنظر بحث الدكتور عبد الله العريان عن فكرة التنظيم الدولى ، بمجلة القانون والاقتصاد ، عدد مارس ويونيو ١٩٥٥ ، ص ٢٠٨ .

السائد الذى ينظم الأوضاع الداخلية ومصادر الثروة التى تمتلكها الجماعة، ومدى قوتها العسكرية وقدرتها على استخدامها له أثر كبير فى تطوير السياسة الخارجية للدولة وفى تشكيل علاقاتها الخارجية . ولا يكفى أن تتمتع الدولة بنظام داخلى دقيق يحفظ لها قوتها ونفوذها وأمنها الوطنى الداخلى ، ذلك أن قدرة الدولة على التنظيم الداخلى لا يعنى قدرتها على تسيير علاقاتها الخارجية ، بل يجب حتى تمارس الدولة هذه العلاقات بنجاح أن تكون لديها الإمكانيات التى تيسر لها العلم بما يدور فى أرجاء العالم المختلفة والقدرة على تحليل المواقف والأشخاص والزعامة القادرة على حسن التوجيه حتى تصل إلى تحقيق أهدافها القومية .

وقد سبقت الدول الأوربية فى هذا الميدان ، واندفعت فى حالة من الطمع والجشع الهستيرى ، منذ أواخر القرون الوسطى ومنذ قيام الرأسمالية التجارية فى القرن الخامس عشر فى بلاد أوربا الغربية (إيطاليا والبرتغال وأسبانيا وانجلترا وفرنسا وألمانيا) ، وتسابقت فى سبيل فرض سياساتها الإستعمارية على المناطق المتأخرة ونجحت فى ذلك ، واقتسمت دول أوربا المسيحية جميع مناطق الكرة الأرضية التى تم « اكتشافها » وأدخلتها فى ملكيتها إما عن طريق الإستعمار المباشر ، وإما عن طريق فرض الحماية الإستعمارية ، وإما عن طريق توزيع مناطق النفوذ الإستعمارى الإستغلالى[1] . وشملت الأقاليم المستعمرة ، قبيل الحرب العالمية الثانية ، حوالى ثلث سكان العالم ومساحته ، وكان هناك ما يزيد على ٨٠ شكلا منفصلا من أشكال الحكم الإستعمارى ، منها المستعمرات والمحميات والمناطق تحت الانتداب فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربى والمحيط الهادى ، وكانت لبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا التى لم يتعد مجموع سكانها مائتى مليون نسمة ، السيطرة على سبعمائة مليون من السكان فى المناطق التابعة لها ، وكانت الولايات المتحدة تسيطر

(١) أنظر كتاب القانون الدولى العام فى وقت السلم ، للدكتور حامد سلطان ، ١٩٦٥ ، ص ٧٢٢ .

على أكثر من ستين مليون نسمة ، وكانت الصفة المشتركة بين هذه الأقاليم جميعاً والتى تميزها عن المناطق المستقلة المجاورة لها هى وقوعها تحت سيطرة جنس وثقافة ينتميان إلى موطن يبعد عنها آلاف الأميال[1]. وكان لإنجلترا ، فى هذه العملية ، نصيب الأسد بسبب تفوقها الصناعى والتجارى ، وحدة تركز رؤوس الأموال فيها ، وقوتها البحرية . وحرصت هذه الدول على إبقاء الأحوال فى الأقاليم التابعة لهـا على ما هى عليه حرصاً منها على مصادر الثروة ومنابعها ، وفتحت باب الاستيطان بهذه الأقاليم أمام الأعداد المتزايدة لشعوبها ، كما عملت على استثمار رؤوس أموالها الزائدة فيها . وظهر فى ميدان الفـكر وميدان السياسة الإقتصادية ما يعرف بإسم الميثاق الاستعمارى Pacte Colonial . وبمقتضاه فرضت التزامات على المستعمرات جعلت منها مجرد أداة لخدمة الإقتصاديات الرأسمالية المسيطرة . وتتلخص هذه المبادىء فى تحريم إقامة الصناعات فى المستعمرات ، وفى إلزامها بعدم الإتجار إلا مع الدولة المسيطرة أو عن طريقها ، وعلى أن يكون ذلك على سفن تابعة لهذه الدولة .

٢ — التقدم الصناعى وزيادة الإتصال بين الدول : وكان للثورة الصناعية التى بدأت فى إنجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أثر كبير لا فى تاريخ أوروبا فحسب بل فى تاريخ العالم عامة وإفريقية وآسيا بصفة خاصة .

وبعد أن كانت السياسة الاستعمارية تعبر من قبل عن الرغبة فى التوسع السياسى وإظهار القوة والنفوذ والهيبة فى المجال الدولى مما يحول دون سقوط الدولة الإستعمارية إلى ما دون مرتبة الدول الـكبرى ، أصبحت تعبر عن دوافع اقتصادية محضة وتستهدف أساساً البحث عن الأسواق الجديدة لتصريف المنتجات كما اشتدت الرغبة فى بناء المستعمرات والتوسع فيها للحصول على المواد الخام . وزاد نمو الرأسمالية وتركزها وتحولت من صناعية إلى مالية ، وصارت لها صفة احتكارية وتوسعية وبعبارة أخرى تحولت إلى رأسمالية احتـكارية استعمارية[2].

---

(١) أنظر أحمد عثمان ، مبدأ التنظيم الدولى لإدارة المستعمرات ، ١٩٦٣ ، ص ٤ .

(٢) Imperialism

وأضاف هذا النمو المتزايد فى الطاقة الإنتاجية لدول أوروبا الغربية ، على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ كله ، سبباً جديداً لزيادة التوسع الاستعمارى .

فقد جعل الاقتصاد الصناعى الغربى وتوسعه وتغلبه على الاختلالات التى كان يتعرض لها ، من الضرورى البحث عن مراكز المواد الأولية اللازمة لتصريف منتجات هذه الصناعة [1] .

ومن ثم أصبحت الدوافع الإقتصادية حافزة للدول الرأسمالية فى زحفها المستمر لغزو أقاليم ما وراء البحار والتوسع فى إنشاء المستعمرات ، وصار للثروة الإقتصادية فى المستعمرات أهمية تفوق أهمية الاستيطان أو الرغبة فى إظهار التفوق السياسى أو العسكرى .

وكشفت الدول الأوروبية النقاب عن وجهها ، ولم تعد تتستر بعبء الرجل الأبيض ومسئوليته عن إدخال النور [2] والمدنية إلى الأقاليم المتخلفة ، وبرز دافعها الحقيقى فى استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية من أجل المصالح الأوروبية . وأصدرت التشريعات المختلفة التى مكنت من نقل مساحات ضخمة

---

(١) أنظر Geographic Aspects of International Relations, The University of Chicago Press, 1937, p. 3-25.

"We can prove almost anything against colonial ventures, but colonies remain desirable things. They bring prestige that enhances the scope and power of the general trade of the mother-country; they act as insurance against a diminished supply of raw material from restrictive measures that may be imposed by another possessing country, they create new markets, and they contain land supposed to be capable of supporting additional population," p. 18.

وانظر أيضاً Theories of Int. Relations, Frank B. Russel, 1936, p. 405. Readings in Int. Relations, Hartmann, McGraw-Hill Series in Political Science, 1952, p. 2.

(٢) التى عبر عنها الرئيس ماكنلى لتبرير احتلال الفيلبين قائلا :

"There was nothing left for us to do but to take them all, and to educate the Filipinos, and uplift and civilige and christianize them as our fellow-men for whom Christ aldo died."

Parker T. Moon, Imperialism and World politics, 1926, pp. 67-74.

من الأرض من أيدى أبناء البلاد المستعمرة إلى أيدى الأجانب ، وفتحت الأبواب أمام المنتجات الصناعية المستوردة ، ومنحت الشركات الاحتكارية الأجنبية حق استغلال مصادر الثروة الوطنية ، وربطت المستعمرات بعجلة الإقتصاديات والسياسات الأوروبية وبعد مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ ، الذى اجتمع لتنظيم المنافسة بين الدول الإستعمارية على اكتشاف واستعمار ما بقى من أقاليم أفريقيا ولا سيما فى حوض الكونغو ، اندفعت الدول الأوروبية الكبرى نحو اقتسام الأسواق العالمية ، وظهر عصر الإمبراطوريات الحديثة التى قامت عن طريق الفتح والقهر. وساندتها القواعد القانونية الدولية التى بررت حق الفتح واستخدام القوة أو التهديد بها لإخضاع الشعوب المغلوبة على أمرها(١) .

ونجم عن التوسع الإستعمارى تهديد حياة الشعوب التابعة والإضرار بمصالحها ورفاهيتها بل أدى ذلك إلى المساس بمصالح المجتمع الدولى نفسه، إذ تنافست الدول الأوروبية فى الحصول على المستعمرات والأراضى البكر مما أدى إلى اشتعال الحروب الاستعمارية . كما أصبح مصدراً للعداء بين الدول الأوروبية ،

---

(١) وساندها الفقه أيضاً . أنظر تعليق هارولد نيكولسن على احتلال انجلترا لمصر الذى يقول فيه :

"Consider, for instance, British policy towards Egypt since 1882. A foreigner would say that it was the most brilliant bit of carefully planned imperialism in the whole history of diplomacy, executed with diabolical cunning. We got the French out of Egypt and then we managed to get the Turks out, we then bamboozled the Concert of Europe by means of a sham conference in Constantinople, we then sent Wolseley to suppress the Arabi rising at Telel-Kebir, we then occupied Egypt and have been there ever since. That is the foreigner's point of view. They think it an absolute masterpiece of carefully thought-out Imperialism. But it was not that. We did not know what was happening. We thought it was a noble mission of civilisation. We really did not mean to go in; we did really mean to come out. We gradually slipped into occupying Egypt and then began to search for moral motives. It was quite obvious that we occupied the country because of the Suez Cana; because of its strategical value as well as its importance to the bond holders. That was the real reason but it did not sound very nice or very pleasant, so we said we were there for the good of the people."

انظر Reading in Int. Relations, 1952. p. 46.

خاصة بعد أن بدأت ألمانيا فى التوسع وطالبت « بنصيبها من الشمس » Place in the sun » أى بالمشاركة فى استعمار آسيا وأفريقيا . مما تسبب فى إشعال نار الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية واستخدام القوة بصورة وحشية لم يسبق لها مثيل .

ولم يقتصر استخدام القوة على حروب الدول الاستعمارية فيما بينها بل استخدمت فى حروب القمع الرهيبة التى قامت بها الدول الاستعمارية ضد الحركات التحريرية فى المستعمرات . ومن الأمثلة الحية على ذلك ، الحروب التى شنتها فرنسا على أحرار الجزائر والتى انتهت باستقلال الأخيرة .

وارتفعت الأصوات تدين الحكم الإستعمارى وتطالب بالإسراع بتحرير المستعمرات وإعدادها للاستقلال، وحمل لواء الدفاع عن الشعوب التابعة مجموعة من الكتاب وبعض أصحاب المذاهب الفلسفية والاقتصادية والسياسية ، وأصبح سوء الإدارة فى المستعمرات موضوعاً مفضلا لأحزاب المعارضة فى برلمانات الدول الاستعمارية نفسها، وأثارت الهيئات الإنسانية والدينية الرأى العام وعملت على أن يصبح الموضوع حياً فى الأذهان . واشتدت المطالبة بزيادة التدخل الجماعى المنظم لمعالجة مساوىء الاستعمار خاصة بعد أن زاد عدد الشعوب المتحررة وأخذت مكانها فى العائلة الدولية . غير أن نظامى الانتداب والوصاية ، وهما نتاج عصبة الأمم والأمم المتحدة ، رغم تعبيرهما عن تطور جديد فى العلاقات الدولية ، يقرر الإشراف والتنظيم الدولى لإدارة المستعمرات ، كان شعاراً اختفت وراءه السياسات الاستعمارية لممارسة الاضطهاد السياسى والاستغلال الاقتصادى مما أدى إلى تهديد كيان الأقاليم التابعة وقيمها وشخصيتها ، ولعل ماحدث بفلسطين أكبر دليل على ذلك. فرغم اعتراف الدول الاستعمارية بمبدأ الاستقلال لأقاليمها التابعة ، احتفظت فى نفس الوقت ، بالدعائم الرئيسية التى قام عليها الاستعمار

---

(١) أنظر مقالة الدكتور عز الدين فوده ، حوار حول مفهوم الإستعمار ، مجلة الطليعة ، عدد يناير ١٩٦٥ ، ص ٥٩ وانظر رسالة أحمد عثمان ، السابق الإشارة إليها .

منذ يومه الأول ، ولا سيما المصالح الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية وتحويل القوى الوطنية إلى التناحر والصراع الداخلي فيما بينها . ولهذ فقد أصبح من وسائل الاستعمار الجديد ، ربط البلاد الحديثة الاستقلال بالمحالفات العسكرية الأجنبية أو الاحتفاظ فيها بالقواعد الحربية ، وربطها بالقيود والاتفاقيات المالية والاقتصادية غير المتـكافئة ، والتسلط عليها عن طريق أعوانه من أبنـاء البلاد الأصليين .

(٣) التعاون الدولى Cooperation : تقوم العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة . ورغم غيرة الدولة على مبدأ السيادة فإنها لا تستطيع أن تتجاهل وجود الدول الأخرى التى قد يكون للعمليات التى تقوم بها أثر كبير على مستقبلها . ولهذا فرضت الحياة المشتركة فى مجتمع دولى ضرورة التعـاون بين أجزاء هذا المجتمع فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لإرساء دعائم السلم الدولى والقضاء على الصور المختلفة لاستخدام القوة التى عانت منها البشرية الـكـثير . وتبلورت فـكرة الأمن الجماعى والتعاون الدولى فى المنظمات الدولية التى ظهرت على مسرح العلاقات الدولية فى القرن العشرين[١] .

غير أن المغالطات الدولية والطريقة المعيبة المتغيرة التى تفسر بها حالياً أحكام ميثاق الأمم المتحدة فى العمل الدولى ، دفعت الدول الصغرى إلى الشك فى نظام الأمم المتحدة كنظام يرتب آلياً اتخاذ إجراءات الأمن الجماعى لدفـع العدوان ، خاصـة إذا قامت به دول كبرى . ولهذا نادت مجموعة كبيرة من الدول بالأخذ بالحياد بين المعسكرين الشرقى والغربى اللذين يسيطران على مجريات العلاقات الدولية . ولا جدال فى أن الحياد حالياً يسمح للدولة بفرض رغباتها خاصة إذا حددت أغراضها بقوة ، وبعدت عن صور الضغط المختلفة ، وراعت دائماً مصالحها وحقوقها وجعلت منها الحـكم فى عالم ترغب فيه كل كتلة فى الاستغلال والسيطرة وفتح الاسواق الجديدة . وعدم الانحياز هو

---

(١) أنظر كتاب المنظمات ، لعائشة راتب ، ١٩٦٤ .

إحدى الصور الحديثة للحياد ، وتتبع فيه الدولة وبإرادتها سياسة محايدة فى المنازعات الدولية . وعدم الانحياز تعبير عن الواقع الدولى فى رغبة الشعوب الصغيرة حديثة التحرر فى الحياة ، ولا يمكن لكائن من كان إنكار المزايا التى يوفرها للدولة المحايدة . وقد لجأت الدول الصغيرة دائما إلى هذا السلاح كوسيلة لتحقيق الأمن والسلم ، وكخطوة إيجابية فى سبيل المحافظة على التوازن الدولى . وحالياً ، يبدو هذا النظام ، بالنسبة للدول الصغيرة ، كالطريق الوحيد فى عالم تتنازعه الأهواء والأغراض . وكلما زاد توازن القوى بين الكتلتين ، كلما زادت أهمية الدعوة الى الحياد وعدم الانحياز . وقد كان نظام الحياد دائماً يجمع بين السياسة والقانون وحالياً لا يمكن الفصل بين الخاصتين فى الأوضاع الحاضرة للجماعة الدولية .

نخلص من ذلك أن العلاقات الدولية مجموعة متداخلة من صور التنازع والتعاون التى تظهر تبعاً للحاجة إلى استخدام القوة أو للاستجابة إلى الحاجات المتبادلة [1] .

ثانياً : البلاد العربية فى ميدان العلاقات الدولية :

سيطر الاستعمار الأوروبى على البلاد العربية الواقعة فى إفريقيا كلها فى أوائل القرن العشرين فاحتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ ومراكش فى سنة ١٩١٢، وزاملتها أسبانيا فى استعمار شمال مراكش، واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٢ ، وتعرضت مصر للاستعمار الانجليزى عام ١٨٨٢ . وظل القسم الأسيوى من الدول العربية تحت سيطرة الحكم العثمانى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، حين قسم بين بريطانيا وفرنسا فخص فرنسا كل من سوريا ولبنان وانفردت انجلترا بالعراق وفلسطين وشرق الأردن ، طبقاً لاتفاق

---

(١) "It is possible, therefore, in observing international relations, to emphasize either the power-conflit relationship or the convenience - cooperation relationship". Hartmann, Readings in Int. Relations, 1958, p. 2.

سايكس بيكو . وهو اتفاق تم عقده بين انجلترا وفرنسا للتوفيق بين مصالحهما وحقوقهما فى البلاد العربية ، واشترك فيه الروس للمشاركة فى اقتسام أملاك السلطان العثمانى . وقد تمت أهم مراحل هذا الاتفاق فى القاهرة ولهذا فهو يعرف أيضاً باسم « اتفاق القاهرة السرى » . وفى هذا الاتفاق تفاهمت الدول الثلاثة على توزيع الأراضى العثمانية التى تعتبر هذه الدول الثلاث أن لكل منها مصالح خاصة فيها . وبمقتضى هذا الاتفاق حصلت روسيا فى شرق الأناضول على الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية التركية التى تشكل أرمينيا التركية ، فضلا عن بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل — أراميا . واستولت فرنسا على منطقة تشمل الشريط الساحلى لسوريا بما فى ذلك لبنان ثم ولاية أطنة ومرسين، كما منحت منطقة نفوذ أخرى تشمل الموصل ودمشق وحمص وحماه وحلب . وأما انجلترا فقد حصلت على منطقة تشمل أرض ما بين النهرين بما فى ذلك البصرة على الخليج العربى ، ثم بغداد (العراق الجنوبى) ، فضلا عن مينائى حيفا وعكا على البحر المتوسط . ونص الاتفاق على إنشاء إدارة دولية فى فلسطين . وهكذا قسمت أملاك الدولة العثمانية فى آسيا الصغرى وبلاد العرب تقسيما لم يراعى فيه مصالح البلادالعربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبقى اتفاق سايكس بيكو سراً لا يعلم به العرب إلى أن قامت الحكومة الروسية البلشفية ، بعد قيام الثورة الروسية سنه ١٩١٧ ، بإذاعته فى ٢١ فبراير ١٩١٨ .

كما خضعت البلاد العربية فى جنوب ، وجنوب غربى ، وجنوب شرقى الجزيرة العربية ، والبلاد التى تقع على الخليج الفارسى للاستعمار الإنجليزى، ووضعت تحت الحماية الاستعمارية بمقتضى اتفاقات عقدتها انجلترا مع أمراء وسلاطين ومشايخ هذه البلاد منذ أوائل القرن التاسع عشر .

وبذلك مزقت الأمة العربية وأقيمت الحدود والفواصل داخل الأمة الواحدة وجعل الاستعمار منها وحدات منفصلة متباعدة بل ومتعارضة المصالح والأغراض ، كى يتمكن من الاستمرار فى بسط نفوذه وسيطرته .

وظلت البلاد العربية فى حالة تبعية للاستعمار الغربى إلى أن تحرر الجزء الأكبر منها من السيطرة السياسية الأوروبية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وقد طمعت الدول الكبرى دئماً فى البلاد العربية ، وبذلت الجهود المستمرة لتدخلها فى مناطق نفوذها وتستحوذ على خيراتها . وقد دفعها إلى هذا توافر عوامل معينة فى البلاد العربية تجعل منها منطقة من أشد مناطق العالم خطورة وتأثيراً فى مجريات العلاقات الدولية :

(١) العامل الجغرافى :

تقع البلاد العربية فى منطقة الشرق الأوسط ، غير أن امتدادها لا يقتصر على رقعة الشرق الأوسط وحدها ، بل يتعداها إلى شمال غرب أفريقيا ، وتقع البلاد العربية فى منطقة تعد وسطاً بين الصحراء والأقاليم المعتدلة من جهة ، وبينها وبين الأقاليم المدارية من جهة أخرى . وينحصر إمتدادها بين خطى عرض ١٠° ٣٧° شمالا وبين خطى طول ١٥° غرباً ، ٥٧° شرقاً ، أى أن امتدادها من المحيط إلى الخليج يربو على الستة آلاف كيلو متر . وتندمج أجزاء البلاد العربية ولا تنعزل عن بعضها البعض ، رغم ترامى رقعتها عبر قارتين[1] .

ومن أهم ما يميز الموقع الجغرافى للبلاد العربية ، أنها كانت طوال عصور التاريخ معبراً يربط بين قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا ، فاكتسب إزاء هذا خاصيته الجغرافية الأساسية التى جعلته ممراً يربط بين الشرق والغرب على أعتبار أنهما كانا يمثلان — منذ خروج الإنسان إلى البحار وممارسته التجارة فى أقطار بعيدة — أكثف مناطق العالم سكاناً . ولهذا لعب العرب ، بفضل هذا الموقع الفريد ، دور الوسيط فى التجارة والحضارة ، خصوصاً وأن رقعة البلاد العربية تمتد فى موقع تتقارب فيه مياه المحيط الهندى — عن

(١) وبهذا تظهر خطورة بقاء إسرائيل التى تسد الجسر بين البلاد العربية الأسيوية والإفريقية ، أنظر المقومات الجغرافية للوطن العربى للدكتور إبراهيم رزقانة والدكتور محمد صفى الدين ، كتاب المجتمع العربى ، ١٩٦٤ ، ص ٢١ وما بعدها .

طريق ذراعيه الطويلتين البحر الأحمر والخليج العربى — من المحيط الأطلنطى عن طريق البحر المتوسط ، ويضيق اليابس فى هذا الموقع ضيقاً شديداً بحيث تصبح البلاد العربية الآسيوية أشبه ببرزخ كبير يربط بين القارات الثلاث كما يربط المحيط الهندى والأطلنطى أحدهما بالآخر . وقد قامت الحروب الصليبية التى اتخذت الدين ذريعة للقضاء على نفوذ العرب والسيطرة على طريق الشرق ، غير أن هذه الحروب لم تحقق أهدافها . وفقدت البلاد العربية أهميتها مؤقتاً بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . واكتفى الإستعمار الأوروبى بالسيطرة الساحلية وبالتحكم فى المنافذ الإستراتيجية الهامة . ثم كان شق قناة السويس التى أحدثت ثورة فى جغرافية العالم فى القرن التاسع عشر ، خصوصاً وأن الإستعمار الغربى كان قد نجح فى بناء إمبراطوريات إستعمارية كبيرة فى الشرق الأقصى وفى المناطق الشرقية المرتفعة من قارة أفريقيا . وأصبح البحر الأحمر هو الطريق الطبيعى للوصول إلى الممتلكات الأوروبية الهائلة فى الشرق الأقصى وفى أفريقيا الشرقية .

وبذلك أعادت قناة السويس للبلاد العربية أهميتها فى الربط بين الدول الغربية البحرية الصناعية الكبرى ومستعمراتها فى الشرق الأقصى وشرقى أفريقيا حيث الأسواق ومصادر الثروة والمواد الخام . وبدأ تصارع هذه القوى فى سبيل الاستحواذ على البلاد العربية التى كانت وقتها تحت سيطرة الحكم العثمانى . ودخلت من أجل ذلك أيضاً فى الصراع مع الدولة الكبرى التى تتاخم البلاد العربية من الشمال ، ممثلة فى روسيا . ودار الصراع طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين فى ظل نظام توازن القوى لتصفية الإمبراطورية العثمانية بما يحقق للدول الغربية أهدافها . وقسمت البلاد العربية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بين فرنسا وانجلترا . ورغم انهيار الإمبراطوريات الكبرى فى الشرق الأقصى فى نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، فقد ظلت للبلاد العربية أهميتها الجغرافية بوصفها الطريق الموصل لأسواق الشرق الأقصى الهائلة ومعبر المواد الخام المستوردة منه .

كما ظهرت الأهمية الإستراتيجية للبلاد العربية بوضوح بعد قيام الصراع بين روسيا والكتلة الغربية وظهور الاتحاد السوفيتي في ميدان العلاقات الدولية كإحدى القوى الدولية الكبرى . فقد تغير موقف الدول الاستعمارية السابق بالنسبة لما تمتعت به من شبه احتكار كامل للعلاقات الدولية من قبل ، وسعت الدول الأخيرة إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بحزام من الأحلاف العسكرية يكفل إحاطته بقواعد العسكرية . وظهر حلف بغداد كوسيلة لخنق الاتحاد السوفيتي من جهة ولمد مناطق نفوذ الدول الغربية حتى تدخل فيها قناة السويس والمناطق الغنية بالبترول من جهة أخرى ، وبهذا يحتفظ الغرب بتفوقه العسكرى والمادى ، ويسيطر على أهم طريق للمواصلات الدولية ويضمن التحكم فى نقل البترول شمالى قناة السويس إما عن طريق القناة أو عن طريق أنابيب البترول . غير أن شعوب البلاد العربية رفضت الإنضمام لهذه الأحلاف .

(٢) العامل الاقتصادى :

تتمتع البلاد العربية بإمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة ومتنوعة تشكل قوة إقتصادية هامة فى المجال الدولى . فالبلاد العربية — بما فيها فلسطين المحتلة — تشتمل على مساحة واسعة تمثل ٣و٨ ٪ من مساحة العالم . وتتمتع البلاد العربية نظراً لهذه المساحة الكبيرة المتباينة التضاريس والمناخ بكثير من المواد الأولية ومن المنتجات الزراعية المتباينة . والبلاد العربية تعتبر من أهم المناطق المنتجة للقطن والمصدرة له فى العالم ، وتمثل مصر والسودان مركزاً هاماً فى سوق الأقطان الطويلة التيلة . وتمتلك البلاد العربية كمية كبيرة من المعادن مثل الحديد والرصاص والزنك والنحاس والزئبق والمنجنيز والفضة والفوسفات ، وتوجد هذه المعادن بوفرة فى المغرب العربى الذى ينتج (تونس والجزائر والمغرب) ثلث فوسفات العالم . كما تحتوى البلاد العربية ، بتقديرات سنة ١٩٥٨ على ٤٥ و ٥٦ ٪ من احتياطى البترول العالمى خارج الكتلة الشيوعية . وهذه النسبة الضخمة تبين مدى أهمية البلاد العربية فى الميدان الدولى ، وهى أهمية

تتزايد مع الزمن وذلك لاستمرار اكتشاف احتياطات جديدة فى البلاد العربية (فى الجزائر وليبيا والجزيرة العربية على وجه الخصوص) ، ولعدم اكتشاف احتياطيات جديدة فى المناطق الأخرى المنتجة للبترول مع استمرار استهلاك الموجود منها وازدياد الإحتياجات إلى البترول .

ولعل أكبر دليل على أهمية البترول العربى ما قاله حديثاً أحـد خبراء البترول الأجانب (ج . ت بالوا) فى البحث المقدم منه إلى مؤتمر البترول العربى الثانى المنعقد فى بيروت فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ : « قبل الحرب كانت الولايات المتحدة ومنطقة الـكاريبى هى المصادر الرئيسية للبترول الذى تحتاجه أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية . أما بترول الشرق الأوسط فلم يكن بذى أهمية فى الأسواق العالمية . ولـكن ما حل عام ١٩٥٠ إلا وقد أصبحت الولايات المتحدة بلاداً مستوردة . وكانت تحصل على معظم البترول المستورد من منطقة الكاريبى وتضاءلت كميات البترول المصدرة من الولايات المتحدة فأصبحت كميات إسمية فقط . وهكذا أصبحت منطقة الكاريبى مصدراً مهماً للبترول بالنسبة للولايات المتحدة كما أصبح الشرق الأوسط مصدر البترول الأساسى بالنسبة لأوربا (الغربية) . وفى عام ١٩٥٩ أصبح الشرق الأوسط المصدر الرئيسى لتصدير البترول فى العالم ، فبالإضافة إلى أنه استحوذ على الأسواق فى نصف الـكرة الشرقية (آسيا وأفريقية وأوربا) فإنه يقدم كميات مهمة من البترول لنصف الـكرة الغربية « أمريكا »[1] .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن اقتصاد أوربا الغربية يعتمد فى الحصول على ما يزيد عن ٧٥٪ من احتياجاتها من البترول ، على بترول الشرق الأوسط الذى يمثل البترول العربى الجزء الأكبر منه . خاصة وقد زاد احتياج الولايات المتحدة لبترولها ولبترول فنزويلا ولنقص الدولارات لدى الدول الغربية التى

---

(١) وعنوانه المشـكلات الحديثة فى صناعة الزيت الدولية ، ص ٨ ، أنظر مقـالة الخصائص الاقتصادية للوطن العربى ، بقلم محمد لبيب شقير ورفعت المحجوب ، كتاب المجتمع العربى ، ص ٥٦ .

تمكنها من دفع مستورداتها من البترول من منطقة الدولار . كما يزداد اعتماد البترول الأمريكي ، من سنة إلى أخرى ، على بترول الشرق الأوسط لعدم كفاية مواردها منه وموارد فنزويلا لمواجهة احتياجاته .

وبترول البلاد العربية هو أحد العوامل الرئيسية التي تزيد من تمسك الاستعمار باستمرار فرض سيطرته عليها . فازدياد أهمية البترول بوصفه مادة لاغنى عنها في كسب الحروب ، وبوصفه أساساً تقوم عليه الصناعة في الاقتصاديات النامية ، وبوصفه مادة أولية في كثير من الصناعات الحديثة التي تسمى بالصناعات « البتروكيميائية » ، كل ذلك أدى إلى محاربة الدول الاستعمارية التي تسيطر على مجريات العلاقات الدولية لحركة تحرر البلاد العربية التي ترتبط بالقومية العربية والتي من أهدافها تحرير البلاد العربية من كل سيطرة أجنبية .

ولهذا عمدت الدول الاستعمارية حينما تأكدت من قرب انتهاء سيطرتها على البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إقامة إسرائيل في قلب البلاد العربية لتتخذ منها أداة لاستمرار هذه السيطرة .

ومن جهة أخرى فإن البترول ، وهو يمثل طاقة حيوية لازمة للصناعة ، سلاح قوى في يد البلاد العربية ، يمكنها إذا ما توحدت سياستها ومصالحها ، من التأثير في الميدان الدولي بطريقة تكفل لها استرداد حقها والمحافظة على استقلالها . كما يمكنها من رفع اقتصادياتها وبناء الصناعة في بلادها المختلفة . فقد مضى على بداية عصر البترول في هذه البلاد ما يزيد على ثلاثين سنة ، وماتزال البلاد العربية بعيدة عن أن تكون في صف المناطق المستهلكة صناعياً للبترول . وليس لهذه الدول إلا مهمة ثانوية وهي تصديره لكي يتم تصنيعه في الخارج ، بينما تبقى هي تعاني التخلف السياسي والاقتصادي الكبير ولا تحصل إلا على الفتات من المغانم البترولية مع أنها هي صاحبة الشأن الأول ، ولا يصل

إلى إنمائها من هذه الفئات إلا القليل . وإذا تناولنا الدول العربية المنتجة للبترول فإننا نجد بعضها فى حالة من التخلف الشديد عن التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى (شبه الجزيرة العربية وليبيا) أو فى حالة تخلف اقتصادى (الجزائر والعراق) ، رغم ينابيع الثروة الهائلة الموجودة بها ، ويذهب الجزء الأكبر من الأرباح إلى الشركات الأجنبية التى تتحكم فى الأسعار بمنطقها الاحتكارى العالمى .

وقد فرض الاستعمار التجزئة على البلاد العربية ، تحت ستار السيادة المصطنعة ، وعمل على قطع الطريق أمام دعاة الوحدة الشاملة بإثارة النعرات الطائفية أو الدينية أو الإقليمية ، وفرض النظم الرجعية الحاكمة ، وبطش بكل حركات المقاومة الوطنية ، بدون احترام للقوانين أو المواثيق الدولية . ورغم كل المعاهدات والاتفاقات التى أعلنت استقلال بعض الدول العربية ، فإن النفوذ الأجنبى ما زال موجوداً بها يطور أحوالها السياسية الداخلية والخارجية وفقاً لمصالحه الخاصة . ويرتبط البعض الآخر منها ارتباطاً وثيقاً بالدول الاستعمارية باتفاقات استعمارية تسمح لها بوضع قواعد عسكرية على أراضى عربية وتجعل من البلد العربى بلداً خاضعاً تابعاً .

كل ذلك ، وأكثر ، وسائل لجأ إليها الاستعمار الغربى لفصل البلاد العربية عن بعضها البعض ، ليعيق نموها السياسى والاقتصادى الذى يهدده فى مصادر الثروة وتصريف المنتجات وليجعل منها مصدراً للمواد الخام .

كل هذه العوامل أدت بالشعوب العربية إلى الإحساس بضرورة التضامن لمواجهة التحديات الدولية المختلفة وتحقيق التعاون العربى فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للحفاظ على استقلال ووحدة البلاد العربية وتخليص الأقطار العربية التى لا تزل ترزح تحت نير الاستعمار من جهة ، وبضرورة التخلص من نظم الحكم الرجعية باعتبارها المسئولة عن تخلف البلاد العربية من جهة أخرى ، وساعد على ذلك ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور

الولايات المتحدة وروسيا إلى المجال الدولى ، فقد أصبح الصراع بين الشرق والغرب فى صالح الشعوب والدول الصغيرة . وبدأ الكفاح العربى المشترك لتصفية مراكز الاستعمار فى العالم العربى واسترجاع فلسطين من أيدى الصهيونية العالمية .

وقد كان للثورة المصرية التى قامت عام ١٩٥٢ دور كبير فى هذا المجال ، فهى الثورة التى عارضت حلف بغداد ، وهى الثورة التى تساند الحركات التحررية فى الجنوب العربى ، وهى الثورة التى مدت يد المساعدة للثورات التحررية فى العراق فى سنة ١٩٥٨ ، وفى الجزائر ١٩٥٤ — ١٩٦٢ ، وثورة اليمن فى سنة ١٩٦٣ . كما أنها الثورة التى أقدمت على إقامة أول وحدة عربية بين بلدتين عربيتين ، ورغم أن الاستعمار قد نجح مؤقتاً فى القضاء عليها ، فإن تجربة الوحدة أصبحت رائدة الشعوب العربية وأملها فى الحرية والاستقلال .

ثالثاً — العلاقات بين الدول العربية :

جاهد الاستعمار دائماً للحيلولة دون قيام أى محاولة عربية شاملة ، تساعده فى ذلك نظم الحكم الداخلية فى البلاد العربية . وعمل على إثارة النعرات الإقليمية والمحلية وعرقلة كل دعوة إلى الوحدة العربية ، وهو ما دفعه إلى اقتراح فكرة الجامعة العربية ، خلف شعار من التضامن العربى . وقامت الجامعة العربية لتعمل على صيانة استقلال الدول الأعضاء والمحافظة على السلم والأمن العربى ، وتحقيق التعاون العربى فى المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كما أعطت لنفسها الحق فى النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية بوصفها رمز وحدة العالم العربى جميعاً . واستطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تبعد بالجامعة العربية كل البعد عن براثن الاستعمار ، وأن تحقق داخلها وخارجها نجاحاً كبيراً فى ميادين التعاون السياسى والاقتصادى والعسكرى .

١ — الميدان السياسى :

إذا ألقينا نظرة إلى خريطة البلاد العربية نجد أن حدودها حدوداً سياسية مصطنعة خلقها الاستعمار ومزق بها البلاد العربية إلى عدد كبير من الوحدات السياسية فضلاً عن عدد آخر من البلدان التى يطلق عليها المشيخات أو السلطنات أو الإدارات ، بعضها يطل على الخليج والبعض الآخر يقع فى جنوب الجزيرة العربية . هذه الحدود بعضها فلكى يسير مع خطوط الطول والعرض كالحدود بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الليبية المتحدة ، والحدود بين جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة ، وبعضها حدود هندسية تأخذ شكل حدود مستقيمة كالحدود بين سورية والأردن والعراق وبين العراق والمملكة العربية السعودية ، وبعضها لاينطبق عليها لفظ الحدود السياسية بمعنى الكلمة فهى تخوم صحراوية لم يتفق على تحديدها بعد ، كالحدود بين المملكة السعودية وإمامة عمان وسلطنة مسقط فأثارت محاولات تخطيطها مشكلة البوريمى ، ومثل الحدود

الجنوبية الشرقية لليمن التي تثير مشكلة الجنوب العربي . وبعض هذه الحدود لم يتيسر تخطيطها فتركت جيوباً محايدة بين الدول العربية كمناطق حرام مثل المنطقة بين الكويت والسعودية والمنطقة بين السعودية والعراق .

ولذلك أحست البلاد العربية بضرورة الوحدة السياسية الشاملة وصارت مشكلة التمزيق السياسي للبلاد العربية مشكلة العرب الكبرى ، وأصبح السعي نحو تحقيق الوحدة العربية هو الطريق السليم لتصحيح الأوضاع من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي .

وقد تمت عدة خطوات بين بعض الدول العربية في سبيل تحقيق هذا الأمل أهمها على التوالي :

(١) وحدة مصر وسوريا :

في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٧ صدر عن مؤتمر نواب سوريا وأعضاء مجلس الأمة المصري المجتمعين معاً بجلسة مشتركة في دمشق قرار تاريخي أعلنوا فيه رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين . وأصدر مجلس الأمة المصري في نفس التاريخ بياناً بارك فيه هذا القرار ، استحث فيه كلا من الحكومتين السورية والمصرية في السير قدماً نحو الوحدة الكاملة المنشودة التي هي أساس الوحدة العربية الشاملة أعظم أركان السلام في هذا الركن من أركان العالم .

وفي أول فبراير سنة ١٩٥٨ أعلنت الحكومتان المصرية والسورية بياناً مشتركا في القاهرة أعلن اتفاق الحكومتين على توحيد سورية ومصر في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٥ فبراير أكد كل من مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري اتفاق الوحدة ، وفي ٢١ فبراير أجرى في البلدين استفتاء شعبي على أسس الوحدة وعلى شخص رئيس الجمهورية ووافق الشعب عليها .

وقامت بذلك من الناحيتين الداخلية والدولية شخصية قانونية جديدة هى الجمهورية العربية المتحدة وانتهت الشخصية القانونية لكل من مصر وسوريا . واستجابت اليمن لنداء التآزر وسارعت لتتعاهد مع الدولة الجديدة فى اتحاد الدول العربية وهو اتحاد أوثق رباطاً من جامعة الدول العربية احتفظت فيه اليمن بكيانها السياسى الخاص مع توجيه سياستها الدفاعية والخارجية توجيهاً مشتركاً مع الجمهورية العربية المتحدة .

وعاشت الجمهورية الجديدة أياماً مجيدة فى تاريخها وسارت تذلل الصعاب من طريقها فى سبيل تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والعربية . غير أن الاستعمار والرجعية المحلية كانا لها بالمرصاد ، وعملا معاً على بذر بذور الفرقة بين الأمة العربية لوقف زحف الثورة إلى سائر أرجاء الوطن العربى ، ولفصم عرى الوحدة التى حققت أمانى العرب واعتبرت نواة لوحدة عربية شاملة . فكانت نكسة الانفصال بعمل انفرادى من جانب سوريا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وقيام انقلاب عسكرى رجعى فيها . ولم تقبل مصر المحافظة على الوحدة بعمل عسكرى بعد أن قامت الوحدة عن طريق إجماع ورغبة شعبية عارمة . وأصدر رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ بياناً قرر فيه عدم وقوف « الجمهورية العربية المتحدة فى وجه قبول سوريا عضواً فى الأمم المتحدة » ، وبأنها لن تقف « حائلا دون عضوية سوريا فى جامعة الدول العربية» وبهذا البيان اعتبرت رابطة الوحدة التى قامت فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ رابطة منتهية .

(ب) التنسيق السياسى بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق :

بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٦٤ عقد اتفاق للتنسيق السياسى بين الجمهورية العربية والعراق إدراكا منهما لزيف الفرقة المصطنعة التى تعكسها التقسيمات السياسية الحالية على الأرض العربية والتى فرضها الإستعمار وفق مصالحه فى الإستغلال

والسيطرة وإيمانا من الدولتين بوحدة الأمة العربية ووحدة النضال والمصير العربى المشترك .

١ ـ مجلس الرئاسة : ويقضى الاتفاق بتشكيل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية يتكون من رئيس جمهورية كل من الدولتين وستة أعضاء عن كل من الدولتين (المادة ١) . وتعين كل من الحكومتين أعضاءها فى المجلس بالشكل التالى :

(١) ثلاثة أعضاء متفرغون بدرجة وزير ، ويقوم الأعضاء المتفرغون بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة المشترك وتنسيق الأعمال بين اللجان المشتركة وتقديم الدراسات والتوصيات إلى مجلس الرئاسة المشترك عند انعقاده .

(٢) ثلاثة أعضاء غير متفرغين من بين أعضاء الحكومة .

ويجوز لمجلس الرئاسة المشترك دعوة خبراء وفنيين من كلا البلدين لحضور إجتماعاته إذا اقتضت الضرورة ذلك[١] .

ومقر مجلس الرئاسة المشترك مدينة القاهرة ويجوز دعوته إلى الإنعقاد فى جهة أخرى بناء على اتفاق الرئيسين (المادة ٢) ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ، كما يجتمع فى الحالات الضرورية باتفاق رئيسى الجمهوريتين المتعاقدتين .

ويختص مجلس الرئاسة المشترك بدراسة الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين ، وتخطيط وتنسيق سياسة البلدين فى المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وفى ميدان الإعلام ، كما يعمل على تحقيق

---

(١) انظر المادة (٦) .

الوحدة الفكرية بين شعبى الجمهوريتين عن طريق التنظيمات الشعبية اللازمة[١]. وقرارات المجلس إلزاميـــة ونافذة بمجرد تصديقه عليها عدا القرارات التى تحتاج إلى استصدار قانون ليكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين .

٢ — المنظمات المشتركة : وأنشأ الإتفاق المنظمات المشتركة الآتية :

(ا) اللجنة السياسية .

(ب) القيادة العسكرية ، وتختص بتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين ، ووضع خطط العمليات وتحريك القوات المسلحة ، كما تتولى قيادتها وقت الحرب . كما تتخذ القيادة العسكرية التدابير الكفيلة لمواجهة الحرب أو خطر الحرب ويعتبر أى اعتداء أو تهديد بالإعتداء على أى من الدولتين موجها للأخرى .

(ج) اللجنة الإقتصادية .

(د) لجنة الثقافة والفكر .

(هـ) لجنة الفكر الإشتراكى العربى .

(و) لجنة التنظيم الشعبى .

(ز) أى لجان أخرى تقتضى الضرورة تكوينها .

وتقوم هذه اللجان المختلفة ، كل فى نطاق اختصاصها ، بدراسة وإعداد الموضوعات المختلفة الكفيلة بتحقيق الغرض من الاتفاق ، والموضوعات التى تحال عليها من مجلس الرياسة المشترك[٢] . ويجوز لها دعوة خبراء وفنيين من

---

(١) المادة (٥) من الاتفاق .

(٢) انظر المواد ٧، ٨ من الاتفاق .

كلا البلدين لحضور اجتماعاتها إذا اقتضت الضرورة ذلك .

٣ — الأمانة العامة : ويتولاها أمين عام بدرجة وزير ، ومقرها القاهرة. وتختص بتوجيه الدعوة لعقد مجلس الرئاسة المشترك ، وتحضير الموضوعات التى يبحثها المجلس وتدوين محاضر جلسات مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة ، ونشر القرارات بعد المصادقة عليها بالطرق الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين ، وتضع ميزانية المجلس والأمانة العامة والمنظمات المشتركة[١] .

هذا ويقرر الاتفاق عدم تعارض أحكامه أو مساسها مع الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى تترتب على كل من الدولتين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، أو بمقتضى أحكام أى اتفاقية معقودة داخل نطاق الجامعة العربية[٢] .

وتعتبر اتفاقية التنسيق بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية خطوة نحو تحقيق الوحدة معقد آمال الأمة العربية، وانطلاقاً من إيمان الشعب العربى بوحدته ؛ وتقديراً للتضحيات التى سقطت على طريق الوحدة وتجاربها الماضية .

(ج) التنسيق السياسى بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن :

لم يقدر لليمن أن تصحو من غفوتها إلا أخيراً بعد أن ظلت سنين طويلة مضرب الأمثال فى التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى بعد أن كانت يوماً ما « بلاد العرب السعيدة » . وقد استطاع أحرار اليمن العصف بالملكية والرجعية فيها وأقاموا فيها ، ولأول مرة ، حكماً متحرراً تقدمياً وأعلنوا قيام

---

(١) المادة التاسعة من الاتفاق .

(٢) المادة الحادية عشر .

الجمهورية العربية اليمنية يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ . وساندت البلاد العربية المتحررة ثورة اليمن ، ووقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانبها .

وقامت انجلترا فى عدن والمحميات تضيق الخناق على الأحرار وتحرض القبائل اليمنية على مقاومة الثورة خوفاً من انتشار عدوى التحرر والاستقلال إلى الإمارات والمشيخات المجاورة .

وسعت اليمن إلى الوحدة العربية ، وتم اللقاء بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة التى لم تتقدم لها بالخبرة الفنية أو المساعدة المادية أو التأييد السياسى فحسب ، ولكنها عبرت الحدود وتخطت الحواجز وقدمت لليمن أعز ما يمكن أن يقدمه المرء ، قدمت أرواح أبنائها فداء لحرية اليمن وحماية لاستقلالها ودعما لقدرتها .

وكتبت دماء الأبطال من الشعبين المصرى واليمنى سطور الوحدة الحقيقية التى ستبقى بقاء الخلود فى الوقت الذى كانت تكتب فيه هذه الدماء سطور النصر للثورة العربية الكبرى وللانسان العربى . وفرضت المعارك المشتركة فوق أرض اليمن الوحدة القوية بين الشعبين حين امتزج دم الأبطال فى ميادين القتال البطولى ضد أعداء الأمة العربية ، وتقررت هذه الوحدة العميقة فى ساحات الجهاد قبل أن تجرى بشأنها محادثات لإقامة أجهزة تنسيق خطوات الوحدة وتنفيذها دستورياً .

وفى يوم ١٣/٧/١٩٦٤ تم توقيع اتفاقية التنسيق بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الجمهورية العربية اليمنية وهى اتفاقية تطابق الإتفاقية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية العراق ، وتنشىء نفس الأجهزة ويختص مجلس التنسيق العربى المصرى اليمنى أيضاً بدراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين وتخطيط وتنسيق سياسة البلدين فى المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وفى ميدان الإعلام ، كما يعمل المجلس

على تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية عن طريق التنظيمين الشعبيين فى البلدين والعمل على توحيدهما أيضاً فى المستقبل .

القيادة السياسية الموحدة :

وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أعلن اتفاق انشاء القيادة السياسية الموحدة لجمهورية العراق والجمهورية العربية المتحدة للعمل على قيام الوحدة الدستورية بين البلدين فى أقصر وقت ممكن ، ودراسة المشاكل المختلفة التى تعترضها مع إيجاد حلول عملية لها تضمن مصالح الشعبين وتحافظ على مصالح الأفراد وتسعى إلى تحقيق الوحدة الوطنية وتنميتها . وأشار الاتفاق إلى أهمية إقامة التنظيمات الشعبية فى البلدين وضرورة تقويتها وتوحيدها تحت قيادة واحدة .

وتتضمن المادة السادسة من الاتفاق النص على تكوين القيادة من رئيسى الجمهوريتين وستة أعضاء على الأقل ، وضرورة إجتماعها على الأقل مرة كل شهرين ، وعلى نفاذ قراراتها بمجرد صدورها إلا مااستلزم تنفيذه تصديق السلطات التشريعية فى كل من البلدين .

وحدد الاتفاق واجبات القيادة السياسية الموحدة كالآتى :

١ — إتخاذ كافة الخطوات العمليه لتحقيق الوحدة الدستورية بين البلدين فى مدة أقصاها سنتان .

٢ - اتخاذ الخطوات العمليه لتحقيق الوحدة السياسية بين الاتحاد الاشتراكى فى كل من البلدين .

٣ — الإشراف على السياسة الخارجية والقوات المسلحة وشئون الدفاع والتخطيط الاقتصادى والثقافه والارشاد القومى والتعليم والأمن القومى ، وبحث الشئون الداخلية للبلدين وإيجاد الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها .

وفى ٢٩ ديسمبر سنه ١٩٦٤ نتج عن اجتماعات الدورة الثانية للجنة التنسيق الاقتصادى بين البلدين إصدار بيان مشترك وبروتوكول تعديل الاتفاق التجارى الذى عقد بين البلدين عام ١٩٥٨ . وقد أصدرت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادى بين البلدين تسع توصيات من شأنها زيادة التعاون بين البلدين فى مختلف النواحى الاقتصادية والزراعية والمالية وشئون المواصلات والتخطيط ، مما يعجل بتحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدين . وفيما يلى هذه التوصيات :

أولا — تعديل الاتفاق التجارى المعقود بين البلدين عام ١٩٥٨ ، وذلك بجعل الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين البلدين هو الأساس مع استثناء بعض السلع المعينة لأغراض حماية الصناعات الناشئة حتى لاتضار مصالح المنتجين فى كلا البلدين .

ثانياً — العمل على زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين ليصل إلى أربعة ملايين دينار فى عام ١٩٦٥ على الأقل ، أى خمسة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٦٣ .

ثالثاً — تبادل الخبراء والمختصين فى مختلف الحقول الاقتصادية لغرض التعجيل فى عملية التنسيق والتكامل بين البلدين والمعاونة فى عملية التنمية الاقتصادية فيهما .

رابعاً — التأكيد على تعاون الملحقات والمراكز التجارية التابعة للبلدين فى الخارج .

خامساً — التعاون بين المؤسسات العامة للتجارة فى البلدين ودراسة تأسيس شركات مشتركة لتسويق البضائع فى الأسواق الخارجية .

سادساً — نظراً لما للتنمية الزراعية من أهمية فى اقتصاد البلدين ولحاجتهما

إلى استغلال الثروة الحيوانية فيهما ولا سيما الدواجن ، فقد اتفق على إنشاء مشروعات زراعية مشتركة تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى فى البلدين وتطويره لما فيه مصلحتهما ولأغراض التصدير للأسواق الخارجية .

سابعاً — تقرر اتخاذ خطوات سريعة وعملية لاستخدام الطريق البرى الذى يربط بغداد بالقاهرة لتسيير السيارات لنقل المسافرين والبضائع حتى العقبة ومنها إلى شرم الشيخ .

ثامناً — اتفق على أن يقوم الخبراء فى البلدين بدراسة وتنسيق وتوحيد التشريعات فى مختلف الحقول الاقتصادية .

تاسعاً — اتفق على تخفيض أجور البرقيات والمكالمات التليفونية بنسبة ٣٣ فى المائة عن الأجور المعمول بها حالياً .

وقد جاء فى البيان المشترك أن اللجنة عقدت اجتماعاتها انطلاقا من الأهداف القومية العليا للأمة العربية التى تتمسك بها كل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية العراق وبغرض إظهار الوحدة الاقتصادية العربية إلى حيز الوجود ابتداء بالقطرين الشقيقين ، بشعور عال من المسئولية للارتقاء إلى المستوى الذى تتطلبه طبيعة المرحلة التاريخية التى تجتازها أمتنا العربية وتمشياً مع روح اتفاقيتى ٢٦ مايو و ١٦ اكتوبر عام ١٩٦٤ بين القطرين الشقيقين .

وذكر البيان أن تسع لجان انبثقت عن اللجنة الدائمة للتنسيق وبحثت جدول أعماله ، وهى : لجنة الشئون التجارية — لجنة شئون الجمارك والترانزيت — لجنة الشئون المالية — لجنة التنسيق الصناعى والثروة المعدنية — لجنة التنمية الزراعية — لجنة العمل والشئون الاجتماعيـة — لجنة التخطيط

الاقتصادى والإحصاء — لجنة الشئون النقدية — لجنة المواصلات[1] .

ومما لاشك فيه أن هذه الاتفاقيات خطوات إلى الوحدة الشاملة لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها . والوحدة بين الدول العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير . وأى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة وتمهد لها وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية . وليس من قبيل الصدف أن جميع الدول العربية التى حصلت على استقلالها لم تلبث فى دساتير ما بعد الإستقلال أن نصت على أن شعوبها هى جزء من الأمة العربية . بل هو إعلان لعزم هذه الدول على الوقوف صفا واحداً أمام المستعمر وتخليص الأراضى العربية من براثنه الجشعة .

٢ — **الميدان الاقتصادى :**

لا تمتلك أى دولة عربية بمفردها من الموارد والإمكانيات وتكامل عناصر الإنتاج بحدودها الراهنة ما يمكنها أن تحقق لسكانها رخاء حقيقياً مستمراً أو يجعل منها قوة إقتصادية كبيرة على الصعيد العالمى .

فقد أدى تطور الرأسمالية فى العالم الغربى إلى نمو الاقتصاديات الغربية من

---

(١) وقد قدرت اللجان بكثير من الاغتباط أن حجم التبادل التجارى قد حقق زيادة ملموسة مطردة ، إذ تضاعف من ثلاثة أرباع المليون دينار فى سنة ١٩٦٣ إلى حوالى ٢و٥ مليون دينار خلال عام ١٩٦٤ ، مما يشكل مجهوداً قويا فى نطاق تنمية التبادل التجارى بين القطرين ومما يمهد لقيام علاقات أوثق فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى .

وكذلك أعلنت اللجان إغتباطها بأن نمو التبادل إلى هذا الحد كان مصحوباً بتوازن الصادرات والواردات بين البلدين الشقيقين ، بحيث أن قيمة الصادرات من الجمهورية العراقية للجمهورية العربية كان متوازناً مع قيمة صادرات الجمهورية العربية المتحدة للعراق ، وسوف تكون هذه الزيادة نقطة بدء لإنطلاق جديد فى سبيل تنمية التبادل وتقويته بين القطرين .

ناحية وإلى ركود وتخلف الاقتصاديات العربية من ناحية أخرى . كما أدى إلى التسلط الأجنبى على الإقتصاديات العربيـة وإلى إدماجها فى الإقتصاديات الغربية . وتشترك البلاد العربية فى أنها كلها بلاد متخلفة تـكاد تتخصص فى إنتاج المواد الأولية اللازمة لصناعات الدول الغربية وفى أن اقتصاد كل منها يعتمد على محصول أولى واحد أو عدد ضئيل من المحصولات الأولية ، ويتخصص بعضها بصفة أساسية فى إنتاج المواد الزراعية ، وبعض آخر يتخصص بصفة أساسية فى استخراج المعادن (البترول) ، ويتخصص البعض الثالث فى إنتاج المواد الزراعية وفى استخراج المعادن معاً . ولذلك يمكن تقسيم الاقتصاديات العربية (وكلها اقتصاديات متخلفة) ، إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الاقتصاديات الزراعية ، ويندرج تحت هذا القسم مصر والسودان ، وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين ، والمغرب العربى .

القسم الثانى : الاقتصاديات الاستخراجية : ويندرج تحت هذا القسم المملـكة العربية السعودية ، والـكويت وقطر والبحرين .

القسم الثالث : الاقتصاديات الزراعية البترولية (المختلطة) ومثالها فى البلاد العربية العراق[1] .

وقد أدى ذلك إلى ضعف صناعاتها وانخفاض الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى بالقياس إلى الإمكانيات الطبيعية والبشرية التى تتمتع بها ، وبالقياس إلى الدخل القومى فى الدول الغربية النامية .

وقد ترتب على تخلف الاقتصاد العربى وتبعيته للاقتصاد الرأسمالى الغربى أن أصبحت تجارة البلاد العربية مع الخارج أكبر حجما منها مع بعضها البعض . وأدى التوسع فى الإنتاج للتصدير إلى تنافس البلاد العربية فيما بينها ،

---

(١) أنظر لبيب شقير ورفعت المحجوب ، المجتمع العربى ، ١٩٦٤ ، ص ٨٦ .

تنافساً شجع عليه الاستعمار حتى يخفض من أسعار منتجات هذه البلاد . وأبرز الأمثلة على ذلك أن القطن السودانى الطويل التيلة يعتبر المنافس الوحيد للقطن المصرى فى السوق العالمية[1] . ووجهت اقتصاديات العالم العربى نحو التكامل فصار الإنتاج فى خطوط أقرب إلى التوازى منها إلى الترابط ، وبدلا من أن تكون المبادلات بين أجزاء الوطن العربى هى الراجحة ، فالمشاهد هو العكس .

ومن جهة أخرى تواجه البلاد العربية الكثير من مصاعب التسويق نتيجة لهذا التفكك الاقتصادى مع إمكان سد احتياجات بعضها دون صعوبة .

فسوريا والمغرب تجدان صعوبة فى تصريف القمح فى حين تستورد مصر كميات كبيرة من القمح الأجنبى . وتستورد الجمهورية العربية المتحدة اللحوم والأصواف الخام من الخارج مع توافر احتياجاتها فى البلاد العربية الأخرى وفى مقدمتها السودان الخ ...

وإذا وضعت صادرات المغـــرب والعراق وسورية فى كفة ، ووضعت واردات الجمهورية العربية المتحدة ولبنان والأردن والسعودية فى كفة أخرى ، لرجحت كفة الصادرات على كفة الواردات . كل مافى الأمر أن الدول المصدرة تصدر إلى بلدان غير عربية وأن الدول المستوردة تستورد من بلدان غير عربية أيضاً .

كما تحكمت الدول الغربية فى تحديد أثمان المواد الأولية التى تخصصت الدول العربية فى إنتاجها لارتباط اقتصاديات الأخيرة واعتماده على اقتصاديات الأولى . وأدى ذلك إلى تحكم الدول الغربية فى الدخل القومى للبلاد العربية . ويتضح ذلك من تحكم أسواق الدول الأجنبية فى ثمن القطن وثمن البترول .

ويظهر ذلك واضحاً فى اتفاقيات البترول التى عقدتها الشركات الأجنبية مع حكومات الدول العربية المنتجة للبترول . فقد جددت هذه الاتفاقيات وتحت

ضغط النفوذ الإستعمارى — على نحو لا يعود على البلاد العربية إلا بنصيب تافه من أرباح البترول ، ليعود الجزء الأكبر من هذه الأرباح للشركات الأجنبية . وتحت تأثير الوعى العربى السياسى المتزايد ، عدلت هذه الإتفاقات على أساس مبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية منذ ١٩٥٠ . ولكن حتى بعد تقرير هذا المبدأ ، مازال نصيب البلاد العربية ضئيلا ، خاصة وهذه الشركات تستطيع التلاعب فى حساباتها بطريقة تنقص من أرباحها وتنقص بالتالى ما يعود على البلاد العربية منها ، كذلك تحتفظ هذه الشركات لنفسها بالحق فى تحديد أسعار البترول العربى الخام حتى الآن فى السوق العالمية ، دون أن تأخذ رأى البلاد العربية المنتجة للبترول فى ذلك .

وقد ترتب على كل ذلك عدم تمكن الاقتصاديات العربية من القيام بالتنمية وإلى فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأجنبية وإغلاقها أمام المنتجات العربية ، وبذلك فقدت الدول العربية ، وهى فى مرحلة التنمية ، السوق الوطنية اللازمة لتصريف المنتجات وتجزأت هذه السوق إلى عدد كبير من الأسواق المغلقة أمام المنتجات العربية . كما أدى ارتباط الاقتصاديات العربية بالاقتصاديات الغربية أن أصبحت الأولى عرضة لكل التقلبات التى تحدث فى الثانية واتخذت التبعية الاقتصادية وسيلة للضغط على البلاد العربية فى سبيل اتباع سياسة معينة . والدليل على ذلك ما لجأت إليه انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الموالية لهما من فرض الحصار الإقتصادى على مصر عقب تأميم شركة قناة السويس وذلك عن طريق تجميد الأرصدة المصرية فى انجلترا وأمريكا ، وعن طريق الإمتناع عن شراء محصول القطن ، وعن طريق امتناع البنوك الأجنبية فى مصر عن تمويل هذا المحصول . ويزيد من خطورة هذه الأوضاع أن البلاد العربية ينقصها الكثير من المنتجات اللازمة للاستهلاك والتنمية ، وهو ما يضعف من مقاومتها للضغط الأجنبى الاقتصادى والسياسى .

ولهذا فمن الضرورى العمل على تحقيق وتوسيع التعاون الإقتصادى بين

البلاد العربية وضرورة التغلب على الصعوبات السياسية — وترجع إلى اختلاف درجات النمو السياسى والاجتماعى فى مختلف الدول العربية وما يترتب عليه من تصادم بين القوى التقدمية والقوى الرجعية — وبذل الجهود فى سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين أجزاء البلاد العربية المختلفة خاصة وهى فى مجموعها فى مركز تحسد عليه من حيث إنتاج الغذاء وكفاية سكانها منه ، ومن حيث مصادر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات المختلفة . كما تظهر بجلاء أهمية الاتجاه إلى التصنيع ، خصوصاً بعد أن نجحت الجمهورية العربية المتحدة فى هذا أيما نجاح وقضت على الوهم الذى سيطر طويلا على العالم العربى بأن البلادالعربية لا تصلح إلا للزراعة . والبلاد العربية تتوافر فيها المواد الأولية ومصادر الطاقة ورؤوس الأموال ، والسوق الضخمة والأيدى العاملة اللازمة وكلها عوامل تؤكد ضرورة التعاون العربى فى هذا المجال .

ومما لا شك فيه أن البلاد العربية فى أشد الحاجة إلى تخطيط جديد يشمل النواحى الإقتصادية بما يحقق التكامل والوحدة . ويكفى المرء أن يتصور اقتصاداً عربياً متكاملا موحداً لا تنافس فيه فى ظل دولة عربية موحدة تبلغ مساحتها مساحة أوروبا تقريباً ، دولة عربية تملك أعظم موقع جغرافى فى العالم وتسيطر على أهم طريق بحرى ، دولة يبلغ عدد سكانها تسعين مليوناً من العرب ولديها الإمكانيات الاقتصادية المتكاملة ، دولة تستطيع الحصول على المزايا الاقتصادية التى تترتب على التكتل فى النطاق الاقتصادى الدولى بدلا من التجزئة العربية التى تحيط بها أخطار إقتصادية من سوق أوروبية مشتركة إلى خطر صهيونى خلقه الاستعمار فى وسط البلاد العربية حتى يتضح له بجلاء أن الوحدة بين البلاد العربية ضرورة إقتصادية قبل أن تكون ضرورة سياسية .

وقد شعرت الحكومات العربية بهذه الضرورة الملحة ، وقامت بعقد مجموعة من الإتفاقات تمهد إلى الوحدة الاقتصادية الشاملة ، أهمها على التوالى :

(١) المجلس الاقتصادى المشترك :

أنشأت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادى بين دول الجامعة العربية (١٩٥٠)، مجلساً إقتصادياً مشتركا من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أومن يمثلونهم عندالضرورة لـكى يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق تعاون الدول العربية على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وإبرام ماتقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف .

(ب) المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى :

راودت فـكرة إنشاء مؤسسة مالية للانماء الاقتصادى العربى أذهان الحـكومات والشعوب العربية يحدوها فى ذلك دافع الرغبة الملحة فى التعاون الجدى والتآزر العملى . ولهذا فقد قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتذليل الصعوبات والعقبات التى تعترض التعاون العربى فى شتى ميادينه وسارعت إلى وضع مشروع لمؤسسة مالية عربية وافق عليه المجلس الاقتصادى العربى فى ٣ /٦/ ١٩٥٧ ويقوم المشروع على الأسس التالية :

أولا : تمر الدول العربية كلها فى دور خطير من أدوار التطور الاقتصادى إذ تسعى إلى تصنيع منتجاتها بعد أن اتضح لها أن السياسة الاقتصادية التى تقوم على الاعتماد على المواد الأولية والزراعة لن ترقى بها إلى المستوى المعيشى المنشود.

ثانياً : تتوافر لدى بعض الدول الأعضاء امكانيات واسعة للاستثمار ولكن تنقصها رؤوس الأموال اللازمة .

ثالثاً : تحتاج الدول الأعضاء جميعاً إلى نوع من الائتمان فيما يختص بتمويل استثماراتها ومشروعاتها الإنتاجية تمويلا مناطه توافر العملات الأجنبية التى

تمكن هذه المشروعات من الحصول على السلع الرأسمالية التى لا غنى عنها فى هذا التطور الصناعى الجديد .

رابعاً : ضرورة توافر قسط كبير من الضمان والاطمئنان حين تقديم القروض لتمويل هذه المشروعات سواء ما كان منها قصير الأجل أو متوسط الأجل ودأب الشعوب المتخلفة إقتصادياً ألا يسارع أفرادها إلى استثمار مدخراتهم فى مشروعات لم يألفوها ولم يدركوا بعد مدى نفعها المادى لهم .

خامساً : فضلا عن أن دول الجامعة العربية لم تجد فى البنك الدولى للانشاء والتعمير منظمة تسد حاجات أعضائها وتحرص على أن تتجاوب مع رغبات التقدم والإعمار فى بلادها وتقدر جدية رغبتها فى التقدم السريع نحو بناء صرح إقتصادياتها . إذ الواقع أنه بالرغم من عضوية كثير من الدول العربية فى البنك الدولى إلا أن هذه البلاد لم تكد أن تفيد منه أو تعتمد عليه ، ولعل ذلك راجع إلى ظروف سياسة خاصة أو إلى أن الشرائط التى وضعها البنك الدولى روعيت فيها مصلحة الدول الأوروبية أكثر من غيرها أو لغير ذلك من الأسباب . هذا مع أن الدول العربية فى أشد الحاجة إلى التمويل الخارجى لمقابلة التوسع فى الصناعة والزراعة وأنها ما فتئت تستقصى مصادر التمويل خارج نطاق البنك الدولى[1] .

ولهذا فقد وافقت حكومات الأردن والسودان وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان وليبيا ومصر واليمن على اتفاقية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى فى ٣ يونيو ١٩٥٧ .

١ — أهداف المؤسسة : تهدف المؤسسة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية الأعضاء فى هـذه المؤسسة وذلك بتشجيع المشروعات الانتاجية للحكومات والهيئات والأفراد على النمـو المضطرد سواء بإقراضها أو ضمان قروضها أو المساهمة فيها أو إعداد الدراسات الفنية لها على أن يتم ذلك بضمان

(١) أنظر المذكرة التفسيرية للاتفاقية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٢ ، ص ٣٩ .

الحكومات التى تقوم فيها هذه المشروعات ، ولتحقيق هذه الأغراض تقوم المؤسسة بما يلى[1] :

(أ) المساعدة على تمويل المشروعات الإنتاجية التى تساهم فى إنماء إقتصاديات البلاد الأعضاء سواء كانت تلك المشروعات فى مرحلة الإنشاء أو التوسع أو التحسين وذلك بجمع وتوظيف الأموال اللازمة عن طريق الإقراض أو المساهمة الجزئية فى رأس مال بعض المشروعات .

(ب) العمل على توظيف رؤوس الأموال الخاصة -الخارجية والداخلية- بما يحقق أفضل استقلال للامكانيات الاقتصادية فى البلاد الأعضاء والاستعانة فى ذلك بالخبرة الفنية والإدارية .

(حـ) العمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة - الخارجية والداخلية - لاستثمارها فى المشروعات الإنتاجية فى البلاد الأعضاء وعلى تمهيد الظروف المواتية لهذا الغرض .

ويلاحظ أن المادة الثانية الخاصة بالأغراض حصرت هذه الأغراض فى تشجيع التنمية الاقتصادية وليس فى القيام بها . وبالتالى لا يجوز للمؤسسة أن تنفرد بالقيام بتنفيذ مشروع إنتاجى وإن كان فى طبيعته من صميم عمل المؤسسة .

وقد أطلقت يد المؤسسة فى التشجيع ولم تستوجب لهذا التشجيع إلا أمراً واحداً هو ضمان الحكومات لهذه المشروعات وطبيعة المشروع الإنتاجى وتوقع نجاحه . والحكمة من الضمان هى أن رأس مال المؤسسة يتكون كله من مساهمة الحكومات الأعضاء وأن تمويل مشروع فى بلد عضو ينطوى على لون من المخاطرة ما لم تضمن الحكومة التى يقوم المشروع فيها ما تبذله المؤسسة من قروض . ويلاحظ أن لهذا الضمان وجهين :

---

(١) أنظر المادة الثانية من الاتفاقية .

(ا) تغطية موقف المؤسسة وعدم تعرضها لخسائر حتى يمكنها المضى فى تنفيذ الغرض الذى أنشئت من أجله .

(ب) تأمين الدول الأعضاء الآخرين الذين يساهمون فى المؤسسة بأموالهم التى تقرضها المؤسسة للمشروعات .

على أن ضمان حكومة عضو لمشروع إنمائى معين لا يعنى ضرورة موافقة المؤسسة على منح المشروع ما يطلبه من قروض بل للمؤسسة تقدير الظروف والفائدة الإنتاجية وإعطاء الأسبقية للمشروعات الإنمائية ذات الصفة العامة بصرف النظر عن مقدار ما ستدره من أرباح .

٢ — أعمال المؤسسة : تقوم المؤسسة بإقراض المشروعات الإنتاجية التى تقوم بها حكومات أو هيئات أو أفراد البلدان الأعضاء والمصارف الإنمائية الصناعية أو الزراعية ، وبالمساهمة الجزئية فى شركات تقوم بأعمال إنشائية أو إنتاجية على نطاق إقليمى أو محلى واسع بشرط ألا يزيد مجموع ما تسهم به المؤسسة فى المشروعات المختلفة فى أى وقت عن عشرين فى المائة من مجموع المبالغ المستغلة فى القروض ، اقتراض الأموال من الغير وتقرير الضمان الخاص اللازم لهذه القروض إذا احتاج الأمر وذلك فى الأسواق الداخلية والخارجية ، ضمان الأوراق التى وظفت المؤسسة أموالها فيها بقصد تسهيل بيعها ، بيع وشراء الأوراق المالية التى أصدرتها أو ضمنتها أو وظفت أموالها فيها ، توظيف الأموال التى لا تحتاج إليها فى الأوراق المالية التى تختارها وتوظيف ما لديها من أموال الادخار والتقاعد أو لأغراض مماثلة فى أوراق مالية من الدرجة الأولى دون أن تكون المؤسسة خاضعة للقيود المفروضة على العمليات الأخرى ، ممارسة أية عمليات أخرى تتعلق بأغراض المؤسسة . وعلى المؤسسة أن تنشىء دائرة للأبحاث الاقتصادية والفنية تخدم أغراضها وتساعد البلاد الأعضاء على استيفاء درس اقتصادياتها وتنسيق التنمية بينها (المادة ١١) .

ولا يجوز أن تباشر المؤسسة عملية تمويل ترى أنه من الممكن أن تتم عن طريق رؤوس الأموال الخاصة فى الدولة أو البلد ذات الشأن بشروط معقولة . ويجب عليها قبل أن تقوم بتمويل مشروع فى أراضى دولة عضو أن تحصل على إذن من حكومتها . ولها أن تضع الشروط التى تراها مناسبة فى عملية التمويل آخذة فى عين الاعتبار مقتضيات المشروع والمخاطر التى تتحملها المؤسسة والشروط التى يحصل عليها المستثمرون الأفراد عند قيامهم بعمليات تمويل مناسبة ويحق لها أن تشترط إنفاق المال فى الغرض المحدد له ، ولا يجوز لها أن تتحمل إدارة أى مشروع توظف مالها فيه .

وللمؤسسة طرح القروض فى أى بلد عضو لتمويل إحدى العمليات المنصوص عليها فى الاتفاقية بعد الحصول على إذن من حكومة البلد العضو ، فإذا كان المشروع فى بلد عضو آخر التزم العضو الذى يطرح القرض فى بلده بنقل هذه الأموال إلى بلد العضو الذى يقوم المشروع فيه إذا ما طلبت المؤسسة ذلك . (المادة ٢١٣) .

هذا وتدفع المؤسسة للمقترض قيمة القروض بعملة غير عملة الدولة أو البلد المقترض وتبعاً لحاجته لتنفيذ المشروع الذى يمنح القرض من أجله ، ويجوز لها أن تقدم قرضاً بعملة البلد العضو الذى يقوم المشروع فيه إذا كان المقترض مؤسسة إنماء اقتصادى حكومية كانت أم غير حكومية وذلك بعد التأكد من صعوبة توفير رأس المال اللازم محلياً .

وللمؤسسة الحق فى تحويل العملات حسبما ترى أنه الأصلح لها ، كما تنظم فى عقد القروض طرق الوفاء والعملة التى تؤدى بها الدفعات ، وأن تغير من شروط القرض أو تعدلها بشرط موافقة الحكومات الضامنة (المواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من الاتفاقية) .

٣ — العضوية : يتمتع بعضوية المؤسسة :

(١) الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية ويعتبرون أعضاء مؤسسين.

(ب) أية دولة عربية أو بلاد عربية يوافق مجلس المحافظين على انضمامها بشرط أن توقع الاتفاقية (المادة ٢٣) .

٤ — فروع المؤسسة : تتكون المؤسسة من مجلس المحافظين والمدير العام رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والهيئة الدائمة للمستشارين ولجان القروض والعدد الضرورى من الموظفين للقيام بأعمال المؤسسة .

(١) مجلس المحافظين : ويتكون من محافظ أو نائب محافظ يعينهما كل عضو من أعضاء المؤسسة وتكون مدة خدمة كل منهما خمس سنوات ما لم ير العضو إبدال أى منهما خلال مدة الخدمة . وليس لنائب المحافظ أن يصوت إلا فى حالة غياب المحافظ . وينتخب المجلس من أعضائه أحد المحافظين رئيساً له كل سنة .

ويعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للمؤسسة وله جميع سلطات الإدارة . وله أن يفوض مجلس الإدارة فى ممارسة أى سلطة من سلطاته فيما عدا قبول الأعضاء الجدد وزيادة رأس المال وإيقاف أحد الأعضاء والفصل فى الاعتراضات الواردة على تفسير الاتفاقية وعقد اتفاقات بقصد التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى عدا الاتفاقات غير الرسمية ذات الصبغة المؤقتة الإدارية ووقف عمليات المؤسسة نهائياً وتوزيع أصولها وتحديد توزيع الدخل الصافى للمؤسسة .

وينعقد مجلس المحافظين مرة سنوياً على الأقل ، ويجوز دعوته إلى اجتماعات غير عادية . ويحتسب لكل عضو فى مجلس المحافظين ٢٥ صوتاً بصرف النظر عما يملكه من أسهم ثم يضاف إلى ذلك صوت عن كل سهم يملكه العضو وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة مالم ينص على خلاف ذلك .

(ب) المدير العـام : ويتولى مجلس المحافظين تعيينه من غـير المحافظين أو نوابهم أو أعضاء مجلس الإدارة أو نوابهم . ويحضر جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له حق التصويت إلا فى حالة تساوى الأصوات فيـكون صوته مرجحاً . كما أن له حضور جلسات المحافظين دون أن يكون له الحق فى التصويت وهو الرئيس الأعلى لموظفى المؤسسة والمسـئول عن تسيير كافة الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة ، وله حق تعيين وفصل الخبراء والموظفين . ويجب عليه وعلى سائر الموظفين ألا يتحيزوا لأى جهـة أو قومية وأن يكون ولاءهم للمؤسسة خالصاً .

(ج) مجلس الإدارة : ويتولى إدارة جميع أعمال المؤسسة بوجه عام ، ويباشر السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين . ويتـكون من أربعة مديرين متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظـين من العرب المشهود لهم بالخـبرة والـكفاية . ويكون انتخابهم لمدة سنتين قابلتين للتجديد . وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة مالم ينص على خلاف ذلك .

(د) الهيئة الدائمة للمستشارين : وتتكون من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس المحافظين بعد استشارة مجلس الإدارة ، ويراعى فى اختيارهم تنوع اختصاصاتهم ولمجلس المحافظين الحق فى أن يزيد عددهم إذا اقتضى الأمر ذلك . ويعين المستشارون بعقد لمـدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وينوب رئيس مجلس الإدارة عن مجلس المحافظين فى التعاقد معهم . وتعقد جلسات هيئة المستشارين برئاسة المـدير العام أو من ينيبه عنه من المديرين ويحضر أعضاؤها اجتماعات مجلس الإدارة بدعوة منه ، ويشتركون فى مناقشاتها دون أن يكون لهم حق التصويت .

(هـ) لجان القروض : وتضم كل لجنة خبيراً يختاره المحافظ الذى يمثل العضو الذى يقوم المشروع فى أراضيه وعضواً أو أكثر من الفنيين الموظفين بالمؤسسة يعينهم رئيس مجلس الإدارة .

ومدينة القاهرة هى المركز الرئيسى للمؤسسة ويجوز أن تنشىء فروعاً لها أو وكالات فى أية بلد آخر حسب الحاجة ويكون ذلك بقرار من مجلس المحافظين (المـادة ٢٦) .

٥ — فقد العضوية : نصت الاتفاقية على ثلاث طرق لفقد العضوية :

(ا) الانسحاب : لا يحق لأى عضو أن ينسحب من عضوية المؤسسة قبل انقضاء خمس سنوات على عضويته . ويرســل العضو الذى يرغب فى الانسحاب إشعاراً كتابياً بذلك إلى مركز المؤسسة الرئيسى ، ويصبح الانسحاب نافذاً من تاريخ استلام المؤسسة للاشعار . (المـادة ٢٩) .

(ب) إيقاف العضوية : إذا أخل أحد الأعضاء بأى التزام نحو المؤسسة جاز لها إيقاف عضويته بقرار تصدره أغلبية مجلس المحافظين . وتزول عن العضو الموقوف صفة العضوية نهائياً بعد مرور سنة من من تاريخ الإيقاف إلا إذا صدر قرار آخر بأغلبية الأصوات لإعادة العضوية إليه . ويفقد العضو الموقوف عن العضوية الحقوق التى ترتبها الاتفاقية فيما عدا حق الانسحاب ولكنه لا يعفى من التزاماته .

وإذا مازالت العضــوية عن حكومة عضو لاتفقد التزاماتها التى ترتبها الاتفاقية طالمـا أن أى جزء من القروض أو الضمانات التى حصل التعاقد بشأنها قبل انتهاء عضويتها مازال قائماً ، ولايتحمل العضو أية مسئوليات خاصة بقروض أو ضمانات تقوم بها المؤسسة كما لا يساهم فى أرباحها أو مصروفاتها بعــد زوال عضويته .

وتقوم المؤسسة بشراء أسهم الحــكومة التى فقدت عضويتها وتسديد حساباتها ويكون سعر الشراء هو القيمة المبينة فى دفاتر المؤسسة أوقيمتها المدفوعة أيهما أقل .

(ج) إيقاف الأعمال : ١ — يجوز لمجلس الإدارة وقف عمليات المؤسسة فى الأحوال الاستثنائية بصفة مؤقتة وذلك إلى أن يتاح لمجلس المحافظين فرصة بحث الأسباب الداعية إلى هذا الإيقاف واتخاذ قرار بشأنه .

٢ — ويجوز للمؤسسة أن توقف أعمالها بصفة دائمة ويكون ذلك بقرار صادر بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات فى مجلس المحافظين . وتبقى المؤسسة قائمة كما تبقى جميع حقوقها والتزاماتها قائمة إلى أن تتم التسوية النهائية لالتزاماتها وتوزيع موجوداتها ، وفى هذه الأثناء لا يجوز إيقاف أو انسحاب أى عضو كما لا يجوز توزيع أى من الأصـول على الأعضاء إلا بعد أن يتم تسديد جميع حقوق الدائنين .

٦ — الوضع القانونى للمؤسسة :

هذا وتتمتع المؤسسة بالشخصية القانونية طبقاً للاتفاقية فلها حق التعاقد والتملك والتقاضى ، ويجوز رفع الدعاوى عليها من قبل الهيئات والأفراد فى مقر المؤسسة أو محل النزاع . وفيما عدا هذا لا يجوز إقامة أى دعوى قضائية عليها من قبل الأعضاء أو من قبل أشخاص يعملون لحسابهم أو يطالبون بحقوق التزم بها الأعضاء .

وتتمتع أملاك المؤسسة وموجوداتها فى أقاليم الدول الأعضاء بحصانة ضد جميع أنواع الحجز أو التنفيذ قبل صدور حكم نهائى ضـدها أينما وجدت هذه الأملاك والموجودات وأياً كان حائزها . كما تتمتع بالحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو أى نوع آخر من الاستيلاء يصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية . وتتمتع أوراق المؤسسة وسجلاتها ووثائقها بالحصانة الكاملة .

كما تتمتع أموال المؤسسة وموجوداتها فى حدود الضرورة التى تقتضيها

الأعمال المنصوص عليها فى الاتفاقية وطبقا لنصوصها بالإعفاء من جميع القيود والأنظمة والمراقبات وقرارات تأجيل دفع الديون مهما كان نوعها .

ويتمتع موظفو المؤسسة ومستخدميها بنفس الحصانات التى يتمتع بها موظفو المنظمات الدولية [١] . كما تعفى أموالها وموجوداتها وأملاكها ودخولها وعملياتها وصفقاتها من الضرائب والرسوم [٢] .

وتنص الاتفاقية على جواز تعديل الاتفاق طبقاً لشروط معينة .

٧ — التفسير والتحكيم : (١) يقوم مجلس المحافظين بتفسير نصوص الاتفاقية ، والقرار الذى يصدره فى موضوع الخلاف يعتبر نهائياً .

وإذا اتخذ مجلس الإدارة قراراً بشأن تفسير نص من نصوص الاتفاقية جاز لأى عضو استئنافه أمام مجلس المحافظين الذى يصدر قراراً نهائياً فى موضوع الخلاف . ويجوز العمل بقرار مجلس الإدارة خلال فترة الاستئناف (م ٣٩٠) .

(ب) وإذا حصل خلاف بين المؤسسة وبين دولة أو بلد زالت عنه العضوية أو بين المؤسسة وعضو خلال تصفية أعمال المؤسسة بصورة نهائية يعرض الخلاف أمام هيئة تحكيمية مؤلفة من ثلاثة محكمين تعين المؤسسة أحدهم ويعين العضو الطرف فى الخلاف الحكم الثانى ويختار الحكمان المذكوران محكما ثالثا يتفقان عليه ويكون قرار هذه الهيئة نهائياً .

وفى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بشأن اختيار الحكم الثالث ، يرجع إلى ممثل الشرق الأوسط فى محكمة العدل الدولية الذى يمكن أن يكون بنفسه حكما ثالثا أو أن يختار الحكم الثالث دون اعتراض من الطرفين .

---

(١) انظر المنظمات الدولية ، للمؤلف .

(٢) انظر المادة ٣٧ من الاتفاقية .

هذا وقد حددت الاتفاقية رأس مال المؤسسة بما قيمته عشرون مليوناً من الجنيهات المصرية وقسم إلى ألفي سهم قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه وحددت المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ كيفية الاكتتاب فيه وقواعد زيادته والمسئولية التي تقع على عاتق الأعضاء ، وكيفية التصرف في الأسهم وقواعد إصدار السندات .

وفي ١٧/٤/١٩٦١ أصدر المجلس الاقتصادي قراراً وافق فيه على طلب حكومة الكويت زيادة رأسمال المؤسسة العربية للانماء الإقتصادي إلى ٢٥ مليون جنيه وتخصيص الخمسة ملايين جنيه لتكون حصة الكويت ومساهمتها في رأس مال المؤسسة .

(ج) اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية :

وصاحب عقد الاتفاقية السابقة خطوات أخرى تنظم العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وتوطدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقق أفضل الشروط لازدهار اقتصادياتها وتنمية ثرواتها وتأمين رفاهية بلادها .

فاتفقت الدول العربية في ٣/٦/١٩٥٧ على قيام وحدة إقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من انتقال بلادها من الوضع الراهن إلى الوضع المقبل دون الإضرار بمصالحها الأساسية .

١ — الأهداف والوسائل : قررت دول الجامعة في هذه الإتفاقية إنشاء وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة للدول العربية ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية ، وحقوق التملك والإيصاء والإرث (المادة الأولى) .

وللوصول إلى تحقيق الوحدة بهذه الصورة ، التزمت الدول بجعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية ، توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها ، توحيد أنظمة النقل والترانزيت ، عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة ؛ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فى الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة ، تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى ، تنسيق تشريع الضرائب وتلافى ازدواجها على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة ، تنسيق السياسات النقدية والمالية تمهيداً لتوحيد النقد بالبلاد العربية ، توحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية (المادة الثانية) .

٢ — مجلس الوحدة الاقتصادية : وأنشأت الاتفاقية مجلساً يسمى مجلس الوحدة الاقتصادية مقره القاهرة وإن كان له أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه. ويتألف المجلس من ممثل متفرغ أو أكثر لكل من الأطراف المتعاقدة وتصدر قراراته بأغلبية الثلثين (المادة الثالثة والرابعة) ويشمل اختصاصه كل ما يدخل فى مهام وسلطات الاتفاقية .

٣ — اللجان الدائمة : وتعاون المجلس فى مهمته لجان اقتصادية وإدارية تعمل تحت إشرافه بصورة دائمة أو مؤقتة . وقد قررت الاتفاقية إنشاء ثلاث لجان دائمة هى اللجنة الجمركية واللجنة النقدية والمالية واللجنة الاقتصادية . ولكل دولة إرسال من يمثلها فى هذه اللجان ويكون لها صوت واحد فيها (المادة الخامسة) .

٤ — المكتب الفنى الاستشارى : ويعينه مجلس الوحدة الاقتصادية من الفنيين والخبراء ويعمل تحت إشرافه . ويتولى المكتب الفنى دراسة وبحث

المسائل التى تحال إليه من قبل المجلس أو من قبل لجانه وتقديم البحوث والمقترحات .

هذا وقد تعهدت حكومات الأطراف المتعاقدة بأن لاتصدر فى أراضيها أى قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض فى أحكامها مع أحكام هذه الاتفاقية . وقررت المادة (١٤) تنفيذ الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية على مراحل يضع خطتها العملية مجلس الوحدة الاقتصادية ، وعلى الأخير أن يراعى عند مباشرته اختصاصاته بعض الأوضاع الموجودة فى بعض البلدان المتعاقدة على أن لايخل ذلك بأهداف الوحدة الاقتصادية ؛ وأعطت المادة الخامسة عشرة للدول الأعضاء حق عقد الاتفاقات الثنائية أو الجماعية التى تستهدف وحدة أوسع مدى مما قررته الاتفاقية .

وللدول الأعضاء غير الموقعة وللبلدان العربية غير الأعضاء الحق فى الانضمام إلى هذه المنظمة .

كما قرر الملحق الخاص بالاتفاقية إعطاء الأطراف المتعاقدين الحق فى عقد اتفاقات ثنائية لأغراض استثنائية سياسية أو دفاعية مع بلد غير طرف فى هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها . وحدد الملحق الثانى اختصاصات مجلس الوحدة الاقتصادية خلال الخمس سنوات بدراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية عملا على تحقيق أهداف الاتفاقية[١] .

وكان من نتيجة العمل العربى المثمر فى طريق التعاون الاقتصادى بين الدول العربية أن وضعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ فى ١٩٦٣/٤/٣٠ ، وتشكل مجلس الوحدة الاقتصادية ليباشر مهام الإشراف

---

(١) اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، الإدارة الاقتصادية ، الأمانة العامة ، ١٩٦٢ .

على البحوث والدراسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف الاتفاقية .

وعقد مجلس الوحدة الاقتصادية عدة اجتماعات اتخذ فيها أكثر من أربعين قراراً ، وخلال دورته الثانية (٨ – ١٣/٨/١٩٦٤) اتخذ المجلس قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة حتى تحتل هذه السوق المكان اللائق لها بين التكتلات الإقتصادية الدولية لتهب للأمة العربية القوة الإقتصادية الذاتيةالتى تساهم فى تنمية الاقتصاد العربى ورفع مستوى معيشة الأمة العربية .

٤ — السوق العربيــة المشتركة : رغبة فى تحقيق التقدم الإجتماعى والإزدهار الإقتصادى للدول العربية ، وإرساء لدعائم الوحدة الإقتصادية على أسس سليمة من التنمية الإقتصادية المتناسقة المستمرة ، ورغبة فى تحقيق التكامل الإقتصادى بينها وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل ، قرر مجلس الوحدة الإقتصادية إنشاء السوق العربية المشتركة لتكفل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية .

هذا وتكفل السوق العربية المشتركة حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول المتعاقدة طبقاً للقواعد التالية[١] :

(١) تثبت القيود المطبقة حالياً فى كل من الدول الأطراف وكذلك مختلف الرسوم والضرائب عند الاستيراد والتصدير بحيث لايجوز لأية دولة منها

(١) أنظر أحكام السوق العربية المشتركة وقوائم السلع والرسوم ، المجلد الأول ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٦٥ .

فرض رسوم أو قيود جديدة على منتجات هذه الدول .

(٢) تطبق حكومات الدول الأطراف فيما بينها مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية على أن لا يسرى ذلك على الاتفاقيات القائمة .

(٣) لا يجوز لحكومات الدول الأطراف فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية فيما بينها تفوق الرسوم أو الضرائب الداخلية الموجودة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

(٤) لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف إلى رسم تصدير جمركى .

(٥) لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق إلا بعد الحصول على موافقة الدول المصدرة مالم يكن قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية فى الدولة المستوردة . كما لا يجوز إعادة تصدير نفس المنتجات المتبادلة بين دول السوق إلى أى دولة طرف فيه إذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعما لتلك المنتجات وكان هناك إنتاج محلى مماثل فى البلد المعاد التصدير إليه .

(٦) لا يجوز لأى دولة من الدول الأطراف منح أى دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل فى البلد المستورد للسلعة التى منح الدعم لها .

وهكذا تتوالى الاتفاقات التى تهدف إلى الوصول إلى الوحدة العربية فى الميادين الاقتصادية كخطوة أولى فى سبيل الوحدة السياسية ، حتى تجمع أجزاء

الوطن الواحد فى قوة ضاربة تقف أمام المعسكرات التى تتنازع السيطرة فى العالم ، وتحافظ على حقوق شعوبها وتكفل لهم الحرية والرفاهية . ويمكن أن نشير هنا أيضاً إلى اتفاقية تنسيق السياسة البترولية التى عقدت بين حكومات الأردن والعراق والسعودية ومصر ولبنان واليمن التى وقعت فى ١٣ مارس ١٩٦٠ . وتهدف هذه الاتفاقية إلى العمل على إصدار قانون موحد خاص باستغلال البترول ومشتقاته وتنظيم علاقات الحكومات بشركات الإمتياز وينظم تبادل الإحصاءات والمعلومات والخبراء فيما بينها . والاتفاقية الخاصة بإنشاء الشركة العربية لناقلات البترول التى عقدت بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٣ ، وتعمل هذه الاتفاقية على منح شركة عربية خالصة الحق فى القيام بجميع عمليات نقل البترول ومشتقاته وشراء واستغلال وبيع الناقلات اللازمة لذلك وشراء واستئجار الأراضى اللازمة لإقامة الموانىء والأحواض وشراء وبيع البترول ومنتجاته الخ . وكذلك الاتفاقات الخاصة بإنشاء مؤسسة للخطوط الجوية العربية العالمية الموقعة فى ١٧/٤/١٩٦١ وبإنشاء الشركة العربية للملاحة البحرية التى صدرت عن المجلس الاقتصادى بقرار بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٣ .

٣ — التعاون العسكرى [١] :

لاجدال فى أن التعاون العسكرى هو من أهم صور التعاون بين الدول العربية وهو الوسيلة التى يمكن بها توحيد القوى العسكرية لهذه الدول وإنمائها والإستفادة من جهودها المشتركة للدفاع عن البلاد العربية وحماية حقوقها وتحقيق أهدافها ، وهو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة . فلا وحدة عربية

(١) أنظر كتاب التعاون العسكرى العربى ، للعميد الركن حسن مصطفى ، مكتبة دار الطليعة ببيروت ، مكتبة القيادة العربية الموحدة .

بدون وحدة عسكرية ولا وحدة عسكرية من غير تعاون عسكرى .

ولم يعط ميثاق الجامعة العربية الشئون العسكرية الاهتمام الكافى ، فليس فى هذا الميثاق أى ذكر للشئون العسكرية . ويرجع ذلك إلى قلة إدراك المسئولين فى الدول العربية وقتئذ للشئون العسكرية . وقد يقال إن ضعف الدول العربية عسكرياً عند تأسيس الجامعة كان يحول دون النص على التزامها بتقديم المساعدات العسكرية للدولة التى يتعرض استقلالها أو سيادتها للخطر ، غير أن هذا القول كان يجب على العكس أن يحمل مؤسسى الجامعة على جعل التعاون العسكرى بين دولهم هدفاً أساسياً من أهدافها . ولكان النص على التعاون العسكرى فى الميثاق حافزاً للدول العربية على الاهتمام بالشئون العسكرية منذ البدء .

(ا) معاهدة الدفاع المشترك سنة ١٩٥٠ :

وبعد كارثة فلسطين التى تسببت فى زرع إسرائيل فى قلب البلاد العربية ، أدركت البلاد العربية الأهمية القصوى للشئون العسكرية وشعرت بضرورة التعاون العسكرى فيما بينها لمجابهة الخطر الصهيونى الذى بات يهدد كيانها تهديداً خطيراً . ونتيجه لذلك وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ وهى المعاهدة التى يطلق عليها أيضاً ميثاق الضمان الجماعى . وهذه المعاهدة هى خطوة هامة قامت بها الدول العربية فى سبيل التعاون الحقيقى فيما بينها . وأصبحت نافذة المفعول سنة ١٩٥٢ بعد أن تمت مصادقة برلمانات جميع الدول الأعضاء عليها .

ويلاحظ على هذه المعاهدة أنها لم تعط للأجهزة المختلفة التى قامت بإنشائها — مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية الدائمة والهيئة الإستشارية العسكرية — سلطة اتخاذ التدابير العسكرية الفعالة لمجابهة الحالات الطارئة . فاللجنة العسكرية الدائمة هى هيئة مسئولة عن وضع الخطط ورفع التقارير إلى مجلس الدفاع المشترك . فهى إذن ليست قيادة عسكرية ولم تصرح لها المعاهدة باتخاذ

تدابير عسكرية في حالة الطوارىء . أما مجلس الدفاع المشترك فهو يتكون من الوزراء المدنيين لتقرير السياسة العليا للدول العربية وبديهى أنه لا تتوافر فى كل أعضائه المقدرة على قيادة الجيوش أو مواجهة حالات العدوان الطارىء . وكان من واجب المعاهدة أن تؤلف قيادة مشتركة دائمة تستطيع أن تنظم التعاون بين جيوش متعددة تنظيما دقيقاً وتسيطر عليها وتنسق تحركاتها وتوجه جهودها الحربية نحو تحقيق الهدف المشترك .

وعلى الرغم من ذلك فإن معاهدة الدفاع المشترك كانت الحجر الأساسى فى بناء التعاون العسكرى العربى . غير أن العبرة لم تكن بعقد هذه المعاهدة بل فى تطبيقها . والملاحظ أن الدول العربية لم تتخذ التدابير العملية لتوحيد القوى العسكرية للدول العربية وإنمائها ورفع مستوى كفاءتها فى السلم بغية الاستعانة بجهودها المشتركة فى الحرب للدفاع عن أى عدوان يقع على دولة عربية . واقتصرت خطوات الدول العربية وقتها على الأمور التالية :

١ — تألفت اللجنة العسكرية الدائمة من الملحقين العسكريين فى السفارات العربية فى القاهرة وأضيف إليهم ضابط آخر من كل دولة عربية عضو فى الجامعة . ولم يكن لبعض الدول العربية فى بادىء الأمر (كالسعودية واليمن) ملحق عسكرى فى سفارتها فى القاهرة . وتراوح عدد أعضاء اللجنة بين عشرة وأربعة عشر ضابطاً نصفهم من الملحقين العسكريين الذين ألقيت على عاتقهم القيام بمسئوليات اللجنة بالإضافة إلى واجباتهم الأصلية . وهو ما يدل على أن الدول العربية حتى ذلك الوقت لم تأخذ الموضوع بالجدية اللازمة خاصة والواجبات التى عهدت بها المعاهدة إلى اللجنة كانت من الكثرة إلى درجة تحتم تفرغ أعضائها تفرغاً تاماً .

٢ — أما الهيئة الاستشارية العسكرية المؤلفة من رؤساء أركان حرب

الجيوش العربية فقد اجتمعت عدة مرات ولم تثمر أى نتيجة مفيدة .

٣ — وأما مجلس الدفاع المشترك فقلما اجتمع ، وإذا ما اجتمع فقد كان يقضى الوقت فى تبادل الخطب وفى مناقشة قضايا ذات صبغة سياسية أكثر منها عسكرية .

وهذا ولم تكن ثمة خطة معينة لاجتماعات مجلس الدفاع المشترك والهيئة الإستشارية العسكرية ، بل كانت تجتمع بناء على اقتراح الأمانة العامة للجامعة العربية أو إحدى الدول الأعضاء فيها . وبما أن معاهدة الدفاع المشترك قد خلت من النص على دورية اجتماع هذه اللجان ، فقد أدى ذلك إلى إهمال إجتماعاتها وجعلها تتوقف على الظروف الطارئة . فإذا ما اعتدت إسرائيل على دولة عربية مجاورة اجتمعت اللجان كأنما مجرد اجتماعها سيحل العدوان والمشاكل المترتبة عليه دون الحاجة إلى خطط سابقة وتعاون عسكرى منظم ودائم بين الدول العربية .

ويبدو أن الرغبة فى تنفيذ بنود معاهدة الدفاع المشترك لم تكن متوافرة لدى الدول العربية ، ولذلك فقد توقفت إجتماعات مجلس الدفاع المشترك والهيئة الاستشارية العسكرية منذ عام ١٩٥٤ ، ودب الفتور فى أعمال اللجنة العسكرية الدائمة ، وظلت معاهدة الدفاع المشترك دون تنفيذ فعلى حتى عام ١٩٦١ حيث اجتمع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية فى القاهرة ثم اجتمع مجلس الدفاع المشترك فى نفس العام على أثر شروع إسرائيل فى مشروع تحويل مياه نهر الأردن وما تردد عن محاولاتها لإنتاج القنبلة الذرية .

(ب) الاتفاقيات العسكرية الثنائية والثلاثية :

لم يحل فشل التعاون العربى العسكرى داخل نطاق الجامعة العربية بعد عام ١٩٥٤ دون تعاون بعض الدول العربية خارج نطاق الجامعة . فى عام ١٩٥٥ جرت

مباحثات عسكرية بين مصر وسوريا انتهت بتوقيع اتفاقية ثنائية بين الدولتين للدفاع المشترك فى ١٩٥٥/١٩/٢٠ . وفى ١٩٥٥/١٠/٢٧ وقعت مصر اتفاقية أخرى مع المملكة العربية السعودية . وفى ١٩٥٦ حدث نشاط عسكرى ملحوظ بين الدول العربية وكان الباعث إليه توقع قيام إسرائيل بالهجوم على دولة عربية . فعقدت اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر والسعودية واليمن فى جده ، واتفاقية للدفاع المشترك بين مصر والأردن فى القاهرة واتفاقية عسكرية بين سوريا والأردن .

وفى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦ تم التوقيع فى عمان على اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا والأردن تنسق التعاون العسكرى بين هذه الدول الثلاث ضد الخطر الصهيونى وتوحد قيادة جيوشها ، وأسندتها إلى « اللواء » عبد الحكيم عامر . وكانت هذه أول محاولة فى تاريخ البلاد العربية الحديث لتوحيد القيادة العسكرية لثلاث دول فى وقت السلم . ولكن قبل أن تتمكن هذه القيادة من القيام بدورها وقع العدوان الثلاثى على مصر . ولعل إنشاء هذه القيادة كان أحد الحوافز التى دفعت إسرائيل وانجلترا وفرنسا إلى التعجيل بالهجوم على مصر .

ولم تحاول جامعة الدول العربية فى هذه الفترة أن تقنع الدول بأن تعاونها العسكرى الجماعى داخل نطاق الجامعة أهم وأكثر مفعولا من تعاونها الثنائى . ويبدو أن الدول العربية قد آمنت وقتئذ بأن تعاونها الثنائى أو الثلاثى خير من تعاونها الجماعى فى تلك الظروف ، خاصة وأنها كانت تعلم أن الحكومة العراقية (وقتها) مرتبطة بحلف بغداد الذى تساهم فيه الدول الكبرى نفسها التى خلقت إسرائيل .

ويلاحظ أن هذه الاتفاقات الثنائية أو الثلاثية لم تكن لها أى قيمة عسكرية تذكر فقد ظلت حبراً على ورق ولم يتعد مفعول أكثرها مرحلة التوقيع .

غير أن آثارها السياسية كانت كبيرة فقد ساعدت على التقارب بين الدول العربية وتكتلها أمام الاستعمار وخطر إسرائيل وأبرزت أهمية الإعتماد على حق الدفاع الشرعى عن النفس فى الدفاع عن البلاد العربية .

وعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر هبت الدول العربية وأبرزت استعدادها لتنفيذ الاتفاقيات العسكرية (عدا حكومة العراق) غير أن مصر رفضت العرض شاكرة خاصة بعد أن برز دور فرنسا وانجلترا فى العدوان .

وبعد فشل العدوان الثلاثى على مصر طرأ على العلاقات العربية تطور جديد، إذ حفز هذا العدوان الدول العربية على مزيد من التقارب العربى فأعلنت الوحدة بين مصر وسوريا والاتحاد بين العراق والأردن . ونتيجة لذلك تم توحيد الجيش المصرى والسورى وبدأت الاستعدادات للتوحيد بين جيش العراق وجيش الأردن . غيرأن قيام ثورة تموز فى العراق ألغى الاتحاد الهاشمى وتوقفت الوحدة العسكرية بين العراق والأردن . كما تسببت الحركة الانفصالية التى حدثت فى سوريا فى فصل الجيش السورى عن جيش الجمهورية العربية المتحدة، غير أن سنين الوحدة قد عملت الكثير لتوحيد هذين الجيشين من وجهة الأساليب والمصطلحات والتدريب والتسليح الأمر الذى ترك لديهما أسساً قوية للوحدة العسكرية من شأنها تسهيل أى تعاون عسكرى قد يحدث بينهما فى المستقبل ويمهد للوحدة السياسية .

وجرت محاولات أخرى عام ١٩٦٢ بين كل من سوريا والعراق لتنسيق الأمور العسكرية بينهما بقصد إقامة تعاون دفاعى عسكرى بين البلدين من أجل سلامتهما وسلامة العالم العربى وتحرره فى ظل حكم عبد الكريم قاسم وقاما بدعوة مصر للاشتراك فيه ، وبعد ثورة ١٣ رمضان تجددت المحاولة لإقامة تعاون عسكرى بين سوريا والعراق وخاصة بعد الانتكاسة التى أصابت مشروع الاتحاد الثلاثى بينهما وبين مصر . وهدفت هذه المحاولة إلى تثبيت حكم البعث فى كل

من العراق وسوريا. ولم يكتب لهذه المحاولة النجاح بعد ثورة نوفمبر ١٩٦٣ . كما وضعت عام ١٩٦٢ الأسس لتحالف بين السعودية والأردن لحماية العرشين السعودى والهاشمى بعد أن باتا مهددين بالإنهيار من جراء الإنتفاضات التحررية .

وعندما حدثت ثورة اليمن ساندتها القوات العسكرية المصرية ، وقاتلت هذه القوات إلى جانب القوات اليمنية فى أرض شديدة الوعورة محرومة من الطرق والمطارات ووسائل المواصلات الأخرى . وكانت التجربة جديدة وكبيرة بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، وامتحاناً صعباً اجتازته بنجاح حاز إعجاب الأوساط العسكرية العالمية . كما قامت جامعة الدول العربية عام ١٩٦١ بتشكيل قوات عربية مشتركة أرسلت إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية ولتحمى الكويت من تهديد حكومة عبد الكريم قاسم . وقد نجحت التجربة من الناحية العسكرية وأثبتت قدرة الجامعة العربية على تأليف قوة عربية مشتركة فعالة . وحققت الغرض الذى أرسلت من أجله ، ألا وهو حماية استقلال الكويت.

والواقع أن التعاون العسكرى بين الدول العربية من أشد الضروريات لسلامتها والدفاع عنها . وقد ازدادت هذه الأهمية بعد أن اختارت هذه الدول سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين الغربى والشرقى ، فلكى تحافظ هذه الدول على حيادها يجب عليها الإعتماد على نفسها وتعزيز قواتها المسلحة والتعاون عسكرياً بين بعضها البعض .

والتعاون العسكرى هو الوسيلة الوحيدة لاسترداد أجزاء الوطن العربى المغتصبة وتحريرها من نير الإستعمار ، ويؤدى فى النهاية إلى الوحدة السياسية لأجزائه الممزقة . وإذا كان المسئولون الأوائل قد أهملوا التعاون العسكرى بين جيوش الدول العربية فمن الواجب وضع نهاية لهذا الإهمال . حقيقة أن هذا الأهمال يخفف من وقعه التقدم العسكرى الكبير الذى حققته بعض الدول العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ، والوعى السياسى الهائل المنتشر الآن فى البلاد العربية والانتصارات السياسية التى حققتها بعض البلاد العربية ، فلولا

الجهاز العسكرى القوى الذى أقامته الجمهورية العربية المتحدة لما اختلف موقف الدول العربية الآن من وجهة الاستعداد العسكرى الجماعى عما كان عليه عند نشوب حرب فلسطين . وإذا كانت الخلافات السياسية قد شملت التعاون العسكرى فى الماضى فلا يجوز لها أن تستمر إلى مالا نهاية ، وهى خلافات باقية حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة . وكل ما فى الأمر أن هذه الخلافات يجب ألا تتعدى الآن نطاقها الطبيعى وتعرض المصالح العليا العربية للخطر . وفى مقدمة هذه المصالح الدفاع عن البلاد العربية الذى يعتبر التعاون العسكرى الجماعى قوته المحركة . خاصة والدول العربية مدعوة للاضطلاع بمسئوليات عسكرية هى أكبر من مسئولية الدفاع عن اسرائيل . فهى مدعوة للدفاع عن نفسها ضد أى عدوان يأتيها من أقوى دول العالم . فانجلترا ما زال لها قوات برية وبحرية وجوية تحيط بالعالم العربى بل وفى قلبه فى ليبيا وعدن والجنوب العربى وعمان والبحرين ، وتعتمد أيضاً اعتماداً كبيراً على إسرائيل فى تنفيذ سياستها . والولايات المتحدة ـ خالقة إسرائيل ـ لها قواعدها فى الأراضى العربية فى ليبيا وفى الظهران وفى الدول المحيطة بها ، فى تركيا وإيطاليا وأسبانيا ، فضلا عن أسطولها السادس المسيطر على البحر الأبيض وأسطولها السابع الذى يتجول فى البحر الأحمر والخليج العربى . وفرنسا لا تنسى للبلاد العربية موقفها من الجزائر أو مصالحها الكثيرة فى المغرب العربى ولن تتورع أبداً عن استخدام القوة فى سبيل تأمين مصالحها الاقتصادية أو السياسية .

كل هذه العوامل تظهر لنا بجلاء أهمية التعاون العسكرى العربى ، وهو ما دفع برئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى توجيه الدعوة إلى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى يناير ١٩٦٤ . وقرر هذا المؤتمر إنشاء قيادة عربية موحدة لجيش عربى موحد يواجه جميع الإحتمالات المتوقعة من أى إعتداء مسلح يقع على حدى الدول العربية ويضمن رد الإعتداء وعقابه .

وفى هذا المؤتمر تقرر إنشاء مجلس الملوك والرؤساء العرب كأعلى جهاز

فى جامعة الدول العربية ، وتقرر أن يجتمع دورياً مرة واحدة فى كل عام على الأقل . ويعمل هذا المجلس على معالجة المصالح المشتركة للبلاد العربية ورسم الاتجاهات السياسية وتقديم التوجيهات الكبرى والإشراف على تنفيذ القرارات .

ولاشك أن هذا المؤتمر كان نصراً كبيراً للدول العربية خاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكرى . وهو تعاون كان لابد من البدء فيه منذ عام ١٩٦١ حين إجتمع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية وأنذروا الدول العربية بأن مشروع إسرائيل الخاص بتحويل نهر الأردن ينتظر أن يتم عام ١٩٦٣، وطالبوها بالقيام بالأعمال المشتركة اللازمة وإنشاء الأجهزة اللازمة للقضاء على قوات إسرائيل إذا ما استخدمت قواتها العسكرية ، وتلاه مجلس الدفاع المشترك ــ وفى نفس العام ــ مقرراً ضرورة إنشاء وتشكيل قيادة عامة مشتركة للدول العربية ، خاصة وإسرائيل قد انتهت الآن من تحويل مياه نهر الأردن وشرعت فى الاستفادة منه فعلا(١) .

هذا وقد تألفت الآن القيادة المشتركة وأصبحت حقيقة واقعة وحققت بذلك خطوة كبرى فى طريق الوحدة العسكرية . وقد عين الفريق الأول على عامر رئيس أركان حرب جيش الجمهورية العربية المتحدة قائداً لها . ولم تعلن حتى الآن الأسس التى ألفت بموجبها هذه القيادة ولا تفاصيل تأليفها وتنظيمها وإن كان من المفهوم تخصيص جزء من القوات المسلحة للدول العربية للقيادة العليا الموحدة يوضع تحت إمرتها وتحتفظ الدولة بالجزء الباقى لأغراض الأمن الداخلى أوللأغراض المحلية الأخرى . ومن الواضح أنه من الضرورى على الدول العربية أن تمكنها من الإضطلاع بالمهمة الكبيرة الملقاة على عاتقها حتى تنظم و تطور

(١) تصريح للأمين العام لجامعة الدول العربية بعد مؤتمر القمة العربى .

وتنمى القوات المسلحة الموضوعة تحت إمرتها بما يحقق الدفاع عن أى جزء من أجزاء البلاد العربية .

ومن جهة أخرى فقد غير مؤتمر الذروة الأخيرة من طبيعة الجامعة العربية وتحولت به إلى اتحاد كونفدرالى عربى غايته توحيد السياسة الخارجية والدفاع للدول الأعضاء .

وعلى القيادة العربية الموحدة أن تسعى أساساً إلى توحيد الجيوش العربية وتعزيز الكفاءة الحربية للقوات العربية المسلحة وتنميتها ، وإعداد الخطط الدفاعية عن البلاد العربية . وعلى الحكومات العربية أن تدعم القيادة العليا الموحدة فى سبيل تحقيق الوحدة العسكرية فى السلم والجبهة العسكرية الواحدة فى الحرب .

نخلص من ذلك أن التعاون يتم حالياً بين الدول العربية لتحقيق التعاون العربى السياسى والإقتصادى والعسكرى تمهيداً للوحدة العربية الشاملة الكبرى ، حتى تواجه العدو المتربص جبهة سياسية إقتصادية واحدة فى السلم ، وجبهة عسكرية واحدة فى الحرب ، بعد أن أظهرت لها السنوات العشر الأخيرة أن التعاون هو فى صالحها جميعها ، وأنه ضرورة حيوية لدفاعها وأمنها وسلامتها ورفاهيتها واستقلالها ومصيرها .

كما يتضح لنا من العرض السابق للعلاقات الدولية ولدور البلاد العربية فيها ، أن العامل المحرك حالياً لهذه البلاد هو ضرورة التعاون فيما بينها للتخلص من كل الجيوب الاستعمارية الموجودة بالأراضى العربية حتى يتحقق لهذه البلاد كيانها وشخصيتها فى المجال الدولى وأن الجمهورية العربية المتحدة تضطلع بدور كبير تساهم به فى حل المشكلات العربية الكبرى .

لكل ذلك نعالج الموضوعات التالية :

أولا : الاستعمار فى البلاد العربية ونخصص له الفصل الأول من هـذا الـكتاب ونبحث فيه الأوضاع فى عدن والجنوب العربى وعمان ودور الجمهورية العربية فيها .

ثانياً : المشـكلة الفلسطينية ونخصص لها الفصل الثانى ونبحث فيه تاريخ المشكلة وتطوراتها الأخيرة .

ثالثاً : السياسة العربية فى المحيط الدولى ونخصص لها الفصل الثالث ونتكلم فيه عن الدور الذى تقوم به البلاد العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة فى ميدان العلاقات الدولية .

الفصل الأول

الإستعمار فى البلاد العربية

تمهيد : اتفاقيات الحماية الاستعمارية[1] :

سيادة الدولة هى الصفة المميزة قانوناً لأفراد الجماعة الدولية ، والدول ذات السيادة هى فعلا المركز أو النواة التى يدور حولها القانون الدولى . والدولة ذات السيادة هى التى لها الحق فى ممارسة كافة الاختصاصات الداخلية والخارجية التى يعترف بها القانون الدولى العام للدول أعضاء الجماعة الدولية دون أن تخضع فى ممارستها لهذه الاختصاصات لرقابة أو إشراف دولة أو دول أخرى[2] . فالجماعة الدولية تضم مجموعة من الدول ذات السيادة ، قد تتفاوت فى القوة ، ولكنها تتساوى فى الحقوق والواجبات . والدولة وإن كانت تتمتع بالسيادة إلا أنها يجب عليها أن تراعى مجموعة من القواعد والضوابط فى العلاقات التى تثور فيما بينها . أما الدولة ناقصة السيادة فهى دولة لاتمارس كل حقوق الدول الأساسية وتخضع بصورة أو بأخرى لدولة أو لمجموعة من الدول تشرف على مباشرة بعض سلطاتها . ويلاحظ أن الدول ناقصة السيادة تتمتع بوصف الدولة ، وكل ما هنالك أنها تقيد فى ممارسة هذه السيادة أو تحرم من ممارستها . ومن أنواع الدول ناقصة السيادة الدول المحمية . والدولة المحمية هى التى تضع نفسها باختيارها أو توضع قسراً عنها تحت حماية دولة أقوى منها . ويطلق على النوع الأخير من صور الحماية « الحماية الاستعمارية » . ويترتب على الحماية بصفة عامة

---

(١) أنظر على صادق أبوهيف ، القانون الدولى العام ، ١٩٦١ ، ص ١٤٢ ، وحافظ غانم ، مبادىء القانون الدولى العام ، ١٩٦٣ ص ٢٢٤ .

(٢) أنظر أيضاً أحمد عثمان ، مبدأ التنظيم الدولى لإدارة المستعمرات ، ١٩٦٣ ص ٢٥ .

حرمان الدولة المحمية من ممارسة سيادتها فى الخارج مع احتفاظها بحرية التصرف فى شئونها الداخلية كلها أو بعضها .

والحماية الاستعمارية هى خطوة أولى لضم الدولة المحمية إلى الدولة الحامية فيما بعد . وعادة تفضل الدولة المستعمرة إعلان الحماية أولا خوفاً من استفزاز أهالى الدولة المحمية ، فضلا عن أن الحماية تفوق مزاياها مزايا الاستعمار المباشر بما تتيحه للدولة الحامية من إدارة الإقليم طبقاً للأوضاع القديمة بدلا من إنشاء إدارات جديدة ، كما توفر لها الحصول والسيطرة على كل ثروات الدولة المحمية دون مجهود يذكر .

ولا شك أن نظام الحماية الاستعمارى هو أحد آثار الطابع الطائفى الإقليمى الذى كان القانون الدولى مطبوعاً به منذ نشأته . فقد كانت الدول الأوروبية المسيحية تنظر إلى شعوب أفريقيا وآسيا نظرة استغلالية بحتة تقوم على العداء والاستعمار . وكانت تعتبرها شعوباً خارجة عن نطاق الأسرة الدولية لا غنى عن استغلال مواردها الطبيعية وثرواتها القومية لصالح الدول الأوروبية المسيحية وحدها سواء عن طريق الاستعمار المباشر وضم الإقليم مباشرة للدولة المستعمرة ، أو عن طريق فرض الحماية الاستعمارية .

ويتم فرض الحماية الاستعمارية إما بإعلان من الدولة الحامية أو باتفاق يطلق عليه اصطلاح « اتفاق الحماية » يتم بينها وبين شيخ القبيلة أو أميرها . وتلجأ الدولة الحامية عادة إلى عقد هذا النوع من الاتفاقات لتسبغ الصفة القانونية الشرعية على وضعها فى البلد المحمية مما يمكنها من مواجهة الدول الأجنبية والحصول منها على إقرار للوضع الجديد . ومن أمثلة الحماية الاستعمارية معاهدات الحماية البريطانية على مشيخات الجنوب العربى وإمارات الخليج العربى التى تمكنت بها انجلترا من ربط نفوذها على الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة ، بنفوذها على الخليج العربى .

ويشار إلى هذه الولايات فى الوثائق البريطانية على أنها « ولايات مستقلة مرتبطة باتفاقات مع حكومة جلالة الملك »[١]. وهو وضع يصعب تحديده ، وإن كان الثابت حالياً أن اتفاقات الحماية الاستعمارية هى اتفاقات باطلة ، لا تحكمها قاعدة من قواعد القانون الدولى ، ومن ثم فإن هذه الولايات لاتتمتع بالشخصية القانونية الدولية خاصة بعد أن قرر عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة عدم السماح للوحدة المشمولة بالانتداب أو الوصاية بأن تكون طرفاً فى الاتفاق الذى يكسبها هذا الوصف ، وقررت مباشرة عصبة الأمم أو الأمم المتحدة لعقد اتفاقات الانتداب أو الوصاية مع الدولة المنتدبة أو مع الدولة الوصية نيابة عن الأسرة الدولية .

وقد جاء فى المعاهدة البريطانية — الإيطالية المعقودة عام ١٩٣٨ عند الإشارة إلى أراضى الحكام العرب الخاضعة للحماية البريطانية ، التصريح البريطانى التالى : « بينما تحتفظ حكومة المملكة المتحدة لنفسها بحرية اتخاذ الخطوات التى تراها ضرورية لإقرار النظام فى هذه الأراضى فإنها تعتزم الإبقاء على استقلال الحكام العرب الداخلى تحت حمايتها » . كما ناقش رجال القانون الأمريكيون — ولهم اهتمام خاص خاص بالوضع القانونى الدولى لهذه الولايات منشؤه التنافس بين الولايات المتحدة وبريطانيا على مصادر البترول — الآثار الدولية لهذه الاتفاقات وقرروا « أن من العسير أن نقول واثقين إن المعاهدات مع البحرين وساحل الصلح البحرى وقطر و « الكويت » تعد ملزمة دولياً ، فتأكيد بريطانيا لاستقلال هذه الولايات قد يحدد هذا الاتجاه . وهذا لا يعنى طبعاً أن هذه

---

(١) انظر : Kirk, *A short history of the Middle East*, 1952, p. 88, 89.
Briton, *The Arabian Peninsula*, Revue Egyptienne de Droit Internationale, 1947, p. 35.

أنظر أيضاً بحث العلاقات الدولية لولايات الخليج العربى ، لمحمود كامل ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٥٨ ، صفحة ٦٢ .

الأقطار يمكن أن تعد دولا ذات سيادة فى مفهوم القانون الدولى »[1] .

والواقع أن الاتفاقات المبرمة بين انجلترا وبين مشايخ وأمراء الجنوب العربى والخليج العربى ، هى اتفاقات غير صحيحة أبرمت مع أشخاص ليست لهم الأهلية القانونية التى تخولهم حق عقد الاتفاقات الدولية . فضلا عن أن هذه الإمارات كانت تعتبر وقت إبرام الاتفاقات جزءاً من الامبراطورية العثمانية تخضع لسيادتها ، كما أن لليمن فى بعضها حقوقاً قانونية معينة . والواقع أيضاً أن نظام الحماية أثر بال من آثار نظام الاستعمار التقليدى لم يعد له محل بعد العمل بميثاق الأمم المتحدة وبالتالى لا يصلح قانوناً لتبرير الوجود الانجليزى فى هذه المناطق . ووضع هذه الأقاليم لا يخرج عن أحد احتمالين :

١ — أن تكون هذه الأقاليم غير قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها وبالتالى لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وتلتزم انجلترا فى هذه الحالة بكفالة تقدم شعوب هذه المشيخات والإمارات فى الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك طبقاً لالتزامات الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة ، حتى تتحرر من الإشراف الانجليزى مع التزامها بتقديم التقارير عن الأوضاع فى هذه الأقاليم إلى الأمم المتحدة وهو ما لم تفعله بريطانيا .

٢ — أن تكون هذه الإمارات والمشيخات قادرة على حكم نفسها بنفسها وبذلك يكون استمرار الحماية الانجليزية عليها عملا مخالفاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، الذى تكفل أحكامه دفع الأعمال العدوانية والمحافظة على السلم والأمن الدولى والذى تعهدت بمقتضاه الدول الأعضاء بعدم استعمال القوة المسلحة فى غير الأعمال المشتركة .

---

(١) انظر : Liebesny, *International Relations of Arabia,* Middle East Journal, April 1947.

أنظر أيضاً ، حامد سلطان ، المرجع السابق ، صفحة ٨٥ وما بعدها .

وتعتبر المرحلة التى تمر بها حاليا البلاد العربية أهم مراحل حياتها ، ومن أهم ما يميز هذه المرحلة هو كفاح هذه البلاد ضد الإستعمار الذى مازال يجثم على أجزاء كثيرة من الوطن العربى فى الجنوب العربى وفى عدن وفى عمان وولايات الخليج العربى وفى الشمال فى فلسطين المحتلة .

وقد أدت الحرب العالمية الأخيرة إلى تغيير كبير فى طبيعة القواعد الدولية وتطورت هذه القواعد فى صالح الأقاليم التابعة والمستعمرات . فقد حصلت شعوب كثير من المستعمرات القديمة ، بقوة السلاح ، على حريتها ودخلت الجماعة الدولية على قدم المساواة مع الدول الكبرى كدول ذات سيادة لها نفس الحقوق وتلتزم بنفس الواجبات وتساهم مساهمة فعلية فى تقرير مصير العالم . وكان لهذه الصورة الجديدة أثرها فى شعوب سائر الأقاليم التى لم تنل نصيبها من التحرر وتطلعت بدورها إلى اليوم الذى تسترد فيه حريتها السياسية وتسيطر على مقدراتها الإقتصادية . كما استيقظ الضمير العالمى وأحس بما يحدثه الإستعمار من آثار سيئة فى ميدان العلاقات الدولية ، وما يثيره من حقد وكراهية بين شعوب العالم يحطم ما بينها من تضامن إجتماعى تفرضه وحدة البشرية وضرورة التعامل والتكافل بين الشعوب . وقامت الشعوب تطالب بنصيبها فى الحياة ، ويشهد المجتمع الدولى حاليا ثورة هذه الشعوب ضد النظم الإستعمارية البغيضة وضد صور السيطرة الإقتصادية والإجتماعية . وأدت ظروف الحرب الباردة بين الكتلة الشيوعية والكتلة الرأسمالية إلى وقوف الكتلة الأولى موقفاً معادياً للاستعمار ، وعملت على مساندة الثورات التحررية مادياً وسياسياً وأدبياً .

ومن جهة أخرى تضافرت جهود الدول الإفريقية والآسيوية المستقلة فأسفرت عن قرارات مؤتمر باندونج وأكرا وأديس أبابا والدار البيضاء ومؤتمرات القمة الإفريقية ومؤتمر دول عدم الإنحياز الأخير بالقاهرة . وتضمنت هذه القرارات النص على ضرورة احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها الذى

نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فى المواد ١/٢ ، ٧٣ ، ٧٦ منه . وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة لم يعرف للأسف حق تقرير المصير ولم يبين طريقة إستعماله ، ولم يفرض إلتزاماً على الدول الأعضاء بضرورة تطبيقه فورا ، فهذا لاينفى أن هذا المبدأ قد دخل القواعد الدولية(١)، خاصة بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تصفية الإستعمار سنة ١٩٦٠ .

وقد جعلت الجمهورية العربية المتحدة ، بوصفها رائدة القومية والوحدة العربية ، من تحرير الشعوب العربية التى ترزح تحت أثقال الإستعمار أحد أهدافها القومية وأحد المبادىء الرئيسية المحركة لسياستها الخارجية فى سبيل التخلص من الإستعمار بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره فاستعمار أى جزء من الوطن العربى يهدد كل الأجزاء العربية ، وعلى الكل التكاتف والتعاون فى سبيل القضاء عليه .

وبناء على ذلك نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : عدن والجنوب العربى .

المبحث الثانى : عمان .

المبحث الأول

عدن والجنوب العربى

وتتألف هذه المنطقة من عدن والسلطنات والإمارات والمشيخات المجاورة لها شرقاً وغرباً . وكانت تسمى فى الماضى النواحى القسع اليمنية وتكون تاريخياً جزءاً من اليمن . وكان يرمز لها بنجمة فى علم اليمن القديم المؤلف من سيف

(١) أنظر بحث الصور الجديدة للاعتراف ، لعائشة راتب ، مجلة القانون الدولى ، ١٩٦٤ ، ص ٧٢ وما بعدها .

وخمسة نجوم . ويشبه الجنوب اليمنى المحتل مثلثا منفرج الزاوية تمتد قاعدته على بحر العرب والخليج العربى من باب المندب فعدن غرباً حتى حضر موت شرقاً ، وتقع رأسه فى إمارة بيحان على حدود الربع الخالى حيث يحده شمالا ، كما تحده الجمهورية اليمنية شمالا وغرباً وإمامة عمان شرقاً .

وتبلغ مساحة عدن خمسة وسبعين ميلا مربعا ، بينما تبلغ مساحة المحميات ١١٢٫٠٠٠ ميل مربع أى ما يقرب من مساحة بريطانيا ومن ضعف مساحة اليمن الحر . ويبلغ عدد سكان المنطقة نحو مليون نسمة ، منهم نحو مائتى ألف فى عدن أكثف أنحاء المنطقة سكانا ، وباقى السكان مقسمون بين المحميات الشرقية والغربية . وكثرتهم العظمى عرب مسلمون ، وكانت بينهم أقلية يهودية لكنها لم تلبث أن هاجرت إلى إسرائيل .

أولا : الاستعمار البريطانى :

بذلت بريطانيا محاولات عدة للاستيلاء على مدينة عدن لموقعها الجغرافى الفريد وتأمين مواصلاتها البحرية إلى امبراطوريتها الهندية ، وتموين المراكب الانجليزية التجارية والحربية ، وحماية أسطولها فى البحر الأحمر والمحيطين العربى والهندى . وبدأ الاستعمار البريطانى للمنطقة باحتلال جزيرة بريم عام ١٧٩٩ . واتخذت إنجلترا من نهب قراصنة البحار المركب الهندى دريا دولت حجة لإنزال جنودها على الشاطىء واحتلال عدن يوم ١١ يناير ١٨٣٩ بعد معارك مريرة مع الوطنيين[١] .

وتابعت بريطانيا فرض نفوذها على سائر الإمارات المجاورة لعدن بعد احتلالها لهذه المدينة ، واستغلت بريطانيا جهل السلاطين والأمراء وفرضت

---

(١) أنظر الاستعمار البريطانى فى عدن والجنوب اليمنى ، للدكتور سيد نوفل ، مجلة العلوم السياسية يونيو ١٩٦٣ ، ص ٣١ .

عليهم توقيع اتفاقيات غير متكافئة وضعت بمقتضاها هذه الإمارات تحت الحماية الإنجليزية الاستعمارية . وسلبت من رؤساء القبائل والسلاطين جميع مظاهر السيادة الوطنية بمقتضى تعهدات نصها كالآتى :

« أنى لا أدخل أبداً فى قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الانكليس ، أبداً ولا أسلم ولا أبيع ولا أرضى ولا أعطى للتصرف أو للتبرع بنوع ما شيئاً من ممالكى لأحد إلا للدولة البهية الإنكليس »[1] ، واستغلت الموارد الطبيعية للبلاد وثرواتها القومية لصالحها الخاص .

وعمدت الحكومة البريطانية بعد ذلك إلى تمزيق وحدة المنطقة إلى أكثر من ثلاثين سلطنة وإمارة مستغلة العوامل المحلية والنزعات القبلية ، وأشاعت بينها الحقد والبغضاء بما اصطنعته من حواجز . وقامت وزارة المستعمرات بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

١ — عدن :

وتعتبر عدن من أهم المدن التجارية فى الجزيرة العربية . وقد بدأت أهميتها الحديثة — فضلا عن كونها محطة لتموين السفن — بافتتاح مصفاة شركة البترول البريطانى عام ١٩٥٤ التى ينقل إليها ، البترول الخام بحراً من الخليج العربى . وهى ملتقى المواصلات الجوية الحربية لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومقر قيادة الشرق الأوسط البريطانية حالياً . وهى ، بهذه الصورة ، تهديد دائم مستمر لأمن العالم العربى وسلامه .

وعند احتلال بريطانيا لعدن فى سنة ١٨٣٩ جعلت إدارتها تابعة لحكومة الهند ، ثم ألحقت بوزارة المستعمرات البريطانية سنة ١٩٣٧ وسميت بمستعمرة

---

(١) أنظر الدكتور حامد سلطان ، القانون الدولى العام وقت السلم ، ١٩٦٥ ، ص ١٤٠ .

عدن . وفى صيف ١٩٦٣ ، اتخذت الإجراءات لضمها إلى الاتحاد الذى أنشأته بريطانيا فى هذه المنطقة باسم اتحاد الجنوب العربى .

٢ — الإمارات الشرقية :

وتتكون من أربع سلطنات كانت تكون منذ القدم وحدة إدارية تحت اسم حضرموت . وهى على التوالى :

١ — السلطنة القعيطية وهى أكبر إمارة فى الجنوب اليمنى المحتل مساحة وتعداداً وعاصمتها « المكلا » .

٢ — السلطنة الكثيرية وعاصمتها « سيون » .

وقد ظهرت فى أراضى هاتين السلطنتين آبار البترول الذى تقوم بالتنقيب عنه شركة بان أمريكان .

٣ — السلطنة الواحدية وتقع على ساحل المحيط العربى وعاصمتها عزان . وقد قسمت إلى قسمين يحكم كل منهما سلطان أحدهما فى بلحاف والثانى فى بير على .

٤ — سلطنة المهرة وعاصمتها « قشن » .

٣ — الإمارات الغربية :

وتضم مجموعة من الإمارات تصل إلى أكثر من عشرين سلطنة ومشيخة وإمارة ، ولايعدو سكان بعضها خمسة آلاف . ويشتهر أهالى هذه الإمارات بقوة الشكيمة والخبرة بفنون القتال . وأهمها لحج وهى أخصب هذه الإمارات وعاصمتها الحوطة ، والفضيلة وعاصمتها زنجبار ، والحوشبية وعاصمتها المسيمر ، والضالع وعاصمتها الضالع ، ويافع الساحل وعاصمتها حبان ، ويافع العليا وعاصمتها المحجبة

والعوالق السفلى وعاصمتها أحور ، والعوالق العليا وعاصمتها أنصاب ، وبيحان وعاصمتها بيحان الخ .

وقد خشيت بريطانيا ، بعد إعلان استقلال اليمن فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أن تهدد الدولة الجديدة نفوذها فى المنطقة . وحاولت عقد معاهدة مع حكومة اليمن على أساس الاعتراف بالأوضاع الراهنة ، فرفضت حكومة اليمن الاعتراف لأنها لم تشارك فى عقد الاتفاقات وهى الطرف المعنى . وقامت بريطانيا بعد مناوشات طويلة ، بضرب المدن اليمنية عام ١٩٢٨ ، بالطائرات البريطانية ، واتفق الطرفان فى عام ١٩٣٤ على الامتناع عن إحداث أى تغيير فى الحدود والأوضاع القائمة إلى أن تتم التسوية النهائية السلمية فى بحر أربعين عاماً .

وفى سنة ١٩٤٨ أقامت بريطانيا بعض القلاع والحصون على حدود المحميات . وقامت الحكومة اليمنية بدورها ببناء الحصون والقلاع . غير أن الانجليز قاموا بضرب هذه الحصون فى منطقة حريب فى سبتمبر ١٩٤٩ . وعرض الموضوع على مجلس الأمن ، غير أن بريطانيا ألفت وفداً قام بالاتفاق مع الحكومة اليمنية ، وعقد فى مايو ١٩٥١ مؤتمر بريطانى يمنى مشترك فى لندن ، انتهى بعد ثلاثة أشهر بتوقيع اتفاق جديد يشبه إلى حد كبير اتفاقية ١٩٣٤ . ونتج عن هذا الاتفاق تدعيم الوضع الانجليزى الاستعمارى فى المنطقة بنصه على امتناع الطرفين عن اتخاذ أى أعمال استفزازية أو عدوانية ضد الطرف الآخر وخلق الجو الودى الصالح للتفاهم بينهما وتبادل التمثيل السياسى بين بريطانيا واليمن وإنهاء حالة التوتر .

ثم عادت بريطانيا ، فى الحقبة الأخيرة ، تنادى بالوحدة والاتحاد بين أجزاء الجنوب المحتل ، حتى يسهل جمعها فى كيان واحد تسيطر عليه وتتحكم فى ثرواته ومقدراته .

وبعد محاولات عدة قررت فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٩ إنشاء اتحاد فيدرالى

للامارات ضم عند إنشائه ٦ إمارات ، أخذ عددها يتزايد حتى بلغ الآن ١٩ ولاية .

وبعد إعلان الاتحاد تم توقيع الدستور من قبل حاكم عدن البريطانى والسلاطين والأمراء ؛ ثم وقت معاهدة جديدة بين الاتحاد وبريطانيا ، ارتبط بها الاتحاد بوزارة المستعمرات البريطانية .

وعملت بريطانيا على إدماج عدن فى الاتحاد . وبعد مباحثات طويلة تم إعداد الدستور والمعاهدة التى ستعقد بين بريطانيا والاتحاد الجديد بعد انضمام عدن . وفى ١٦ أغسطس ١٩٦٢ تم التوقيع على المعاهدة فى لندن وصدق عليها المجلس التشريعى فى عدن والمجلس الاتحادى لإمارات الجنوب فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، كما صدق عليها البرلمان الانجليزى فى ١٣ نوفمبر من نفس السنة .

وفى ١٦ يناير سنة ١٩٦٣ وقع حاكم عدن البريطانى الاتفاق الذى ينص على ضم عدن إلى الاتحاد كما وقعه أيضاً وزراء عدن والاتحاد . وفى اليوم التالى أصدرت ملكة بريطانيا قراراً بإعطاء قوة القانون للدستور المعدل لاتحاد ولايات الجنوب العربى الذى يقضى بإدماج عدن فى الاتحاد وينص هذا الدستور على « إبقاء السيادة البريطانية على عدن التى أصبحت دولة من الآن » .

ورغم استمرار الاستعمار البريطانى لمنطقة الجنوب العربية مدة تزيد على مائة وعشرين عاماً ، فإن بريطانيا لم تعمل على تقدم أهالى هذه المنطقة تطبيقاً للسياسة الاستعمارية التى تهدف إلى إبقاء شعب هذه الإمارات فى حالة من التخلف لاتمكنهم من المطالبة بحقوقهم ؛ ويظهر ذلك من الحقائق التالية[1] :

١ — ليست هناك تشريعات مكتوبة فى الجزء الأكبر من الجنوب العربى ومن ثم فإن كفالة حقوق الأفراد غير معروفة .

---

(١) أنظر خطاب الفيلسوف الإنجليزى برتراند راسل إلى رئيس تحرير الأهرام ، عدد ٢٨/٨/٦٤ الصفحة الأولى .

٢ — تبلغ نسبة الأمية فى هذه المنطقة ٩٩ فى المائة ، ولا توجد مدرسة ثانوية واحدة فى المحميات وقد منعت السلطات البريطانية رابطة الجنوب العربى من إقامة مدرسة ثانوية فى عدن ، كما رفضت دخول المدرسين القادمين من الدول العربية .

٣ — باستثناء عدن ، حيث يعيش الأوربيون ، لايوجد مستشفى واحد ذا مستوى مناسب للعلاج والعناية الطبية . أما فى سائر أجزاء الجنوب العربى فلا توجد سوى ممرضة واحدة ولا توجد كهرباء ولا مياه نقية وإنما الإعتماد كله على مياه الآبار . وعمل الاستعمار باصرار وتعمد على أن يعود بالإنسان العربى فى هذه المنطقة إلى الحياة البدائية المتخلفة حتى يستطيع أن يسيطر عليه وهو فى هذا المستوى من التخلف والبدائية .

ورفضت بريطانيا بإصرار أن تسلم بحقوق الشعب الأساسية وتجلو عن هذه المنطقة — رغم المقاومة البطولية التى يقوم بها حالياً شعب الجنوب — للأسباب التالية :

(أ) جعلت بريطانيا من عدن وبقية الجنوب العربى قاعدة حربية ضخمة كجزء من استراتيجية حلف الأطلنطى العسكرية . وتحتفظ بريطانيا فى عدن بقيادة قواتها فى منطقة الشرق الأوسط كما جعلت منها إحدى المحطات الأربع العالمية لخزن القنابل الذرية والهيدروجينية البريطانية[1] . وتعتبر عدن قاعدة وثوب مستمرة تهدد بها بريطانيا سلامة وأمن الوطن العربى كله ، وقد برز ذلك فى الدور الذى قامت به القوات البحرية الانجليزية المرابطة فى عدن فى ضرب القوات البحرية العربية فى جنوب السويس وشرم الشيخ إبان العدوان الثلاثى على مصر ، فضلا عن استخدام بريطانيا لعدن فى ضرب ثورة التحرير فى عمان

---

(١) الثلاث قواعد الأخرى هى انجلترا وقبرص وسنغافوره . أنظر المذكرة المقدمة لجامعة الدول العربية من الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل ، ٢٤ يوليو ١٩٦٢ .

ومقاومة الحكم التحررى اليمنى الجديد . كما جعلت بريطانيا من قاعدتها العسكرية فى عدن وسيلة لحماية الوجود الإستعمارى فى مناطق الخليج العربى ، فى البحرين والشارقه وأبى ظبى ودبى وقطر وغيرها ، تسيطر بهـا على البترول العربى فى هذه المناطق .

(ب) استغلال الثروات الطبيعية ولا سيما الثروة البترولية ، وحماية معامل تكرير البترول الضخمة فى عدن .

وفى سبيل الوصول إلى تحقيق أغراضها حاولت بريطانيا — وتحاول حتى الآن — القضاء التام على روح المقاومة الوطنية قبل أن تتمكن من اتخاذ وضعها الثورى التنظيمى الجماعى وتتطور إلى معركة تحرير شاملة ، ولجأت إلى سياسة خنق الحريات العامة واعتقال المواطنين بالجملة وضرب الحركة العمالية وحكم الشعب حكما بوليسياً ، ولاسيما فى مدينة عدن ذاتها التى تتشدق بريطانيا بأنها تتمتع فى ظلها بمستوى ديمقراطى رفيع . وجاهدت فى سبيل تغليب العنصر الأجنبى على العنصر العربى صاحب البلاد الشرعى فى عدن بقصد مسح عروبة عدن ، عن طريق فتح باب الهجرة الأجنبية إليها وإعطاء الأجانب حقوق المواطنين .

واتخذت جامعة الدول العربية منذ يوليو ١٩٤٦ إلى يناير ١٩٦٢[1] عدة قرارات استعرضت فيها تطورات الموقف فى الجنوب المحتل ، استنكر فيها مجلس الجامعة السياسة البريطانية والإعتداءات على الأراضى اليمنية الشمالية ،

---

(١) انظر قرارات مجلس الجامعة رقم ٦٤ / د ٣ / ج ٥ — ١٩٤٥/٦/١١ ، ورقم ٥٩٨ / د ٢٠ / ج ٤ — ١٩٥٤/١/١٩ ، ورقم ٧٥٣ / د ٢١ / ج ٢ — ١٩٥٤/٤/٣ ، ورقم ٧٩١ / د ٢١ / ج ٦ — ٣٠ / ٦ / ١٩٥٤ ، ورقم ٨٠٥ / د ٢٢ / ج٣ — ١١/٢٩ / ١٩٥٤ ، ورقم ٨٤٦ / د ٢٢ / ج٦ — ١١ / ١٢ / ١٩٥٤ ، ورقم ٩١٩ / د ٢٣ / ج ٢ / ٣١ / ٣ / ١٩٥٥ ، ورقم ١٠١٩ / د ٢٤ / ج ٣ — ١٩٥٥/١٠/١٤ الخ ...

كما أيد اليمن فى موقفها . وأشار قرار مجلس الجامعة العربية ، فى ١٩٥٥/٣/٣١ بضرورة إثارة القضية فى مؤتمر باندونج . وتم أدراجها فى جدول الأعمال ، وبحثت فى اللجنة السياسية للمؤتمر ، وثار التساؤل حول البند الذى يوضع فيه مشروع القرار : أهو حق تقرير المصير ، أو النزاع الدولى . وطالبت حكومة اليمن — فى العهد السابق — بإدراجها فى بند النزاع الدولى على أساس أن هذه المناطق أجزاء اقتطعت من اليمن بطرق غير مشروعة . وحلا للاشكال أدرجت فى بند جديد هو : مشاكل أخرى . واتخذ المؤتمر قراراً أيد فيه موقف اليمن فى قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة بالمحميات وحث الطرفين المعنيين على الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

وأبدت جامعة الدول العربية استعدادها لتأييد اليمن فى الأمم المتحدة والمجالات الدولية غير أن الحكومة اليمنية فى العهد الماضى كانت تصر على تجميد القضية وعدم إثارتها فى الأمم المتحدة .

ثانيا : اتحاد الجنوب العربى :

وهو الاتحاد الذى قامت بريطانيا بغرضه عام ١٩٥٩ على الجنوب المحتل . ويهدف هذا الاتحاد إلى تحويل سلطنات الجنوب وإماراتها إلى دويلة عميلة تقع تحت سيطرته إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، يحقق من ورائها ويبرر وجوده فى المنطقة بصورة تبدو دستورية ومشروعة .

وتقرر هذه المعاهدة :

١ — السلام والصداقة الدائمة والتعاون الكامل المخلص بين المملكة المتحدة والاتحاد (المادة الأولى) .

٢ — تشرف المملكة المتحدة على علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى

وحكوماتها والهيئات الدولية ، ويتعهد الاتحاد بعدم الارتباط بأى معاهدة أو اتفاقية أو مراسلات أو علاقة أخرى مع أية دولة أو حكومة أو هيئة بدون معرفة وموافقة المملكة المتحدة ، (المادة الثانية) .

٣ ــ يوضع الاتحاد تحت رعاية وحماية مملكة بريطانيا (المادة الثالثة) .

٤ ــ يتقبل الاتحاد ويعمل على إنجاز أى نصيحة تقدم من قبل المملكة المتحدة بشأن أى قضية تتعلق بسياسة الاتحاد (المادة الخامسة) .

٥ ــ تستمر جميع المعاهدات والارتباطات والاتفاقات الأخرى التى أبرمت من قبل بين المملكة المتحدة وحكام الولايات المشكلة للاتحاد سارية المفعول لعدم تعارض أحكامها مع المعاهدة الحاضرة : وهى المعاهدات التى سيطرت بريطانيا بموجبها على الجنوب وأملتها ، كغيرها من اتفاقيات الحماية الإستعمارية ، من جانبها ، وهى الجانب القوى ، على الجانب الضعيف .

٦ ــ يسمح الاتحاد لقوات المملكة المتحدة ، ولغيرها من القوات بموافقة حكومة الأخيرة ، أن تبقى فى الاتحاد وأن تتحرك بحرية منه وإليه مع كامل معداتها وأن تقوم بأى عمليات تدعو إليها الضرورة . ويلتزم الاتحاد بمنح هذه القوات كافة التسهيلات .

وبذلك وضعت منطقة الجنوب فى حالة تبعية دائمة لبريطانيا ، وشملته بحمايتها وحرمته من كل مظاهر الحرية أو الاستقلال . وفى سنة ١٩٦٣ أصبحت عدن ــ كما سبق القول ــ عضواً بالاتحاد .

مؤتمر لندن الدستورى : وفى ١٩٦٤/٦/٩ افتتح وزير المستعمرات البريطانى مؤتمر لندن الدستورى الذى دعت إليه بريطانيا سلاطين وأمراء الاتحاد ، لإعادة النظر فى دستور الإتحاد الذى وضع عام ١٩٥٩ بما يساير التطور السياسى والمفاهيم العالمية الجديدة وارتباط عدن بالاتحاد . ووعدت

بريطانيا ـ فى الـكلمة التى ألقاها وزير المستعمرات ـ بمد الاتحاد بالعون المادى والعسكرى ، ووقوفها بجانبه ضدالغزو الخارجى ، والعوامل الهدامة من الداخل، كما تعهدت بالقضاء على أى معارضة تهدف إلى زعزعة كيان الأوضاع فى المنطقة . ولم يتعرض وزير المستعمرات إلى الأمانى الوطنية فى الجلاء أو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإعطاء أهالى المنطقة حق تقرير المصير .

وطالب السلطان أحمد عبد الله الفضلى رئيس وفد الاتحاد بإدماج عدن فى الاتحاد وإيجاد حكومة مستقلة عربية فى الجنوب المحتل كله وأضاف أن عدن لن تـكون عضواً فعالا فى الاتحاد إلا إذا أزيلت عنها وصمة الاستعمار .

وتحددت خطط بريطانيا فيما يلى :

١ ـ إنشاء دولة صورية (جمهورية) من المحميات تخضع لها خضوعاً كاملا .

٢ ـ تغطية التطورات الجارية فى المنطقة وحركات التحرير الموجودة بها .

٣ ـ المحافظة على قاعدة عدن وتصفية العناصر الوطنية فى الجنوب المحتل.

وأعلنت الهيئات الوطنية فى لندن وعدن وفى منطقة الجنوب العربى كلها ـ رغم طلب ثلاث مشيخات وهى العوالق العليا والعلوى والمفلحى الإنضمام للاتحاد ـ معارضتها للمؤتمر وقراراته المزمع إصدارها لعدم مشروعيتها .

وقبل انتهاء المؤتمر وانعقاد جلسته الختامية غادر لندن فجأة السلطان الفضلى ووصل إلى روما يوم ١٩٦٤/٨/٤ وأدلى ببيان رسمى ، نقلته وكالات الأنباء العالمية ، قال فيه :

« أود أن أخبركم ـ بوصفى رئيساً لاتحاد الجنوب العربى ـ أننى أندد كل التنديد بهذا المؤتمر الذى دل على أنه ليس سوى مؤامرة للقضاء على العناصر الوطنية فى جميع أنحاء الجنوب العربى ، ولـكى تبرر بريطانيا أمام العالم

بعقدها هذا المؤتمر احتفاظها بقاعدتها العسكرية التى تستخدمها فى التهديد والمؤامرات ضد التعايش السلمى مع البلاد المجاورة ، كما تستخدمها لفرض معاهدات من النوع البريطانى المألوف » . وأعلن انفصال ولاية الفضلى عن اتحاد الجنوب العربى ، كما أعلن مسئولية بريطانيا عن جميع النتائج الخطيرة المترتبة على ما تتخذه من إجراءات فى الجنوب العربى ، وحث الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولى على التدخل لوقف المذابح التى تقوم بها السلطات الحاكمة فى الجنوب العربى ، وأبدى استعداده لتقديم الوثائق التى تثبت ما يقول . ولخص رئيس الاتحاد ، فى مذكرة وجهها إلى بريطانيا ، مطالب الجنوب فيما يلى :

١ — تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

٢ — منح الجنوب العربى الإستقلال فوراً .

٣ — تحييد قاعدة عدن إلى أن تقوم حكومة ديمقراطية تمثل الشعب كله .

٤ — العمل على إجراء انتخابات حرة فى جميع أنحاء ولايات الاتحاد .

٥ — تمثيل الولايات تمثيلا مناسبا فى مجلس الاتحاد ، بعد أن عملت بريطانيا على ضم إمارات صغيرة إلى الاتحاد يرأسها عدد من السياسيين السابقين وأتاحت لهم نفس الحقوق ، وذلك كى تتمكن من القضاء على المجلس الأعلى ، وتستخدم هذه الولايات كأداة متطرفة إلى اليمين تطرفا يسمح بالمحافظة على المصالح البريطانية وضرب الدول العربية والقضاء على المنظمات الوطنية وتصفية عناصرها المتحررة .

وبعد انفضاض المؤتمر فى يوم ٤/٧/٦٤ أعلن وزير المستعمرات البريطانى أن الجنوب العربى سيحصل على الاستقلال خلال فترة لن تتجاوز عام ١٩٦٨

وأن بريطانيا لن تتخلى أبداً عن قاعدتها فى عدن « وستتخلى بريطانيا عن سيادتها فى المنطقة حالما يصبح ذلك أمراً عملياً على أن يظل للحكومة البريطانية حق ممارسة بعض السلطات حسب احتياجات الدفاع عن الاتحاد للابقاء على مسئولية بريطانيا على نطاق عالمى . وسوف تعقد اجتماعات فى المستقبل لتقرير الموعد الفعلى للاستقلال ولعقد معاهدة دفاعية تحتفظ بريطانيا بموجبها بقاعدتها العسكرية فى عدن »(١) .

ووضح بجلاء تشبث بريطانيا بعقليتها الاستعمارية وتحديها لقرارات الأمم المتحدة .

وأما رؤساء القبائل فى داخل المنطقة ، ومعهم رجال المقاومة الشعبية فى ردفان ودثينة وغيرها من المناطق المناضلة ، فقد أعلنوا الجهاد وأشعلوا الثورة ضد الإستعمار والإحتلال منذ شهر إبريل سنة ١٩٦٤ . ومنذ هذا الشهر ، والمعارك على أشدها ، والعمليات الحربية يتسع نطاقها فى الجنوب المحتل ، والمقاتلات البريطانية تشن أعنف الغــارات على مواقع الثوار بالصواريخ والمدافع مما أدى إلى نزوح قبائل كثيرة من مناطق ردفان إلى جعار ويافع السفلى وبقية المناطق المجاورة .

وتقوم الجمهورية العربية المتحدة بتقديم المعونات الدفاعية والمالية والسياسية ، وتبذلها فى صدق وإخلاص لحركات التحرر العربى فى الجنوب المحتل مستندة إلى الايمان الراسخ بحق الأمة العربية فى الوحدة والتقدم .

ثالثاً : مجهودات الأمم المتحدة :

قررت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تنفيذاً لتصريح منح الاستقلال للأقطار والشعوب المستعمرة ، فى عام ١٩٦٣ ،

(١) أنظر عدد الأهرام فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٤ .

تشكيل لجنة فرعية لإستقصاء الحقائق ، وتقديم تقرير عن أعمالها . غير أن بريطانيا رفضت السماح للجنة بدخول المنطقة مما اضطرها للاستماع إلى أقوال أبناء المنطقة وإجراء تحقيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة واليمن والسعودية والعراق .

وأصدرت الجمعية فى يوم ١١/١٢/٦٣ قراراً ، على ضوء ما جاء فى تقرير اللجنة الفرعية وتوصياتها ، تضمن ما يأتى :

(ا) تأكيد حق شعب الإقليم فى مزاولة تقرير المصير وفى التحرر من الحكم الإستعمارى .

(ب) اعتبار الإبقاء على القاعدة العسكرية فى عدن خطراً على أمن المنطقة وأن إزالتها لذلك أمر مرغوب فيه .

(ج) حرية الدعوة إلى إلغاء القوانين التى تقيد الحريات ، وإلى إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين ، وإلى عودة المنفيين بسبب نشاطهم السياسى .

ولكن بريطانيا رفضت تنفيذ قرار الأمم المتحدة ، مما أدى إلى إثارة الموضوع أمام اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار من جديد ، فأصدرت قراراً بتاريخ ٩/٤/٦٤ قررت فيه زيادة حدة التوتر فى المنطقة بما يهدد السلم والدولى فى المنطقة ، وضرورة إعطاء الشعب حق تقرير مصيره .

وقررت تكوين لجنة فرعية لعدن من خمسة أعضاء ، يعينهم رئيس اللجنة الخاصة ، وعهدت إليها بدراسة الوضع فى الإقليم والإتصال بالسلطة القائمة بالإدارة لإتخاذ الإجراءات لزيارته .

ورفضت بريطانيا من جديد دخول لجنة التحقيق الخماسية المنطقة أو حتى استقبال أعضائها فى لندن ، فأجرت اتصالاتها فى عواصم الدول العربية . وفى

٦/١١/١٩٦٤ ، قدمت اللجنة تقريراً يقع فى ٤٩ صفحة إلى اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، طالبت فيه بانهاء حالة الطوارىء والعمليات العسكرية فى عدن والمحميات ، وإعادة الحقوق السياسية والحريات إلى سكان المنطقة وإلغاء إجراءات الكبت والإرغام ضد الزعماء ، ودعت اللجنة إلى إجراء انتخابات عامة فى عدن والمحميات فى أقرب وقت ممكن ، كى يتمكن شعب هذه المنطقة من تقرير المصير السياسى لبلاده حسب مشيئته المشروعة . وقررت أن الحالة فى المنطقة أصبحت متفجرة وخطيرة مما يقتضى أن يكون للأمم المتحدة مراقبون أو مندوبون فى المنطقة قبل إجراء الانتخابات وأثناء إجرائها . كما هاجم التقرير الإنتخابات التى أجرتها بريطانيا فى عدن فى شهر أكتوبر ١٩٦٤ ، لأنها بالإضافة إلى طعن الشعب فيها لم تتم وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] .

وتحدث التقرير عن « المؤتمر الدستورى » الذى عقدته بريطانيا فى لندن فى يونيو ١٩٦٤ ، وأعربت عن أسفها لأن الحكومة البريطانية عقدت المؤتمر فى ظروف وأحوال أثارت شكوكا عميقة حول مطابقة نتائج مناقشات المؤتمر وتوصياته للأمانى القومية الحقيقية لشعب المنطقة .

وأضافت اللجنة فى التقرير أن السلطان أحمد عبدالله الفضلى سلطان أمارة الفضلى ـ الذى كشف أهداف المؤتمر ـ احتج على طريقة عقد المؤتمر وعلى المناقشات التى دارت فيه ورفض القرارات التى اتخذها ، الأمر الذى حمل السلطات البريطانية على عزله ، ثم قالت اللجنة « أن هذا الإجراء يدل على صحة ما جاء فى بيانات الزعماء الوطنيين من أن السلطات البريطانية تتخذ إجراءات استبدادية للقمع والسجن والنفى ضد الزعماء الذين يعارضون الاستعمار » .

---

(١) تقرير لجنة التحقيق الدولية عن المحميات ، أنظر عدد الأهرام فى ٧/١١/٦٤ .

ويتضمن تقرير اللجنة تسع توصيات هى على التوالى :

١ ـ يجب تمكين شعب عدن والمحميات من إبداء مشيئته الحرة بشأن مستقبل بلاده .

٢ ـ أن حق تقرير المصير يجب ممارسته عن طريق استشارة شعب عدن والمحميات بأكمله على أن تجرى هذه الاستشارة فى أقرب وقت ممكن على أساس الاقتراع العام واحترام الحريات والحقوق الأساسية للانسان .

٣ ـ يجب على بريطانيا والسلطات الادارية المحلية أن تنفذ قرار الجمعية العامة .

٤ ـ ينبغى « وجود الأمم المتحدة » فى المنطقة قبل إجراء الانتخابات وأثناء إجرائها . وينبغى أن يتم ذلك بقرار من الجمعية العامة وبعد التشاور مع الحكومة البريطانية والسكرتير العام للأمم المتحدة .

٥ ـ يجب إنهاء حالة الطوارىء والعمليات العسكرية فى المنطقة ، كما ينبغى إعادة الحريات والحقوق السياسية إلى جميع السكان ، وكذلك وقف إجراءات القمع الاستبدادية ضد الزعماء .

٦ ـ يجب دعوة السلطات المحلية إلى التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة فيما تبذله من جهود لحل المشكلة . ويجب مطالبة بريطانيا بعدم تنفيذ قرارات مؤتمر لندن الدستورى . أما فيما يختص بقاعدة عدن العسكرية فيجب مطالبة بريطانيا بأن تستجيب فى هذا الشأن إلى رغبات الشعب وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٧ ـ إذا استمرت الحالة الحاضرة التى أصبحت خطيرة متفجرة فانه يجب إعادة عرض المشكلة على مجلس الأمن .

٨ ـ ينبغى أن يطلب من هيئات الإغاثة الدولية مثل جمعية الصليب الأحمر أن ترسل مندوبين من قبلها إلى المنطقة لمساعدة السكان المدنيين الذين يعانون من العمليات الحربية .

٩ ـ نظراً لأن مسألة عدن والمحميات لاتزال مدرجة فى جدول أعمال اللجنة الخاصة فانه يحسن أن تشكل هذه اللجنة هيئة للقيام بدراسة مستمرة للتطورات فى المنطقة وأداء مهمات أخرى قد تكلفها اللجنة القيام بها ، ويجب تزويد هذه الهيئة بجميع المعلومات الخاصة بالأحوال السياسية والاقتصادية فى المنطقة .

واختتمت اللجنة تقريرها قائلة أن تسوية هذه المشكلة أمر يتطلبه تطبيق تصريح الأمم المتحدة الخاص بوجوب تحرير البلاد والشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار ، كما يقتضيه قرار الجمعية العامة الذى أشار إلى خطورة الموقف فى هذه المنطقة بدرجة تهدد السلام العالمى نتيجة لاستمرار العمليات الحربية فيها .

ومن جهة أخرى تقوم البلاد العربية بمجهودات كبيرة لحل مشكلة الجنوب العربى ، وتساهم الجامعة فى هذه المجهودات بنصيب كبير . فقامت فى ١٩ مايو ١٩٦٤ باصدار قرار عالجت فيه تطورات الجنوب المحتل ، فى ضمن مقررات مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ، الصادر فى ١٩٦٤/١/١٧ ، من الإيمان بعدالة الكفاح العربى فى الجنوب اليمنى المحتل . واستنكر مجلس الجامعة فى هذا القرار العدوان البريطانى الغاشم وحرب الأبادة التى تمارسها قوات الاستعمار البريطانى ضد المجاهدين الوطنيين ، تحديا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقراراتها ولحق الشعوب المقدس فى تقرير مصيرها .

وأكد أن الحشود العسكرية البريطانية فى قاعدة عدن الاستعمارية تشكل

تهديداً مباشراً لأمن وسلامة الدول العربية وسائر الدول الآسيوية الأفريقية ، كما تشكل تهديداً للسلم العالمى يستلزم تعاون دول العالم لابعاده والتخلص من مصادره .

كما حذر المجلس بريطانيا من مغبة المضى فى مشروعاتهـا الاستعمارية ومؤامراتها فقرر :

أولا : أن تبادر الدول العربية الأعضاء بتقديم كل عون ممكن وفى أسرع وقت لتحرير الجنوب اليمنى المحتل .

ثانياً : أن تقوم الدول العربية باتصالات فورية مباشرة مع جميع الدول ، وخاصة الدول الإفريقية الآسيوية ، للمساهمة الإيجابية فى دعم الثورة العادلة فى الجنوب اليمنى المحتل ، مادياً وأدبياً .

ثالثاً : أن تقوم الدول العربية مجتمعة ومنفردة بمطالبة بريطانيا بوقف المجازر الدموية وأعمال الإبادة فوراً .

رابعاً : أن تقوم الدول العربية بالضغط على بريطانيا مادياً وأدبياً ، حتى تلتزم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار البريطانى وإزالة قواعده فى الجنوب اليمنى المحتل .

خامسا : أن يقوم الأمين العام للجامعة بالاتصال فوراً بجمعية الصليب الأحمر الدولية بجنيف ، لإيفاد بعثة إلى الجنوب اليمنى المحتل لتقديم العون للجرحى والمصابين من أبناء المنطقة ، وللتحقق من معاملة السلطات البريطانية للمعتقلين وفقاً لقواعد القانون الدولى وحقوق الانسان .

سادساً : أن تقوم جميع أجهزة الإعلام بدورها فى إنارة الرأى العام العالمى بواسطة وكالات الأنباء العالمية وكبريات الصحف الأجنبية ، وإطلاعه على مستوى التسلط الاستعمارى الذى تفرضه بريطانيا على المواطنين فى الجنوب اليمنى

المحتل ، والفظائع البريطانية التي تقترفها بريطانيا ، وما أدت إليه من تدمير للقرى وفتك بالمدنيين الآمنين .

سابعاً : أن تظل الدول العربية على اتصال دائم فيما بينها ومع الأمانة العامة للجامعة لمتابعة التطورات فى هذه القضية العربية الهامة ، وخاصة فى الأمم المتحدة .

هذا وقد أثبتت معركة التحرير التي يقوم بها شعب الجنوب العربى وعدن أنه بالرغم من القوات البريطانية الكبيرة التى تخوض المعركة وبالرغم من قلة إمكانيات المناضلين المادية ، وبالرغم من التخلف الشديد الذى فرضه الإستعمار على الشعب العربى هناك ، وبالرغم من محاولته إغراء القبائل بمبالغ كبيرة من الأسلحة لتقف إلى جانبه ، بالرغم من كل هذا أثبت شعب الجنوب أنه عند مستوى مسئولياته النضالية وأن فى استطاعته مهما بلغت التضحيات أن يجابه الاستعمار البريطانى ويستنزفه حتى يضطر إلى الجلاء فى النهاية .

وواقع الأمر يتطلب أن تنال هذه القضية الإهتمام الكامل من قبل الجامعة العربية والدول العربية الأعضاء . فالقضية ليست قضية شعب الجنوب العربى بل هى قضية الدول العربية ككل ، فعليها ألا تقف من قضية الإستعمار ، فى جزء هام من البلاد العربية ، موقفاً سلبياً وتترك جماهير الشعب العربى فى الجنوب فريسة للاستعمار البريطانى طيلة مائة وستة وعشرين سنة . بل يجب على الدول العربية أن تتحمل مسئولياتها وأن تتخذ من الخطوات الجدية ما يشكل سنداً فعلياً لمعركة التحرير فى الجنوب على كافة المستويات .

وهو ما حدا مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دور إجتماعه الثانى بالإسكندرية من ٥ إلى ١١ سبتمبر ١٩٦٤ ، أن يؤكد فى بيانه التاريخى « الإرادة العربية فى مواجهة القوى المناوئة للعرب ، وفى مقدمتها بريطانيا

لاستعمارها لبعض المناطق العربية واستغلال ثرواتها وأعمال الإبادة التى تمارسها فى الجنوب المحتل متحدية ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وقرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الإستعمار» . وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الاستعمارية التى تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها وخاصة فى قبرص وعدن .

والواقع أن هذا لا يكفى ، ويجب على جامعة الدول العربية ، بوصفها المنظمة التى ترعى صالح الشعوب العربية ، أن تقوم بإنشاء اللجان اللازمة لتقديم المعونة لأهالى الجنوب العربى ، معونة مالية وعسكرية تمكنهم من التخلص من نير الاستعمار البريطانى . وحبذا لو أنشئت لجنة ، على غرار لجنة تنسيق المعونة للحركات التحررية الإفريقية (لجنة التسعة) ، لتتولى تنسيق المساعدات التى تقدم إلى الحركات الوطنية ولجيش التحرير فى الجنوب العربى كما تتولى الإشراف على تجميع مساعدات الدول العربية وتنظيم وتوجيه حركات التحرير بالمنطقة . وهو أمر يسير بعد أن تعاهد الملوك والرؤساء العرب على العمل العربى الجماعى خدمة لقضايا الحرية والتقدم فى الوطن العربى الكبير .

المبحث الثانى

عمـــــان

ينقسم الشاطىء الغربى للخليج العربى إلى قسمين يتبع أولهما السعودية ، ويتكون الثانى من ولايات أومشيخات مستقلة استقلالا صوريا وترتبط ببريطانيا بمعاهدات حماية إستعمارية . وقد بدأت هذه المنطقة تثير اهتمام العالم منذ أصبحت ملتقى خطوط المواصلات الدولية ومنذ بدأ اكتشاف البترول فيها .

وأهم هذه الولايات البحرين وقطر وولايات ساحل الصلح البحرى وهى

أبو ظبي ودبي والشارقة وكلبه ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان ثم سلطنة مسقط وعمان .

وقد ظلت بريطانيا تعمل بثبات على تدعيم سيطرتها على المشيخات العربية فى الخليج الفارسى ، فبدأت بتقديم نصائحها لمقاومة القرصنة . ثم انتقلت إلى إحالة الخلافات بين الشيوخ إلى المقيم البريطانى فى « بشير » الذى أصبح بذلك حاكما فعلياً للخليج الفارسى . وأخيراً فى عام ١٨٦٩ أغرت شيوخ ساحل الصلح البحرى على التعهد بألا يتنازلوا عن أية أراضٍ وألا يتعاقدوا مع أية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية . وبعد توتر العلاقات مع روسيا عام ١٨٧٨ اتسع نطاق تلك الاتفاقات بين الحكومة البريطانية وشيوخ الخليج فانضم إليها شيوخ البحرين وقطر ، عندما جددت المعاهدات معهم عام ١٨٨٠ ، وتعهدوا فيها بعدم قبول ممثلين ديبلوماسيين وقناصل إلا بموافقة بريطانيا .

وإذا استثنينا عمان ، فإن وضع باقى ولايات الخليج العربى يشبه الوضع فى محمية عدن . ولو أن الصلات التى تربطها بإنجلترا أضعف فيما يختص بعدم ادعاء الحكومة البريطانية فيها لحق التشريع وعدم بسط كل مظاهر الحماية عليها .

أولا : الاستعمار البريطانى :

وترتبط مسقط وعمان ببريطانيا بعدة اتفاقات آخرها معاهدة عقدت مع سلطان مسقط تعهد فيها « بأنه يقطع عهداً ووعوداً على نفسه وعلى ورثته وخلفائه بأنه لن يتنازل مطلقاً عن أراضى مسقط وعمان أو أية ملحقة من ملحقاتها ولن يبيعها أو يقدمها رهناً أو يسمح باحتلالها بأية طريقة كانت إلا للحكومة البريطانية » . ومنذ القرن الماضى اقتصرت سلطة سلاطين مسقط على المناطق الساحلية وظفار ، أما قبائل المناطق الداخلية فقد ثارت فى عام ١٩١٣ وانتخبت سالم بن راشد الخروصى إماما ينافس سلطان مسقط فى سلطته . وظل خلفائه يديرون المناطق الداخلية من مقر حكمهم فى « نزوى » جنوب الجبل الأخضر .

وتسيطر بريطانيا على موارد الثروة الطبيعية فى هذه البلاد سيطرة كاملة . وفى عام ١٩٢٠ وقعت بريطانيا ، نيابة عن مسقط ، معاهدة مع إمام عمان عرفت باسم معاهدة « السيب » عينت الحدود بين الإمامة والسلطنة .

وتحاول بريطانيا إفهام الرأى العام العالمى أن الاستقرار والهدوء يسودان المنطقة كلها ، وأن حاكمها الشرعى هو سلطان مسقط ، وأن إمامة عمان جزء من تلك السلطنة التى تتولى شئونها الداخلية والخارجية والعسكرية الحكومة البريطانية ، خاصة بعد عقد معاهدة جديدة ربطت بين مسقط وبريطانيا عام ١٩٣٩ أعطت للاخيرة الإشراف على كافة شئون مسقط الداخلية عن طريق القنصل البريطانى ، فضلا عن احتكار بريطانيا لعلاقات مسقط الخارجية . وتطالب بريطانيا بتبعية عمان لسلطان مسقط وأنها جزء من إقليم سلطنته طبقاً لمعاهدة السيب . وبمراجعة نصوص هذه المعاهدة نجد أنها تقيم سلاما بين مسقط وعمان وتمنع كل منها من التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر وتنظم مرور رعايا كل طرف فى إقليم الطرف الآخر وتنظم تسليم المجرمين وحماية الأنفس والأموال . فهى معاهدة ساوت بين مراكز الطرفين المتعاقدين ولا تقرر بأى حال تبعية إمام عمان لسلطان مسقط الخاضع للحماية الانجليزية . وقد تطور الوضع إلى اشتباكات مسلحة تدخلت فيها القوات البريطانية بدعوى مساندة سلطان مسقط[1] .

وقامت الثورة فى عمان للتخلص من ادعاءات الاستعمار الإنجليزى ، غير أن بريطانيا ما زالت مصرة على توطيد نفوذها وبسط سيطرتها ، منشئة المطارات الحربية ، ومضاعفة قواتها وعتادها فى جنوب الجزيرة العربية كلها . وارتبطت قضية إمامة عمان بقضية الجنوب العربى .

وخرجت المشكلة من نطاقها المحلى وفرضت نفسها فى الصعيد الدولى وعرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجانها المتفرعة . خاصة بعد أن تبنت

---

(١) حافظ غانم ، المرجع السابق ٣ ص ٢٢٩ .

الجامعة العربية الموضوع وأصدرت عدة قرارات قررت فيها أن تدخل القوات البريطانية المسلحة فى عمان هو اعتداء صارخ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، وطالبت الدول الأعضاء فيها بالقيام بعمل جماعى مشترك لتعريف الرأى العام الدولى بالطرق الدبلوماسية وبواسطة طرق الإعلام بل وبالمساهمة المادية والعسكرية ، لوقف تدخل القوات العسكرية البريطانية ضد عمان بوصفه تهديداً للسلم والأمن فى الشرق الأوسط ومخالفة واضحة لأحكام القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً : مجهودات الأمم المتحدة :

فى عام ١٩٦٣ بعث الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً إلى عمان لتقصى الحقائق ، ووضع تقريراً مفصلا عن مشاهداته فى المنطقة ، فحالت السلطات البريطانية بينه وبين الاتصال بالزعماء وزيارة المعتقلات المملوءة بالسجناء السياسيين . وقدم المبعوث تقريراً قرر فيه « أنه شاهد وجوماً واستياء ، وأنه لم يستطع زيارة المنطقة كلها لوعورة الطريق وصعوبة الانتقال ، ولم يسمح له بزيارة المسجونين والتحدث إليهم » . وعندما عرض التقرير على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الثامنة عشرة ، وجدته تقريراً غير شامل ولا يعبر عن الأوضاع السائدة فى المنطقة . فأصدرت قراراً فى ديسمبر عام ١٩٦٣ بتأليف لجنة خاصة مؤلفة من خمسة أعضاء معينين من قبل رئيس الجمعية العامة لعرض قضية عمان والاتصال بالأطراف المعنية وزيارة المنطقة .

غير أن بريطانيا وضعت العراقيل أمام هذه اللجنة حتى لا ترسل صورة عما يدور داخل هذه المنطقة من إرهاب وتعسف .

ثالثاً : مجهودات جامعة الدول العربية :

تدارست جامعة الدول العربية المشكلة من جميع جوانبها منذ قيام الثورة العمانية ، واتخذت قرارات التأييد للثورة واستنكار العدوان . وأصدر مجلس ملوك

ورؤساء الدول العربية (فى يناير وسبتمبر عام ١٩٦٤) بيانات أيدوا فيها كفاح الشعب العربى فى عمان ضد الاستعمار . وشاركت اللجنة العسكرية الدائمة بمجهوداتها فى هذا السبيل ، وفى تقرير منها إلى الأمانة العامة فى ١٥ يوليو سنة ١٩٦٤ قررت اللجنة الآتى :

١ — أن المعونات الحالية التى تقدم إلى المجاهدين العمانيين لا تفى بالغرض المطلوب ، فضلا عن أن بعض الدول لم تقدم حصتها من هذه المعونة الأمر الذى يضعف المقاومة وبذا يسهل حصرها فى نطاق ضيق وبالتالى يطيل من أجل الاستعمار فى المنطقة .

٢ — تعتبر اللجنة العسكرية الدائمة أن الثورة القائمة فى عمان هى الشرارة الأولى التى اندلعت فى الجنوب اليمنى المحتل والتى أيقظت المناطق المجاورة ومن ثم فإن من الصالح العام لهذه القضية هو ربط الموضوعين ببعض لما فى ذلك من تخفيف للضغط على سائر المنطقة وتصعيب للأمور أمام المستعمر البريطانى واضطراره لفتح جبهات جديدة .

وتقدمت اللجنة العسكرية الدائمة بعدة توصيات أهمها التوصيات التالية :

١ — ربط قضية إمامة عمان بقضية الجنوب اليمنى المحتل واعتبارها قضية واحدة بغرض مواجهة الاستعمار وإجباره على فتح جبهات متعددة لإضعاف قوته واستنزاف موارده وبالتالى إجباره على الانسحاب والحصول على استقلال هذه المنطقة ، وهذا يتطلب وضع خطط موحدة مدروسة للوصول إلى هذا الغرض .

٣ — زيادة الاعتمادات النقدية والعينية لسد احتياجات الثورة فى إمامة عمان وفى الجنوب اليمنى المحتل بصفة عامة وتوصى اللجنة بأن تكون المعونة فى شكل :

(١) أسلحة ومعدات تناسب القتال فى الأراضى الجبلية .

(ب) تدريب .

(جـ) معونات طبية ومعونات أخرى مادية وعينية .

٣ — إنشاء مكتب بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية يضم ممثلين عن الجنوب اليمنى المحتل وعن إمامة عمان وعن الأمانة العامة والأمانة العسكرية ، ويتولى هذا المكتب التخطيط السياسى والدعائى والعسكرى كما يقوم أيضاً بعمليات المتابعة .

وهكذا يغلى الجنوب العربى بالثورة ضد الاستعمار الانجليزى ، وإذا كانت هذه الثورة لم تتمخض حتى الآن عن استقلال هذا الجزء من البلاد العربية ، فذلك يرجع إلى عدم كفاية التنظيم والتخطيط وعدم إتقان الأهالى بعد لفن الثورة وقصور التعاون العربى فى هذا الميدان . والجمهورية العربية المتحدة تتحمل وحدها تقريباً حتى الآن عبء النضال ومساعدة القوى التحررية فى هذه المناطق . وتعاون الدول العربية تعاوناً صادقاً كفيل بطرد كل آثار الاستعمار من البلاد العربية خاصة وأن كل الشعوب المتحررة فى العالم ، تساندها فى العمل على تصفية هذه المراكز كما أن الصراع الموجود بين الشرق والغرب يخلق فى ميدان العلاقات الدولية ، ، موقفاً دولياً فى صالح حركات التحرر الوطنى تؤازره وتؤيده الأمم المتحدة .

وهنا — وقبل أن ننتهى من هذا الفصل — يجدر بنا لفت نظر الدول العربية إلى ضرورة العمل أيضاً على القضاء على المظاهر الجديدة للنفوذ والاستعمار الجديد الذى يستشرى الآن فى البلاد العربية . وأهم هذه المظاهر تأجير القواعد ومنح الامتيازات للاحتكارات الرأسمالية الكبرى . ومثال ذلك تأجير القواعد

العسكرية والجوية فى المملكة السعودية والمملكة الليبية والمملكة المغربية للولايات المتحدة الأمريكية ومنح شركات البترول الرأسمالية الكبرى امتيازات البترول فى العراق والمملكة العربية السعودية والمملكة الليبية .

فالاستعمار يطور وسائله باستمرار ليساير الشعور القومى فى البلاد العربية ليحتفظ فى نفس الوقت بسيطرته على موارد الثروة ومصادرها .

الفصل الثانى

المشكلة الفلسطينية

تمهيد :

تتوسط فلسطين دول منطقة الشرق الأوسط ، وترتبط معها بشبكة من المواصلات تجعل القوات التى ترابط فيها مصدر تهديد دائم لدول هذه المنطقة الحيوية التى تتنازعها القوى العالمية لتكون لها ولقواعدها السيطرة الجوية والبحرية عليها . فضلا عن أنها محطة جوية هامة على الخطوط الجوية العالمية بين أوروبا وآسيا وأفريقيا لموقعها الممتاز على الطريق بين هذه القارات الثلاث . ولفلسطين أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، نظراً لأنها تقع على الطريق البرى بين آسيا وإفريقيا ، ولذا فهى تعد الخط الأمامى للدفاع عن قناة السويس ضد أى إعتداء تقوم به أية جيوش زاحفة إلى مصر من الشمال . وبتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٤٨ أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين ، وغادر المندوب البريطانى ميناء حيفا فى منتصف اليوم نفسه معلناً نهاية الانتداب البريطانى . وقبلها بساعات وقف بن جوريون فى مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس الوطنى اليهودى — الذين يمثلون اليهودية الفلسطينية والصهيونية العالمية — ليعلن قيام دولة يهودية فى فلسطين باسم إسرائيل . وأهاب بيهود العالم أجمع أن يتلاقوا فى إسرائيل لمساعدتها على تحقيق حلم الصهيونية الكبير . وبدأت فى الوقت نفسه الجيوش العربية زحفها على فلسطين من الشمال والشرق والجنوب ، وأعلنت الحصار البحرى على فلسطين . ودخلت الجيوش العربية أرض فلسطين ، وكان المتطوعون العرب قد سبقوا الجيوش إلى فلسطين للوقوف بجانب أصحابها الذين تحاول العصابات الصهيونية إجلاءهم عنها ، ودارت الحرب بينهم وبين الصهيونيين المسلحين بالأسلحة الحديثة . وصمد العرب يقاومون السلاح بإيمانهم بحقهم فى أرض

أجدادهم . وتقدمت جيوش الدول العربية ، وتآمر الغرب فأعلنت الهدنة الأولى ، ثم الهدنة الثانية ، ثم قامت إسرائيل على أشلاء العرب . وتم الفصل الأخير من مؤامرة طرد شعب فلسطين من أرضه ، وإقامة دولة من مجموعة من العصابات الصهيونية لتحقيق حلم لا أساس له ولا سند من تاريخ أو دين أو منطق . وعمل الغرب من ذلك الحين على مساندتها والمحافظة عليها بكل الوسائل ، وحارب الحصار الاقتصادى الذى فرضه العالم العربى عليها بما سهله لها من تعويضات فرضت على ألمانيا ، وبما سمح لليهود ومنظماتهم بجمعه من تبرعات أخذت من الشعوب الغربية ، وبما قدمته حكومات هذه الدول من قروض ومساعدات إلى الدولة اليهودية بلغت أضعاف مانالته الدول العربية جميعها ، مع الفارق الكبير بين تعداد سكان الفريقين وبين مساحة أرضيهما .

وهكذا قامت إسرائيل التى أرادها المستعمر « . . . لتكون سوطاً فى يده يلهب به ظهر النضال العربى إذا استطاع يوماً أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة ، كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب ، ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الإيجابى[1] . . . » وتم ذلك كله بطريقة تحمل طابعاً استفزازياً لاتقيم وزناً لوجود الأمة العربية أو لكرامتها .

فما هو تاريخ المشكلة ؟ وما هو الدور الذى قامت به الأمم المتحدة لحلها ؟ وما هى المشاكل التى تفرعت عنها ؟

لكل ذلك نقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : تاريخ المشكلة ودور الأمم المتحدة فيها .

المبحث الثانى : مشكلة نهر الأردن .

---

(١) الميثاق ٢ الباب الرابع .

المبحث الثالث : خليج العقبة .

المبحث الرابع : مشكلة اللاجئين .

المبحث الأول

تاريخ المشكلة ودور الأمم المتحدة فيها

أولا : الصهيونية [1]:

وتتحدد أهداف الصهيونية فى ضرورة إنشاء وطن قومى لليهود فى المكان الذين يزعمون أنهم عاشوا فى ربوعه ردحاً من الدهر منذ آلاف السنين ثم انفرط عقدهم وهاموا على وجوههم فى مشارق الارض ومغاربها واندمجوا فى شتى المدنيات والقوميات .

ولعل أول دعوة علنية لإنشاء وطن لليهود تمهيداً لإنشاء إمبراطورية عالمية واسعة الأرجاء ، كانت تلك التى أفصح عنها السير هنرى فنش فى كتابه الذى نشر سنة ١٦١٦ بإنجلترا تحت عنوان : « نداء اليهود » .ولم تتردد أصداء هذه الدعوة إلا بعد أن مر قرنان من الزمان ، عندما انتهز كتاب اليهود دعوة الحرية التى نادت بها الثورة الأمريكية وأكدتها الثورة الفرنسية ، فراحوا يزكون دعوتهم بما نال اليهود من اضطهاد على أيدى الدول الأوروبية زاعمين أن مشكلة اليهود ترجع إلى أنعدام الوطن الجغرافى لهم وأن حلها ان يتأتى إلا بخلق وطن لهم يلجأون إليه ويطمئنون فيه .

واقترنت هـذه الحركة بجهود عملية بعضها فردى وبعضها جماعى إلى أن

---

(١) أنظر قضية فلسطين أمام القانون الدولى ، للدكتور محمد طلعت الغنيمى ، ١٩٦١ ، ص ٢٠ وما بعدها . وكتاب إسرائيل الزائفة لفريد عبد الله جورجى . والسياسة العربية فى مقاومة الصهيونية وإسرائيل ، للدكتور سيد نوفل ، ١٩٦٣ .

قام هرتسل بتحويلها من حركة فكرية إلى حركة سياسية فى أعقاب قضية دريفوس الضابط اليهودى الفرنسى الذى اتهم بالخيانة عام ١٨٩٤ لنقله أسراراً عسكرية إلى الألمان ، وحوكم بقسوة أمام المجلس العسكرى[١]، وجرد من رتبته فى رحبة المدرسة العسكرية فى باريس . وشاءت الظروف أن تثبت براءة دريفوس بعد إدانته ، ونجح هرتسل — وهو الصحافى والكاتب — أن يصور فى تلك المأساة الخاصة المأساة العامة التى يكابدها اليهود الذين يلقون العنت والإهانة دون ذنب أو جريرة . وتعددت كتاباته لصالح تآزر الشعب اليهودى ضد الاضطهاد العنصرى على أساس الصهيونية ، وأزكى النار ماوقع على رؤوس اليهود من مظالم فى روسيا القيصرية وخاصة فى بولونيا ، وكذلك فى سائر أنحاء أوروبا . ودعا هرتزل إلى عقد اجتماع يهودى لوضع سياسة صهيونية منظمة دقيقة قائلا : « إن قيادة شئون اليهود يجب ألا تلقى على عاتق الافراد مهمـا كانت نواياهم طيبة ، ويجب إنشاء حلقة Forum يجتمع فى صعيدها اليهود تبحث فيها الطائفة مايجب أن يعمله كل فرد لصالحها وكذلك مالم يستطع تحقيقه »[٢] . وعارض اليهود الألمان هذه الفكرة على أساس أن مرامى وأطماع الصهيونية تتعارض مع الرسالة الإسرائيلية المقدسة وواجب كل يهودى فى أن ينتمى إلى البلاد التى يعيش فيها بلا أدنى تحفظ .

وتغلبت روح التعصب واجتمع المؤتمر الصهيونى الأول فى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٧ فى مدينة بازل بسويسرا . وانتهى المؤتمر إلى أن أمانى الصهيونية هى إنشاء وطن للشعب اليهودى يعترف به من الناحيتين الرسمية والقانونية ، ويصبح فيه الشعب بأسره فى مأمن من الإضطهاد ، على أن يكون هذا الوطن هو فلسطين . وقرر المؤتمر تحقيقاً لهذا الغرض ما يلى :

---

(١) انظر الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين ، لأحمد سويلم العمرى ، ص ١٨٥ .

(٢) العمرى ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

١ — اتباع الوسائل العملية الفعالة لإنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية تأوى عمال الزراعة والصناعة من اليهود .

٢ — تنظيم جماعات اليهود بواسطة المنشآت المحلية والدولية الملائمة لهذا الغرض والتى تتمشى مع قوانين البلاد التى يعيش اليهود فى كنفها .

٣ — تقوية الروح القومية اليهودية وشعور اليهود بشخصيتهم وإشعال الحماس فى صدورهم .

٤ — الإقدام على خطوات جدية للاستفادة من تنافس الدول ومساعدتها فى تحقيق أهداف الصهيونية .

وقرر المؤتمر إنشاء الهيئة الصهيونية المشار إليها ، وهى نواة الفكرة التى اشتقت منها الوكالة الصهيونية ، فيما بعـــــد . كما تأسس البنك الاستعمارى اليهودى نتيجة المؤتمر الثانى الذى عقد عام ١٨٩٩ برأس مال قدره مليوناً جنيه استرلينى .

وسعى هرتزل سعياً متصلا للحصول على تأييد كبار الساسة للقضية اليهودية ، وبذل جهداً يائساً مع الحكومة التركية بوصفها صاحبة السلطة الشرعية على فلسطين لتسمح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين ولمنح اليهود استقلالا ذاتياً فيها . وأعلن سكرتير وزارة المستعمرات البريطانية وقتها « جوزيف تشمبرلين » رأياً له معنيان :

الأول بدء استخدام بريطانيا الصهيونية أداة للاستعمار باستغلال الموقف ، والثانى إرضاء الصهيونية واجتذابها لصفها لتصير فى المستقبل سلاحاً مسلطاً على أمانى الشعوب العربية فى الشرق الأوسط ولتهديد الإسلام فى عقر داره . ويتلخص هذا الرأى الذى عرض على هرتسل عام ١٩٠٣ فى إعطاء اليهود منطقة

من مستعمرة أو غندا مع امتياز استعمارها وهى منطقة توائم الحياة الغربية نظراً لارتفاعها وإعتدال مناخها وغناها. غير أن هرتزل رفض قائلا إن « أفريقيا ليست فلسطين ولا يمكن بحال أن تحل محل صهيون » ورفض المؤتمر الصهيونى السابع الذى عقد سنة ١٩٠٥ — أى بعد وفاة هرتسل بعام — هذا العرض فسحبته بريطانيا نهائياً .

وانقسم دعاة الصهيونية بعد وفاة هرتسل إلى فريقين : فريق يتمسك بمبادىء هرتسل فى المحافظة على الصفة السياسية للحركة ومواصلة السعى بالطرق السياسية والدبلوماسية لإقامة الوطن الصهيونى ، وفريق عملى يرى — أمام عناد السلطان — عدم التقيد بتلك الوسائل ، وينادى بدخول فلسطين واستعمارها بشتى الوسائل العملية الفعلية دون تعليق ذلك على موافقة السلطان ولا على الحصول منه على الضمانات الضرورية . ولكن الفريقين فشلا فى تحقيق أية نتائج إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى .

وعندما بدأت نذر الحرب العالمية الأولى ، واتفقت الدول الكبرى على اقتسام أملاك السلطان العثمانى ، وجدت الصهيونية فرصتها فى الوصول إلى أرض الميعاد . فلما دخلت تركيا الحرب إلى جانب الحلفاء عمل حاييم وايزمان على توثيق علاقاته بكبار الساسة الإنجليز ووعدهم ببذل الجهد لوضع فلسطين تحت الحماية البريطانية إذا أيدتهم بريطانيا فى تحقيق أمانيهم فى الوطن القومى ، فاطمأن لويد جوج إلى قبول الصهيونيين الحماية البريطانية على فلسطين وآمن بأن إنشاء دولة يهودية فى فلسطين معناه إيجاد دولة موالية لبريطانيا بجوار قناة السويس .

ونجح وايزمان ، بمساعدة صديقه بلفور الذى أصبح وزيراً للخارجية ، فى الحصول من الحكومة البريطانية على وعد يحقق أمله . فقد صدر عن وزارة الخارجية البريطانية كتاباً بتوقيع بلفور ورد فيه : « أن بريطانيا تعد بالنظر بعين

الرعاية والعطف إلى أمل الصهيونية فى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . وأن بريطانيا ستستخدم كل ما بوسعها لتحقيق هذا الأمل ، على ألا ينتج عن ذلك أى إضرار أو تعويق للحقوق المدنية والدينية للهيئات غير اليهودية الموجودة فى فلسطين أو أن يؤثر ذلك على الحقوق أو الأوضاع السياسية لليهود فى البلاد الأخرى » .

وأذيع وعد بلفور بعد بضعة أيام من صدوره ، وكان لإعلانه وقع سيء فى جميع أنحاء العالم العربى خاصة بعد الوعود التى وعدتها بريطانيا للشريف حسين باحترام استقلال البلاد العربية بما فيها فلسطين . كما افتضحت اتفاقية سايكس بيكو وانكشف الستار عن محتوياتها ، وشعرت الحليفتان بريطانيا وفرنسا بالثورة العربية ولهذا نشرتا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩١٨ بياناً مشتركاً ، جاء فيه : « ... ولا رغبة لهما فى أن تفرضا على أهالى هذه البلاد أى نظام معين وإنما تريدان ، بتأييدها وبالمساعدة الكافية ، أن تكفلا حسن سير الحكومات والإدارات التى يختارها الأهالى اختياراً حراً . والسياسة التى تؤيدها الحكومتان المتحالفتان فى البلاد المحررة هى ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع ، وتيسير التقدم الإقتصادى للبلاد وتشجيع النشاط المحلى ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات » .

وشهدت سنة ١٩١٩ معارك سياسية عنيفة يائسة خاضها العرب فى سبيل فلسطين . ففى يناير من تلك السنة ، انعقد مؤتمر الصلح فى فرساى بفرنسا ، وطالب العرب فيه باستقلال البلاد العربية ووحدتها فى دولة عربية مستقلة تضم فلسطين . ودعم العرب طلبهم بالحقوق الطبيعية المشروعة ، فضلا عن العهود والتأكيدات الصادرة عن بريطانيا والحلفاء ، وأن العرب كانوا عنصراً فعالا فى كسب الحرب[1] . كما قدم له المؤتمر الصهيونى مذكرة طلب فيها إنشاء الدولة

---

(١) انظر سيد نوفل ، المرجع السابق ، ص ١٠ وما بعدها .

اليهودية فى فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان . وفى ١٨/٦/١٩١٩ تم التوقيع على ميثاق عصبة الأمم فى فرساى ، وبه أقيم نظام جديد هو نظام الانتداب قصد به أن يطبق على بعض الأقاليم — ومنها فلسطين — بوصفها من الأقاليم التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية .

ثانيا : فلسطين تحت الانتداب :

كان كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر أول من لفت نظر حكومته إلى أهمية فلسطين فى الدفاع عن قناة السويس ، مما دعى انجلترا إلى تأليف لجنة رسمية لدراسة مطالب روسيا وفرنسا فى ممتلكات الإمبراطورية العثمانية ، وجاء تقرير اللجنة مؤيداً لفكرته . ولذلك ربطت انجلترا نفسها بعهود مع العرب وكذلك بوعود متناقضة مع الصهيونيين حتى تضمن تأييد الفريقين لها خلال الحرب .

وعندما سقطت بيت المقدس فى ٩/١٢/١٩١٧ أعلن الجنرال اللنبى قيام إدارة عسكرية باسم « الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة » يديرها مدير عام خاضع للقائد العام . ولما تم احتلال فلسطين فى سبتمبر سنة ١٩١٨ ، دخلت جميعها تحت الإدارة السابقة[٢] .

وظلت فلسطين فى يد هذه الإدارة من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٠ عندما عقد مؤتمر سان ريمو الذى انعقد فيه المجلس الأعلى للحلفاء وقرر وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطانى على أن تلتزم بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور . وأعلنت بريطانيا فى يوليو ١٩٢٠ انتهاء الإدارة العسكرية فى فلسطين وقيام إدارة مدنية وعينت أول مندوب سام لها هناك .

وفى ٢٤/٧/١٩٢٢ أقر مجلس عصبة الأمم صك الإنتداب البريطانى على

---

(١) أنظر الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

فلسطين ، وهكذا تجاهل الحلفاء حق فلسطين فى الاستقلال التام — وهو حق التزم به الحلفاء بناء على عديد من التصريحات التى أدلوا بها خلال الحرب وآخرها التصريح الذى أصدرته بريطانيا وفرنسا فى ٨/١١/١٩١٨ الذى أكدتا فيه أن السبب الذى من أجله حاربتا فى الشرق هو تحرير الشعوب العربية وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالى الوطنيين اختياراً حراً — بعد أن استعادت حريتها من الحكم العثمانى .

(ا) نظام الانتداب .

أمكن لفكرة التنظيم الدولى لإدارة المستعمرات ، وهى الفكرة التى تنادى بوجوب تدخل المجتمع الدولى فى العلاقة الإستعمارية بقصد تنظيمها والإشراف عليها ، أن تجد لها مكاناً فى مؤتمر الصلح فى فرساى . ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها إدلاء الحلفاء خلال الحرب بتصريحات مختلفة تتلخص فى أن الغرض من الحرب ليس هو الفتح أو تحقيق مطامع أو توسع إقليمى وإنما لتحقيق أغراض مثالية ، هى نصرة المبادىء الديمقراطية وأفكار الحرية والعدالة وضرورة إعطاء شعوب المستعمرات الحق فى تقرير المصير ، كما يرجع إلى يقظة الشعوب التابعة ونمو الوعى القومى فيها خلال الحرب ومساندة الرأى العام العالمى لهذه الشعوب . غير أن تناول المشكلة الإستعمارية من جانب المؤتمرين فى فرساى ، لم يرتفع إلى مرتبة إيجاد حل عام لهذه المشكلة بل اقتصر على بحث مشكلة سياسية معينة هى تحديد مصير الأقاليم والمستعمرات التى كانت تابعة لألمانيا وتركيا والتى تقرر سلخها عنها .

وقد انتهى بحث الحلفاء إلى إخضاع إدارة هذه الأقاليم والمستعمرات إلى نظام دولى جديد تضمنته أحكام المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ، جاء فى الواقع

نتيجة للرغبة فى التوفيق بين إعمال قواعد القانون الدولى التقليدى فى هذا الشأن، والتى تقضى بضم هذه الأقاليم إلى ممتلكات الدول المنتصرة نتيجة لحق الفتح، وبين مبادىء الحرية والمساواة والعدالة وحق تقرير المصير التى نادى بها الرئيس ولسن، وطالب بتطبيقها على أساس مبدأ عدم شرعية ضم الأقاليم التى لم يستول عليها إلا بالقوة بعد أن أصبحت القوة لاتنشىء حقا، يضمن لهم الاحتفاظ بها على أية حال بشكل ما[1].

وورد المبدأ الجديد فى المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى تقرر :

١ — تطبق المبادىء التالية على المستعمرات والأقاليم التى لم تعد بعد الحرب تحت سيادة الدول التى كانت تحكمها من قبل والتى تسكنها شعوب غير قادرة بعد على أن توجه نفسها بنفسها، لا سيما فى ظروف مدنية العالم الحديث القاسية . إن رفاهية وتقدم هذه الشعوب يعتبر أمانة مقدسة فى عنق المدنية وإنه من المتعين أن يحوى العهد الحالى ضمانات لأداء هذه الأمانة .

(ب) إن الطريقة الفضلى لتحقيق هذا المبدأ عملا هو أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى أمم راقية . . . تمارس تلك الوصاية بصفتها منتدبة وباسم العصبة .

(حـ) إن بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى قد بلغت درجة من الرقى والتقدم يستطاع منها الاعتراف بها أمما مستقلة بشرط أن تسدى الدولة صاحبة الإنتداب النصح والمعونة حتى يأتى الوقت الذى تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها ... ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الإعتبار عند اختيار الدولة صاحبة الإنتداب»[2].

---

(١) أنظر أحمد عثمان، المرجع السابق، من صفحة ٦١ إلى ص ٨١ .

(٢) الغنيمى، المرجع السابق، ص ٩٣ .

وإذا كان نظام الإنتداب ستاراً لجأت إليه بعض الدول الإستعمارية لإخفاء أغراضها الإستغلالية ، إلا أن وضع الإقليم الخاضع للانتداب يختلف — طبقاً لأحكام المادة ٢٢ — عن وضع المستعمرة ، فالأخيرة تخضع لسيادة دولة الأصل بينما لا تمتد سيادة الدولة المنتدبة على الإقليم الخاضع لانتدابها ، وإنما تمارس الوصاية باسم العصبة .

"elles exerceraient cette tutelle en qualité de Mandataire et au nom de la Société".

وقد قررت محكمة العدل الدولية أن النظام الدولى الذى أنشأته المادة ٢٢ لا يتضمن نقل السيادة إلى الدولة المنتدبة [١]. كما لم تعد إدارة هذه الأقاليم معتبرة من الإختصاص المطلق للدولة التى تباشر الإدارة بل أصبحت محلا لتنظيم دولى يقوم على أساس تحمل المجتمع الدولى نفسه مسئولية تحقيق تقدم هذه الشعوب والإعتراف له بسلطة تنظيم إدارتها والإشراف عليها لحماية الشعوب التى شملها المبدأ ، وتحقيق مصالحها فى الحدود التى رسمتها المادة ٢٢ من عهد العصبة .

وتترتب على ذلك النتائج التالية :

النتيجة الأولى : أن الأساس فى تحديد سلطات المجتمع الدولى إزاء إدارة المستعمرات أصبحت تنبع من الاتفاق الدولى الجماعى الذى أنشأ التنظيم الدولى الجماعى أو بعبارة أخرى عهد عصبة الأمم والمادة (٢٢) منه على الخصوص . وبما أن هذه السلطات قد منحت للعصبة لتحقيق أغراض معينة فإن هذه السلطات تعتبر اختصاصات نص عليها القانون وليست مظهراً من مظاهر حق سيادة تمارسه المنظمة على الأقاليم التى تشرف على إدارتها . فالسيادة لا تتصور إلا فى نطاق الدولة والعصبة نفسها ليست دولة ولا تملك حق السيادة ولا تنطبق عليها فكرة السيادة وإنما هى أداة تعهدت الدول باستخدامها لتحقيق السلم والعدالة . وبالتالى

---

(١) الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية ، الصادر فى ١١ يونيو سنة ١٩٥٠ .

فإن العصبة لا تملك وحدها التصرف فى مصير الأقاليم المنتدبة إذ لا يملك هذا الحق سوى شعب الإقليم نفسه ، بشرط أن تتاح له فرصة التعبير عن إرادته فى حرية تامة وجو محايد .

النتيجة الثانية : وهى مترتبة على النتيجة الأولى ، فبما أن السلطات التى يتمتع بها المجتمع الدولى إزاء الأقاليم المنتدبة لم يكن مصدرها حق سيادة بل الإرادة الجماعية الدولية كما وردت فى عهد العصبة ، فإن مباشرة المجتمع الدولى لهـذه السلطات ليست حق له وإنما هى واجب مفروض عليه ، يجب عليه مباشرتها لأداء الوظائف وتحقيق الاهداف التى تقررت من أجلها ، فى الحدود التى رسمت لها وليست بطريقة تحكمية تخضع للأهواء الشخصية والمصالح الخاصة للدول الـكبرى دون مراعاة قواعد العدالة .

النتيجة الثالثة : السيادة فى الشعب الخاضع للانتداب فى حين تمارس هـذه السيادة الدولة القائمة بالانتداب : خرجت الأقاليم المنتدبة من سيادة ألمانيا وتركيا ولم تدخل فى سيادة عصبة الأمم أو فى سيادة الدولة المنتدبة على الإقليم . فهل معنى هذا أن السيادة لاتثبت لأحد ؟ مما لا جدال فيه أن نظام الانتداب يثبت السيادة فى شعب الإقليم الخاضع للانتداب الذى تمارس الإدارة فى نهاية الأمر لمصلحته ، وأنه فوض ممارسة بعض هذه مظاهر السيادة مؤقتاً للدولة المنتدبة . وهذا الوضع يتفق مع الروح العامة لنظام الإنتداب التى تقضى بحماية هذه الشعوب ورعاية مصالحها . وهو مادفع لجنة « الانتداب الدائمة » على الاعتراض على كل بيان أو نص تشريعى صادر من الدولة المنتدبة يمكن أن يصور الرأى العالمى أن السيادة على الأقاليم المنتدبة للدول التى تتولى إدارتها . كما تمتعت هذه الأقاليم ببعض مظاهر الشخصية المتميزة فى القانون الدولى ، فقد ورد النص صراحة فى المادة ٤ من صك انتداب سوريا ولبنان والمادة ٥ من صك انتداب فلسطين على ضرورة احترام سـلامة أراضى الإقليم المنتدب وعدم جواز التصرف

فى أى جزء منه أو ضمه إلى الأقاليم الأخرى التابعة لسيادة الدولة المنتدبة ، واعترف لسكان الأقاليم الأصليين بجنسية مستقلة عن جنسية الدولة المنتدبة ، كما نص على عدم سريان المعاهدات التى تعقدها الدولة المنتدبة بقوة القانون على الأقاليم المنتدبة التى تتولى إدارتها وإنما تسرى هذه المعاهدات ، إذا تعاقدت الدولة المنتدبة بصفتها هذه كممثلة للاقليم المنتدب ، على أساس أن نظام الانتداب خول السلطة المنتدبة حق ممارسة الشئون الخارجية للاقليم .

ومما يؤكد هذا القول، أن نظام الإنتداب ، طبقاً لنص المادة (٢٢) من عهد العصبة ، ما وضع إلا لصالح الشعوب الخاضعة للانتداب لتحقيق رفاهيتها وتقدمها فضلا عن اعترافها صراحة للجماعات التى سلخت عن الدولة العثمانية بالاستقلال. فإذا ما أضفنا إلى ذلك ماورد فى رسالة الرئيس ولسن المؤرخة ١٩١٨/١/٨ ، التى أوضح فيها شروط السلام والتى قال فيها «أن الأجزاء التركية من السلطنة العثمانية الحالية يجب أن تضمن لها السيادة التامة . أما الشعوب الأخرى الخاضعة الآن للحكم التركى فينبغى أن يضمن لها العيش بأمان واطمئنان وأن تتاح لها فرصة الرقى والتقدم والحرية دون أى تدخل أو إزعاج» ، لوضح لنا أن وضع فلسطين تحت الإنتداب لم يترتب عليه نزع السيادة من شعب فلسطين بل إن هذا الشعب ظل صاحب السيادة على إقليمه [1] .

وبهذا أقرت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم حقوق شعب فلسطين الأساسية ، وهى حقيقة لها أهمية بالغة إذا ما لاحظنا أن ميثاق الأمم المتحدة قد قرر فى المادة ٨٠ منه عدم المساس بهذه الحقوق ، وبعد أن أكدت محكمة العدل الدولية ، بمناسبة فتواها الصادرة فى عام ١٩٥٠ بشأن جنوب غرب أفريقيا ، أن الحقوق التى تقررت لصالح الشعوب التى خضعت لنظام الانتداب تظل قائمة ولا تزول بزوال عصبة الأمم . ومعنى ذلك أن الاعتداء الاستعمارى

---

(١) أنظر طلعت الغنيمى ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

الإسرائيلي والاغتصاب المؤقت لحقوق شعب فلسطين لا يؤثر في هذه الحقوق ويحق لشعب فلسطين المطالبة بها وعدم التقيد بالإجراءات التي اتخذت المساس بها[١].

(ب) وثيقة الإنتداب :

اتفق الحلفاء فى مؤتمر سان ريمو ، الذى عقد فى ١٩٢٠/٤/٢٥ ، على وضع فلسطين تحت الإنتداب البريطانى وتقدموا بمشروع وثيقة الإنتداب إلى عصبة الأمم ، دون أن يؤخذ رأى شعب فلسطين فى تحديد الدولة التى تتولى الانتداب عليه طبقاً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد العصبة. وهو ما يرتب بطلان الانتداب من أساسه طبقاً للمعيار الذى وضعته هذه المادة والتى جعلت من رغبة شعب الإقليم اجراءاً جوهريا لقيام الإنتداب . وهو ما دفع الأمين العام للعصبة إلى استنكار عمل المجلس الأعلى للحلفاء ، فى مذكرة قدمها إلى مجلس عصبة الأمم بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٢٠ ، قرر فيها أن توزيع الدول الكبرى للانتدابات ليس قانونياً ولا يمكن الاعتراف به . وذهب جزء كبير من الفقه إلى هذا الرأى[٢] . ولا شك أن بطلان الانتداب من حيث الأساس يبطل كل الإجراءات التى تمت على يد الدولة المنتدبة فى فترة انتدابها على الإقليم .

١ — وقد جاء فى ديباجة الوثيقة ما يلى : «وحيث أن دول الحلفاء الكبرى وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن تنفيذ التصريح الذى صرحت به حكومة ملك بريطانيا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ للشعب اليهودى مع البيان الجلى بأن لا يفعل شىء يضر الحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى .

وحيث أن ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التى تربط الشعب اليهودى

---

(١) أحمد عثمان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .
(٢) هنرى رولان وفوشيل ، أنظر الغنيمى ، ص ١٠٩ .

بفلسطين والبواعث التي تبعث على إعادة إنشـــاء وطنهم القومي في تلك البلاد » .

وقد ضمنت الحكومة البريطانية هذا التصريح وثيقة الانتداب لتضفي عليه الصفة الشرعية التي يفتقدها .

ولم تستبدل العصبة هذا النص الباطل الذي يخالف مخالفة صريحة نص المادة ٢٢ من وثيقة الانتداب . وإدماج مثل هذا النص في وثيقة الانتداب عمل باطل قانوناً ، لأن وعد بلفور صدر من غير صفة وفاقد الشيء لا يعطيه ، كما صدر لغير ذي صفة ، إذ صدر في صورة خطاب للبارون روتشيلد وهو فرد عادي ليس له أي كيان دولي[1] ، ومن ثم فما يجري بينه وبين الحكومة الانجليزية لا تحكمه قواعد القانون الدولي . فضلا عن أن هذا الوعد ، علاوة على صدوره دون أخذ رأي شعب فلسطين الذي كان الشعب العربي وقتئذ يكون ٩٥ ٪ من عدده ، فيه مساس خطير بسيادة شعب فلسطين وبحقه في التقدم والرفاهية وفي الحصول على الاستقلال ، لا تملك انجلترا ــ وهي الدولة المنتدبة ــ أن تصدره لاقتصار اختصاصها على إسداء النصح والمعونة . وإذا كانت المادة ٥ من نفس وثيقة الانتداب قد جعلت الدولة المنتدبة مسئولة عن عدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين أو تأجيره أو وضعه تحت حكومة دولة أجنبية ، فمن باب أولى يمتنع عليها التنازل عن أراضي فلسطين للصهيونية كي تجعل منها إقليما لدولة يهودية مستقلة .

٢ ــ ومنحت وثيقة الانتداب (المادة الأولى منها) الدولة المنتدبة السلطات الكاملة في التشريع والادارة مما سهل إهدار حقوق شعب فلسطين وتسليم الإقليم للمهاجرين من اليهود وحال دون قيام سلطة عربية في الإقليم . وهو ما يتنافى أيضاً مع حكم المادة ٢٢ التي قصرت دور دول الانتداب في أقاليم انتداب (ا) على مجرد المشورة والمعونة للادارة الوطنية في الإقليم .

---

(١) المادة الرابعة .

٣ — كما اعترفت وثيقة الانتداب[١] للدولة اليهودية بكيان قانونى كهيئة عمومية تشير وتعاون فى إدارة فلسطين فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، وسمح لها بالحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة فى إنشاء الوطن القومى اليهودى ، وبذلك تمكنت الوكالة من نقل نشاطها إلى فلسطين وأن تتخذ فلسطين مركزاً لها .

يخلص من ذلك ان وثيقة الانتداب قد جاءت مخالفة لنصوص العصبة مما يجعل منها وثيقة باطلة غير مشروعة . دفعت البعض إلى المناداة بأن مجلس الدول الخمس الكبرى المتحالفة (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان) ، لم يفعل فى سان ريمو فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٢٠ ، باقتسامه البلاد العربية بين أعضائه إشباعا لمطامع غير شرعية ، غير ما فعله فى ٧ مايو سنة ١٩١٩ عندما اقتسم المستعمرات الألمانية[٢] .

وفى عام ١٩٢٢ وافقت الحكومة الأمريكية على ما جاء بوثيقة الانتداب على فلسطين بخصوص إنشاء وطن قومى لليهود فيها . وبذلك تواطأت الدول الغربية مع الصهيونية وحلت الكارثة بشعب فلسطين .

وبذلك نجح الاستعمار والصهيونية العالمية فى حرمان شعب فلسطين من حقوقه وأرضه ، لصالح طائفة أجنبية دخيلة أرادت انجلترا من خلقها أن تحتاط للمستقبل فيكون لها فى منطقة الشرق الأوسط — وهى المنطقة الإستراتيجية ذات الأهمية الجغرافية والإقتصادية والعسكرية — تكئة تستند عليها فيما لو تطورت الأوضاع فى المنطقة العربية ونادت شعوبه بالحرية والاستقلال .

---

(١) « لقد أعطى من لا يملك ، وعداً لمن لا يستحق ، ثم استطاع الإثنان « من لا يملك ومن لا يستحق » أن يسلبا بالقوة وبالخديعة ، أن يسلبا صاحب الحق الشرعى حقه ، فيما يملكه وفيما يستحقه » ، أنظر خطاب الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكى كنيدى فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٦١ .

(٢) هنرى رولان ، ذكره الغنيمى ص ١٠٩ .

وكان لقرارات سان ريمو ومانتج عنها من وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى،وزيادة قبضة انجلترا على العراق وفلسطين ، وتعزيز القوات الأجنبية فى البلدان العربية بشكل لم يدع مجالا لحلم الحكم الذاتى والاستقلال، أثره فى تسمية عام ١٩٢٠ باسم «عام النكبة» . وشاهد هذا العام قيام الثورات المسلحة على هذا الإستقرار فى العالم العربى ، وحدثت اضطرابات خطيرة فى سوريا والعراق وفلسطين ، أما فى مصر فكانت ثورة ١٩١٩ مازالت فى أوج عنفوانها وشدتها . مما دعا إلى ممالأة الإنجليز لبعض الحكام العرب ، فولت فيصل عرش العراق عام ١٩٢١ ، ومنحت الأمير عبد الله ، الذى كان يطالب بضم فلسطين إلى شرق الأردن فى دولة عربية موحدة ، مساعدة مالية بريطانية تعينه على تجنيد قوة كافيه تقر السلام فى شرق الأردن على أن تظل منفصلة عن فلسطين ،وحاولت أن تحصل على إعتراف من الملك حسين ، ملك الحجاز، بأن لبريطانيا وضعاً خاصاً فى فلسطين والعراق ، وأن تعقد معه محالفة أو معاهدة، غير أنه رفض : وكانت وجهة الخلاف بينهما هى فلسطين . واقترح الملك حسين أن تصبح فلسطين دولة مستقلة تحكمها حكومة وطنية تمثل كل سكانها، بما فيهم اليهود ، كل على حسب تعداده ، وهو اقتراح لم يلق قبولا من اليهود (الأقلية) ولا الانجليز (الدولة الإستعمارية) .

ومضى الفلسطينيون ، فى فترة مابين الحربين ، يقاومون مطامع الصهيونية ممثلة فى الوكالة اليهودية التى أصبحت دولة داخل الدولة ، وفى المطامع الإستعمارية المتلاقية مع المطامع الصهيونية ، والمتمثلة فى بريطانيا دولة الانتداب والقوى الاستعمارية .

وتحركت الشعوب العربية كلها تدعو إلى الكفاح القومى وإلى مقاومة الهجرة اليهودية وسياسة اقتلاع الأراضى من أصحابها العرب ، بعد أن تهاونت انجلترا فى إقامة سلطة وطنية عربية ، وتوسعت فى سياسة الهجرة واستغلال الأراضى وابتدعت فكرة تقسيم فلسطين . فقد فتحت انجلترا أبواب فلسطين

للهجرة اليهودية ودخلت البلاد أعداد تفوق طاقة استيعابها بكثير ، وبلغ عدد اليهود الذين هاجروا بطريق علني إلى فلسطين خلال فترة الانتداب ، ما يقرب من ٣٧٠٫٠٠٠ نفس وبذا تضاعف عدد اليهود إلى تسعة أمثال ما كان عليه عند بدء الإنتداب وارتفعت نسبتهم من ٥٪ إلى ٣٥٪ من مجموع سكان فلسطين، وتمكنوا من تملك ما يزيد على ٣٠٪ من مجموع الأراضى الزراعية خلال فترة الانتداب. فحتى نهاية عام ١٩١٩ كانت الممتلكات والأراضى اليهودية فى فلسطين قليلة ومبعثرة حول يافا وبحيرة طبرية ، وكان جملة ما يمتلكونه من الأراضى عند انتداب بريطانيا حوالى ٦٥٠٫٠٠٠ دونم لم تكن كلها مستغلة تماما . أما فى عام ١٩٣٩ فقد أصبحت هذه الممتلكات تشمل الساحل الفلسطينى كله تقريباً وتمتد إلى الداخل ، فى حين اتصلت الأراضى حول بحيرة طبرية بالأراضى اليهودية فى حيفا ويافا بل وامتدت حتى الحدود السورية اللبنانية . كما أصبح النقب يعج بالمستعمرات اليهودية وبلغت أملاكهم حوالى أربعة أمثال ما كانوا يملكونه قبل الانتداب . ولجأت الوكالة اليهودية إلى سياسة شراء الأراضى فإذا رفض أصحابها بيعها دخلت ، بالاتفاق مع سلطات الانتداب ، ضمن ما يتقرر نزع ملكيته من أجل المرافق العامة وتقدم العمران . كما وافقت انجلترا من حيث المبدأ على تقسيم فلسطين فى ١٩٣٧/٧/٧ ، وعنيت لجنة وودهيد لبحثه فنياً تمهيداً لتنفيذه . وتحركت الشعوب العربية فى ثورة عامة تؤيد عرب فلسطين وترفض التقسيم .

وأمام الكفاح العربى لم تجد الحكومة البريطانية بدا من إعلان العدول عن التقسيم ، وأصدرت يوم ١٩٣٨/١١/٩ بياناً نصت فيه على أن التقسيم غير عملى وأعربت عن نيتها فى دعوة الدول العربية وعرب فلسطين والوكالة اليهودية إلى التداول بلندن فى أقرب فرصة ممكنة حول السياسة المقبلة لفلسطين وكان هذا اعترافاً منها بوحدة المصير العربى، وأن قضية فلسطين قضية عربية عامة لا تخص أهل فلسطين وحدهم . ورفض العرب الإجتماع مع الوكالة اليهودية ، وشعرت انجلترا،

خاصة فى الظروف التى كانت تمر بها وقتئذ ، بضرورة استرضاء العرب ومهادنتهم والتريث فى تنفيذ أهداف الصهيونية فى فلسطين .

وأصدرت فى ١٧/٥/١٩٣٩ الكتاب الأبيض ، الذى أعلنت فيه نهائياً العدول عن مشروع التقسيم ، وقيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات يشترك فيها العرب واليهود فى الحكم ووضع قيود على بيع الأراضى ، وحددت عدد اليهود الذين يسمح لهم بالهجرة إلى فلسطين خلال الخمس سنوات التالية بخمسة وسبعين ألفاً على ألا يسمح بعد هذه الفترة بأية هجرة لليهود إلى فلسطين ما لم يأذن العرب بذلك .

وبصدور هذا الكتاب أصيبت آمال الصهيونية بخيبة أمل شديدة فى سرعة الاستحواز على فلسطين وتهيئتها لاستقبال الأعداد المتزايدة من يهود أوربا ، فى وقت ظهرت فيه نية الحكومة الألمانية فى الانتقام منهم على تسببهم فى هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، وهاجم وايزمان انجلترا هجوماً شديداً على ما أسماه تراجع بريطانيا عن وعودها . غير أن انجلترا ــ فى سبيل المحافظة على الهدوء والإستقرار فى منطقة الشرق الأوسط أرض البترول وطريقها البرى والبحرى إلى الهند واستراليا ــ اضطرت إلى إهمال مطالب الصهيونية لفترة مؤقتة تمكن فيها اليهود من تجنيد كل إمكانياتهم فى العالم وفى الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، للضغط على بريطانيا . فوجهوا مذكرة يوم ٢/١١/١٩٤٢ عن طريق نواب وشيوخ الكونجرس الأمريكى مطالبين روزفلت بتبنى القضية الصهيونية جاء فيها : «أن الغاية من وعد بلفور هى فتح أبواب فلسطين لجموع اليهود الذين لا مأوى لهم ، والتمهيد لإقامة دولة يهودية فيها » . واستغلوا الحملة الانتخابية لرياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فى خريف سنة ١٩٤٤ ، ووقفوا وراء ترومان حتى نجح ، وحفظ لهم هذه اليد فوضع جميع إمكانياته وإمكانيات دولته فى خدمة مآرب الصهيونية . وكانت أولى نتائج استغلاله سعيه لدى بريطانيا لإنشاء جيش

يهودى ، فكان إنشاء هذا الجيش سنة ١٩٤٤ ، يهودياً بجنوده وضباطه وأعلامه [١] .

كما أعدت الوكالة اليهودية مراكز فى كثير من البلدان لتدريب اليهود ، وحشدت الأسلحة والمعدات استعداداً لاعتداء مسلح داخل فلسطين التى استطاعت ، تحت ظروف الحرب وبسببها ، أن تدخل إليها أعداد كبيرة من اليهود .

ولا شك أن المسئولية الكبرى والأولى عن نكبة فلسطين تقع على عاتق الدولة المنتدبة ، بريطانيا . وقد عبر عن ذلك أرنولد توينبى — الكاتب البريطانى والمؤرخ المشهور — بقوله « إن الدولة الغربية التى تتحمل حصة الأسد فى المسئولية عن الفشل فى فترة ما بين الحربين لإنقاذ الموقف فى فلسطين ، هى بريطانيا التى كانت أولا الدولة المحتلة وبعد ذلك الدولة المنتدبة والتى أدارت شئون الانتداب من سنة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ . وقد تميز موقف بريطانيا ، طوال هذه السنوات الثلاثين الحرجة ، بالتعامى المتعمد الجدير بالإدانة ، والذى شمل جميع الأحزاب وسارت عليه الحكومات المتعاقبة »[٢] .

ثالثا : المشكلة الفلسطينية أمام الجامعة العربية والأمم المتحدة :

وأفرد ميثاق جامعة الدول العربية ، الموقع فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، ملحقاً خاصاً لفلسطين يؤكد استقلالها ، ويفوض مجلس الجامعة فى اختيار ممثلها فيه ، ونص هذا الملحق على ما يأتى :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانيـة ، ومنهـا فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة

---

(١) سيد نوفل ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(أنظر كتابه Study in History مجلد ٨ ، ص ٣٠٤ ، ذكرها أحمد عثمان المرجع السابق ، ص ٢٣٣ .

بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها ، فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الإعتراف باستقلالها . فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه ، كما أنه لاشك فى استقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الإستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً إلى ظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله » .

ولفت مجلس الجامعة فى دورته الثانية (أكتوبر — ديسمبر ١٩٤٥) نظر الحكومتين الإنجليزية والأمريكية إلى ضرورة مراعاة صفو السلام والأمن فى فلسطين ، كما اتخذ قرارات لمقاومة الصهيونية ، أهمها قرار مقاطعة البضائع والمصنوعات اليهودية وتأليف لجنة عربية عليا لفلسطين وإنقاذ أراضى فلسطين . مما ترتب عليه تأسيس شركة إنقاذ أراضى فلسطين بضمان الحكومات العربية ومساهمتها ، وإنشاء مكاتب للدعوة للقضية الفلسطينية .

وخالفت انجلترا — وقد انتصرت فى الحرب — نصوص الكتاب الأبيض ، وفتحت أبواب الهجرة إلى فلسطين . وعملت سنة ١٩٤٦ بالإتفاق مع الولايات المتحدة على تشكيل لجنة تحقيق أنجلو أميركية تدرس أحوال اليهود فى المعسكرات الأوروبية ، وتستطلع رغبتهم فى الهجرة إلى فلسطين أو غيرها ، وتقف على آراء الهيئات العربية واليهودية فى الموضوع . وأجمعت جميع المنظمات والهيئات العربية التى التقت بها اللجنة ، على أن الدفاع عن فلسطين دفاع عن الأمة العربية كلها ، وطالبت كلها بحل قضية فلسطين بمعزل عن مشكلة

اليهود ، وذلك بإقامة دولة مستقلة يتمتع فيها جميع السكان بالحقوق والضمانات الدستورية المقررة .

وتقدمت اللجنة فى نهاية الأمر بتوصيات جاءت مخيبة لآمال العرب :

(١) هجرة اللاجئين إلى فلسطين : طالبت اللجنة بأن تتم هجرة اليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية وعسف الفاشية بأسرع وقت تسمح به الظروف ، وأوصت اللجنة « بإعطاء مائة ألف ترخيص لدخول فلسطين » . ونظراً لمعرفة اللجنة أن مثل هذا العدد سيكون عبئاً ثقيلا على فلسطين فقد قالت « ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحمل ذلك على عاتقها وأنها ستحصل على معاونة الوكالة اليهودية التامة فى حمل هذا العبء ، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى أبدت اهتماماً كبيراً بهذا الأمر ستساهم بقوة وسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى فى العمل على تحقيقه » .

(٢) تصبح فلسطين دولة ترعى مصالح وحقوق اليهود والعرب على السواء بشكل لا يسمح لأيهما بالسيادة على الآخر أو يجعل من فلسطين دولة عربية أو يهودية .

(٣) تظل فلسطين تحت الإنتداب إلى أن يتفق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها .

(٤) كما أوصت اللجنة بالغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضى والصادرة عام ١٩٤٠ ، وإصدار قوانين جديدة تستند إلى سياسة حرة فى بيع واستئجار الأراضى أو استغلالها ، دون تفرقة بالنسبة للجنس أو الدين .

واجتمعت جامعة الدول العربية واتخذت قرارات عدة انتقدت فيها توصيات اللجنة ، وطالبت بالدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، وبعرض القضية على الأمم المتحدة إذا لم تنته هذه المفاوضات إلى حل مرض . وانعقد مؤتمر لندن فى

سبتمبر ١٩٤٦ وعرضت فيه الحكومة البريطانية مشروع موريسون القائم على توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية والذى تضمن تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق: منطقة يهودية ، ومنطقة عربية ، ومقاطعة للقدس ، ومقاطعة للنقب . وقدم العرب فى مقابله مشروعا بإنهاء الإنتداب وإعلان فلسطين دولة مستقلة موحدة. وتعددت المشروعات من الجانبين دون نتيجة ، وقررت الحكومة البريطانية فى النهاية ، وبعد أن قامت خلال ثلاثين عاما بدورها فى تمكين اليهود على حساب العرب ، متخذة من نظام الإنتداب وسيلة لتحويل الأغلبية العربية — التى وجد هذا النظام لحمايتها ورعاية مصالحها — إلى أقلية مضطهدة فى إسرائيل ولاجئين مشردين على حدود بلادهم ، عرض الأمر على الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة :

انعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ بناء على طلب الحكومة البريطانية ، للنظر فى قضية فلسطين . واتخذت قراراً بتشكيل لجنة تحقيق لايكون من أعضائها أى من الدول الخمس الكبرى بحجة ضمان حيادها . وقد ناقشت الجمعية العامة تقرير هذه اللجنة الذى انقسمت فيه : إلى أكثرية قدمت مشروعا بتقسيم فلسطين إلى دولتين : دولة عربية تتألف من الجليل الغربى ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلى الممتد من أسدود فى الجنوب إلى الحدود المصرية ، وتدخل فى هذا منطقة الخليل وجبل القدس وغور الأردن ، ودولة يهودية تتألف من الجليل الشرقى ومرج بن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلى ومنطقة بئر السبع التى تضم النقب ، وأقلية اقترحت أن تقوم فى فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالا داخليا وتتألف منهما دولة اتحادية عاصمتها القدس . وأصدرت الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قرارها رقم ١٨١ الذى أخذت فيه برأى الأغلبية وتضمن التوصية بتقسيم فلسطين

---

(١) سيد نوفل ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام للأمم المتحدة تريجفى لى ، الذى كان معروفاً بميوله الصهيونية ، وأعلن القرار انتهاء الإنتداب على فلسطين .

ولا جدال أن الجمعية العامة ، باصدارها هذا القرار ، لم تكن تملك المساس بحقوق شعب فلسطين المقررة وفقاً للمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ، وذلك أن اختصاصها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، لم يكن يتعدى أحد طريقين مفتوحين قانوناً أمامها :

١ — أن تقرر الأمم المتحدة استقلال فلسطين وتقبلها عضواً فى المنظمة أسوة بما حدث بالنسبة لأقاليم انتداب (١) الأخرى كسوريا ولبنان والعراق، ولم يكن شعب فلسطين بأقل أهلية من شعوب هذه الدول للتمتع بالإستقلال التام .

٢ — أن تدعو الأمم المتحدة السلطة المنتدبة لكى تضع فلسطين تحت نظام الوصاية الدولى المنصوص عليه فى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق[١] .

وقد جاوزت الجمعية العامة اختصاصاتها المرسومة فى الميثاق ، وأصدرت قراراً بتقسيم إقليم لا تملك عليه أى سيادة أصلية أو بطريق الميراث لا من العصبة أو غيرها ، وخالفت بذلك أحكام المادة ٢٢ من عهد العصبة التى اعترفت صراحة بأن أقاليم انتداب (١) وصلت إلى حالة من التقدم تسمح بالإعتراف مؤقتاً بوجودها كأمة مستقلة إلى أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه قادرة على إدارة شئونها بنفسها . وإذا كان قرار الجمعية باعلان انتهاء الانتداب على فلسطين يفيد صراحة الإقرار بأن شعب فلسطين قد وصل إلى مرحلة يجب فيها عدم تأخير إعلان استقلاله الكامل وتحرره من أى إشراف دولى ، فقد كان يجب

---

(١) أحمد عثمان ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

على الجمعية العامة أن تقر باستقلال فلسطين كاملا وأن تقبلها فى عضوية الأمم المتحدة أسوة بما تم مع بقية الشعوب التى كانت خاضعة لإنتداب (١) . وإذا كانت بريطانيا قد أعلنت قرارها بالإنسحاب من فلسطين بعد ذلك بإرادتها المنفردة دون مراعاة الظروف الداخلية ، وأجلت جيوشها عن فلسطين بشكل يحابى اليهود دون أن تقيم حكومة وطنية تتسلم مقاليد الأمور ، فقد كان يجب على الأمم المتحدة أن تراعى حقوق شعب فلسطين فى السيادة والإستقلال وفى المحافظة على وحدته وسلامة أراضيه طبقاً لما قرره نظام الإنتداب فى عهد عصبة الأمم ، وطبقاً لمبادىء الأمم المتحدة التى تقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وبإقرار الجمعية العمومية لمشروع التقسيم فتحت صفحة جديدة فى سجل الكفاح العربى ضد الصهيونية . وعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إجتماعا بالقاهرة يوم ٨ من ديسمبر أصدرت فيه قرارات مستفيضة تضمنت ما يلى :

(١) العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين . والإحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة .

(ب) تزويد اللجنة العسكرية الدائمة للجامعة العربية بالأسلحة اللازمة وتقديم السلاح لأهل فلسطين .

(حـ) إرسال المتطوعين إلى المعسكرات فى فلسطين قبل منتصف يناير عام ١٩٤٨ .

(د) إنشاء لجنة عسكرية ومالية فى الجامعة لتنظيم الشئون المتعلقة بهذه المهمة .

وابتدأ الصهيونيون من جهة أخرى فى اتخاذ الخطوات الإيجابية

العملية لإعلان قيام دولتهم فى فلسطين وخلافة بريطانيا فيها . وما أن أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين فى ١٥/٥/١٩٤٨ حتى أعلن بن جوريون قيام دولة يهودية فى فلسطين باسم اسرائيل .

ولم تمض قلائل على إعلان قيام إسرائيل ، حتى اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بها ، كما توالى اعتراف دول كثيرة ، ودخلت فى ١٢ مايو ١٩٤٩ كعضو بالأمم المتحدة عقب إقرار بروتوكول لوزان الذى تعهدت فيه إسرائيل بعودة العرب الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم طبقاً لقرار الأمم المتحدة .

رابعا : حرب فلسطين :

دخلت الجيوش العربية ، فى نفس اليوم الذى أعلنت فيه بريطانيا انتهاء انتدابها ، فلسطين . وأذاعت الحكومات العربية بياناً رفضت فيه الاعتراف بإسرائيل قالت فيه : « وقد انتهى الانتداب البريطانى على فلسطين من غير أن تنشأ فى البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم ، فإن حكومات الدول العربية تعلن أن حكم فلسطين يعود إلى سكانها طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم ، ولقد اضطرب حبل الأمن واختل النظام فى فلسطين وأدى ذلك العدوان الصهيونى إلى نزوح ما ينوف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم إلى البلاد العربية المجاورة . . . وتعترف حكومات الدول العربية أن استقلال فلسطين قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين ، وهم وحدهم أصحاب الحق فى تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بمطلق سيادتهم وسلطانهم » . ورفضت حكومات الدول العربية قرار مجلس الأمن الذى أصدره فى ٢٢/٥/١٩٤٨ ، بناء على طلب الولايات المتحدة

الأمريكية ، بوقف القتال على أساس عدم وجود حرب رسمية بين دولتين ، وأن القتال يتم ضد عصابات باغية فتكت بالعرب ، وأن وقف القتال فيه إضرار بمركز فلسطين كوحدة سياسية ، وبمركز العرب الذين صرحوا مراراً بأنهم لايرون حلا عادلا لقضية فلسطين إلا بقيام دولة فلسطينية موحدة . وتحت ضغط الظروف اضطرت الدول العربية إلى الانصياع لقرار مجلس الأمن الثانى الذى أصدره فى ١١/٦/١٩٤٨ ، وقررت وقف القتال لمدة أربعة أسابيع لم يصل أثناءها وسيط الأمم المتحدة « الكونت برنادوت » إلى التوفيق . واستؤنف القتال من جديد وعاد مجلس الأمن وأصدر قراراً بتاريخ ٩/٧/١٩٤٨ بوقف القتال والامتناع عن أى عمل عسكرى .

وفى ١١/١٢/١٩٤٨ وافقت الجمعية العامة على المشروع الذى وضعته لجنتها السياسية وقررت فيه إنشاء لجنة توفيق ثلاثية تبذل المساعى لتنمية الصلات الحسنة بين إسرائيل وبين عرب فلسطين والدول العربية ، وتنفيذ قرار التقسيم الذى خص الأراضى اليهودية بجميع مصادر المياه ، وأن يسمح لمن يرغب من اللاجئين فى العودة إلى ديارهم والعيش فى سلام مع جيرانهم ، أما الذين لا يرغبون فى العودة إليها فتدفع لهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية ، ويدفع كذلك تعويض إلى من أصابهم الضرر فى ممتلكاتهم وعلى لجنة التوفيق تسهيل أمر إعادة السكان واستقرار اللاجئين .

وفى ٢٤/٢/١٩٤٩ وقعت اتفاقية رودس بين وفد عسكرى مصرى ووفد عسكرى إسرائيلى واعتبرت نافذة فور توقيعها . وبمقتضاها تعهد كل من الفريقين بعدم القيام بأى عدوان ضد الآخر . كما تضمنت الاتفاقية النص على أن أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط ولا يجوز لأى من الفريقين استغلالها لأغراض عسكرية أو سياسية ولا أن يلجأ إلى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مصير فلسطين . كما قررت أن الخط الفاصل المحدد بموجب هذه الهدنة يجب

ألا يعتبر حدوداً سياسية أو إقليمية ولا يمس بالحقوق والمطالب التى تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية .

ودعت لجنة التوفيق الحكومات العربية ، بعد توقيع الهدنة ، إلى مؤتمر عقد ببيروت يوم ١٩٤٩/٣/٢١ أجمعت فيه الحكومات العربية على وجوب التمسك بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بحق اللاجئين فى العودة إلى وطنهم والمحافظة على حقوقهم وأموالهم . وعلق اليهود ، من جهتهم ، حل مشكلة العرب اللاجئين على التسوية النهائية لقضية فلسطين ورفضوا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة إلا بعد إبرام صلح نهائى مع العرب .

والهدنة فى القواعد الدولية هى اتفاق مؤقت يعقد بين القوات المتحاربة بقصد وقف القتال الدائر بينهم . وأياً كان شكلها فإن أثرها المباشر هو وقف العمليات الحربية مع الإبقاء على حالة الحرب إلى أن يتم الصلح النهائى ، ومازالت الدول العربية والجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل — أكدها العدوان الثلاثى على مصر — منذ بدأت العمليات الحربية بين الحكومات العربية والعصابات اليهودية فى فلسطين . وقد وسعت التطورات الدولية الحديثة من معنى الحرب وأدخلت فى منطوقها كل الأحوال التى يتم فيها قتال مسلح على نطاق واسع ، حتى ولو كان القتال يدور مع جماعات لا تتمتع بوصف الدولة وفقاً لأحكام القانون الدولى التقليدى .

والقضية الفلسطينية قد بلغت الآن حداً من التوتر يجعل من الصعب إيجاد الحل لها بسهولة . فالدول العربية تنظر إلى إسرائيل باعتبارها جماعة مغتصبة كانت ولا تزال تنتهج سياسة قوامها التوسع وحشد اليهود من كل بلاد العالم لتقوى على حساب العرب من أهل البلاد الأصليين مما يشكل خطراً محدقاً يهدد حياة البلاد العربية فى شتى النواحى المختلفة . فاسرائيل ترتكز على

الصهيونية التى ترمى إلى إقامة دولة يهودية تتسع لكل يهود العالم وتعيد بناء مجد إسرائيل وتضم جميع الأراضى التى تنقلت فيها القبائل اليهودية فى العصور القديمة . وحلمها الكبير كتبته على الكنيست وقالت فيه «حدودك ياإسرائيل من الفرات الى النيل» .

المبحث الثانى

مشكلة نهر الأردن

كان من الواضح ، منذ اتجه الإستعمار إلى إقامة إسرائيل كقاعدة له فى الشرق الأوسط ، أنها تفتقر إلى المقومات الحيوية زراعية كانت أم صناعية . وقد أكد ذلك اعتمادها المتزايد على المعونات الأجنبية بالرغم من أن عدد سكانها لم يتعد ٢½ مليون نسمة . فهى تواجه عجزاً متزايداً فى ميزان مدفوعاتها منذ قامت حتى الآن ، ويقوم أنصار إسرائيل بدفع هذا العجز فى شكل معونات أو قروض .

وبالرغم من التوسع الكبير فى الزراعة فإنها تعتمد أساساً فى غذائها على ما تستورده من الخارج ، وقد بلغ ماحصلت عليه من قمح من الولايات المتحدة حسب قانون فائض الحاصلات الزراعية فى السنوات ٥٨/٥٩ ـ ٦٠/٦١ مايبلغ قيمته ١٠٢ مليون دولار . ومع أن الأرقام القياسية للاحصاء الصناعى تبين أن إسرائيل قد حققت زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة إلا أن أغلبها صناعات استهلاكية أو تجميعية . وليس فى إسرائيل أى سند للصناعة الثقيلة لافتقارها إلى الحديد والصلب . وبالرغم من الشائعات التى تطلقها إسرائيل حول احتمالات وجود البترول فيها ، إلا أن التقديرات الأخيرة يتبين منها أن احتياطيها لا يزيد

على ٣٤ مليون برميل مقابل ١٠٠ مليون برميل فى سوريا وهى أقل المناطق العربية احتمالا للبترول . وبالرغم من المجهودات الضخمة التى يبذلها الغرب لتمكين إسرائيل من تكرير أكبر قدر من البترول إلا أن إنتاجها مازال أقل من نصف إنتاج المعامل فى الجمهورية العربية المتحدة[1] .

وإذا كانت الدول الغربية تنظر إلى إسرائيل كقاعدة هامة فى قلب الوطن العربى ، فمن الطبيعى أن تساعدها لتواجه احتياجاتها الغذائية دون الإعتماد على الاستيراد ، ولهذا كانت خطة إقامة اسرائيل تتضمن ، منذ المبدأ ، الربط بين عمليات الهجرة واقامة المستعمرات المتناثرة فى فلسطين . ونظراً لأن التوسع الزراعى الذى تقوم به اسرائيل حالياً لايتفق مع مواردها الطبيعية من المياه ، إذ تعتمد فى رى أراضيها على الأمطار ومياه نهر الأردن والعوجة إلى جانب العيون والآبار ؛ ونظراً لأن الكميات التى تحصل عليها من هذه المصادر المختلفة أصبحت لاتكفى لتنفيذ مشروعاتها الزراعية ، فقد عمدت اسرائيل فى البداية إلى تنفيذ مشروع تجفيف بحيرة الحولة فى شمالى فلسطين ، وتقدر المياه الموجودة فى هذه البحيرة بحوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب ، ولإتمام ذلك المشروع أقامت السلطات الإسرائيلية خزانين للمياه وعشرات القناطر ، ثم بدأت فى تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الأردن .

أولا : الوصف الجغرافى لنهر الأردن :

يوجد بين الصحراء السورية وشاطىء لبنان سلسلتين من الجبال تجرى من الشمال الى الجنوب وهى التى يترتب عليها تكوين مجموعة الأنهار (العاصى والليطانى والأردن) والتى تستمر جنوباً حتى خليج العقبة .

---

(١) مقالة أزمة إسرائيل الاقتصادية ، بقلم عبد الرازق حسن ، الأهرام عدد ١٠/١/١٩٦٤ .

ويبدأ نهر الأردن من السفوح الجنوبية والغربية لجبل الشيخ (جبل هرمون) ، وأهم منابعه مصدرها الينابيع الواقعة على السفح الجنوبى لجبل الشيخ. ويبدأ نهر الأردن عند تلاقى أربع فروع صغيرة هى نهر برغيت ونهر الحاصبانى ونهر الدان ونهر البانياس والأول يبدأ عند قرية مرجعيون وهو أصغرها جميعاً، وتصرفه بسيط جداً . أما الثلاثة الأخرى فهى تنبع جميعاً من سفوح جبل الشيخ الذى يقارب فى ارتفاعه ٢٠٠٠ متر فوق سطح الأرض .

وأهم هذه الأنهار هو نهر الدان ، الواقع للأسف ، كله فى فلسطين المحتلة ، أما أطولها فهو نهر الحاصبانى ويقع أغلبه فى لبنان ويجرى فيها بمحاذاة نهر الليطانى لمسافة لا تقل عن أربعين كيلو متراً ، أما أقصرها فهو نهر البانياس الذى ينبع من سوريا . وبعد تجمع هذه الأنهار تدخل مستنقعات بحيرة الحولة ثم البحيرة البالغ منسوبها ٧٠ متراً فوق سطح البحر . ثم بعد خروج النهر من بحيرة الحولة (التى تم تجفيف أغلبها) يمر فى منطقة بازلتية ويسقط فى مسافة مقدارها ١٧ كيلومتراً الى بحيرة طبرية على منسوب ٢١٠ متراً تحت سطح البحر . وتبلغ مساحة البحيرة الأخيرة ١١٦ كيلومتراً مربعاً ومقـــدار التبخر فيها ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ومقدار ملوحة مياهها ٣٠٠ جزء فى المليون .

ثم بعد ذلك يأخذ النهر طريقاً ملتوياً فى وادى منخفض ثم يسير مسافة مقدارها ٣٠٤ كيلو متراً ويصب فى البحر الميت على منسوب ٣٩٢ تحت سطح البحر . وبهذا تبلغ مساحة حوض النهر الكلى ١٧ ألف كيلو متر مربع ، منها ٢٧٤٠ كيلومتراً مربعاً أو ١٦ ٪ فقط شمال بحيرة طبرية[1] . ومتوسط

---

(١) أنظر مشروعات تحويل نهر الأردن ، للمهندس الدكتور محمد أحمد سليم ، مصلحة الاستعلامات ، صفحة ١ — ٥ .

التصرف السنوى لنهر الأردن ١٫٨ مليار من الأمتار المكعبة . وفى المسافة من أسفل بحيرة طبرية يوجد فرعين رئيسيين للنهر ، هما اليرموك والزرقا وهى كلها واقعة فى المملكة الأردنية الهاشمية .

وبمراجعة ماتم فى اتفاقية الحدود بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٢٣ التى عقدتها بصفتها دولا منتدبة على سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ، يلاحظ أن الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان قد حددت بطريقة تجعل الجزء العلوى من نهر الأردن كله داخل فلسطين ، ونجد أن خط الحدود بين الأخيرة وسوريا على الخصوص ، واقع على مسافة تتراوح بين ٥٠ ، ١٥٠ متراً خارج النهر وبحيرة طبرية ، مما يجعل هذا الجزء من النهر كله واقع داخل حدود فلسطين ، بخلاف المتبع عادة من كون مجرى النهر هو الحد الطبيعى بين البلاد المختلفة . وقد روعيت هذه الحقيقة فقط فى الجزء الجنوبى من نهر الأردن الواقع بين بحيرة طبرية والبحر الميت حيث اعتبر النهر هو الحد الفاصل بين شرق الأردن وفلسطين .

هذا وقد نصت الإتفاقية السابقة على أن يظل لرعايا سوريا ولبنان التمتع بالحقوق عينها التى يتمتع بها الفلسطينيون فى نهر الأردن من حيث الرى والصيد والملاحة . أما مثلث اليرموك فقد استولت عليه العصابات الصهيونية عقب انسحاب الجيش العراقى والجيش الأردنى قبل عقد اتفاقية الهدنة برودس ، وبذلك أصبحت هناك أراضى محتلة مساحتها ٢٦ ألف دونم تروى من نهر اليرموك .

ثانياً : تحويل مجرى الأردن[1] :

وتنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر الأردن هو خطوة نحو إسرائيل

---

(١) أنظر للمؤلفة مقالة تحويل مجرى نهر الأردن ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، عدد فبراير ١٩٦٤ ، صفحة ٣٣ — ٤٤ .

الكبرى التى تمتد من الفرات إلى النيل ، إذ سيمكن إسرائيل من زيادة إنتاجها الزراعى ، الأمر الذى يقلل من حاجتها إلى استيراد المواد الغذائية ويساعد على تخفيف العجز فى ميزان مدفوعاتها . كذلك سيحقق المشروع إحياء منطقة النقب وزراعتها وهى الغاية الأساسية من المشروع ، ويمكن إسرائيل من توطين ما يقارب مليونى لاجىء يهودى جدد فى منطقة تقارب ثلثى مساحة إسرائيل بأكملها . كما أن المشروع سيمكن إسرائيل أيضاً من إحياء ميناء إيلات بحيث يصبح هذا الميناء ، بعد إحياء منطقة النقب ، ميناء مهما ومنفذاً تجارياً على البحر الأحمر له أهميته ودوره فى تسهيل مهمة التجارة الإسرائيلية عبر أفريقية ويزيد الطاقة الكهربائية وبالتالى قدرة إسرائيل الصناعية .

وقد كان هرتزل فى كتابه « الدولة اليهودية » هو أول من وضع أسس هذا المشروع . ثم عاونت الحكومة الأمريكية المنظمات الصهيونية بإرسال « والتر كلاى لودرميلك » خبير مقاومة انهيار التربة ، فأرسلته إلى فلسطين عام ١٩٣٨ لدراسة عوامل انهيار التربة هناك . وقد درس الإمكانيات المائية وبعد ذلك خرج بمشروع كبير : أولا لتحويل الأردن من الداخل إلى الساحل عن طريق تحويل مياه نهر الأردن العلوى من حوضه الطبيعى إلى المنطقة الساحلية بفلسطين ومحاولة نقله إلى منطقة النقب ، وثانياً بقذف ماء البحر من الساحل إلى الداخل عن طريق الإستفادة من السقوط الناشىء من تحويل مياه البحر الأبيض المتوسط عن طريق نقل مياهه فى نفق يتصل بقناة طولها بضعة عشر كيلو متراً تبدأ من حيفا ، مخترقة السهول الوسطى حتى مساقط البحر الميت المحافظة على مناسيبه فى توليد قوة كهربائية هائلة ينتفع بها فى تعمير فلسطين كوطن قومى للصهيونية . وظهرت توصياته فى كتابه المعروف باسم « فلسطين أرض الميعاد » والذى طبع لأول مرة عام ١٩٤٤ . وتحويل مياه نهر الأردن العلوى مبنى على الإستيلاء على مياه نهر الحاصبانى وبانياس والليطانى من الأراضى العربية بالإضافة إلى مياه الدان وينابيع الحولة بفلسطين .

وتبعه مشروع هيز سنة ١٩٤٥ ، وهو رئيس بعثة أمريكية عهدت إليها الوكالة اليهودية بدراسة الموضوع لتقدير الإمكانيات الفنية والإقتصادية ، ودرست البعثة المشروع دراسة تفصيلية وانتهت إلى وضع تقرير واف عن تفاصيل المشروع ومراحله ونفقاته . وثارت ثائرة العرب خاصة وأن تحويل مجرى النهر يعنى القضاء على حياة الأردن . وحاول الأمريكيون التوفيق بين رغبات إسرائيل وحقوق العرب بمشروعات تعمل على توزيع مياه الأردن بين الأردن وسوريا وإسرائيل ولكنها كلها مشروعات تحيزت إلى إسرائيل ، ولهذا رفضها العرب .

وأهم هذه المشروعات هو مشروع جونسون ، الذى حمله إلى البلاد العربية مبعوث إيزنهاور جونسون فى أكتوبر ١٩٥٣ . وأهم أهداف هذا المشروع هو إحباط المقاطعة الإقتصادية المفروضة على إسرائيل وإيجاد تقارب بين العرب واليهود وتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج بلادهم . وقد لاحظت اللجنة الفنية العربية التى كونتها جامعة الدول العربية لدراسة المشروع ، الذى وضع على أساس إهمال الحدود السياسية بين البلاد فى حوض الأردن وروافده رغم أهميتها ، ما يأتى :

أولا : أن مبدأ تخزين مياه اليرموك فى بحيرة طبريا خطير لوقوع البحيرة تحت إشراف السلطات الإسرائيلية .

ثانياً : يلقى المشروع عبء تعلية السدود وزيادة التخزين على الحكومتين السورية والأردنية .

ثالثاً : أن إنشاء محطة لتوليد القوة الكهربائية من مياه نهر الحصبانى فى أراضى يهودية ، يحرم لبنان من الإستفادة منها ، كما أن المشروع يحرم الأراضى اللبنانية من أية سقاية من نهر الحاصبانى بعد إنشاء سد عليه ونقل مياهه إلى المنطقة اليهودية .

رابعاً : كما يحرم المشروع سوريا من الإستفادة من مياه بانياس والدان وتل القاضى فى رى أى مساحة من الأراضى .

وقد قدمت اللجنة الفنية العربية مشروعاً يرمى إلى استغلال مياه نهر اليرموك ومياه الأردن وروافده شمال بحيرة طبريا وجنوبها واستغلال مياه الآبار والوديان ، وأوصت بإنشاء سدود وأنفاق تحويلية على مجرى الحصبانى فى لبنان وإنشاء محطة لرفع مياهه إلى السهول المرتفعة لرى الأراضى اللبنانية والسورية معاً وتحويل مياه نهر بانياس فى سوريا إلى الأراضى المقابلة ، وبسرعة إنجاز قناة الغور الشرقية فى الأردن .

وقد صدر هذا المشروع على أساس مراعاة الحدود السياسية بين البلاد الواقعة فى حوض هذه الأنهار ، بحيث يكفل لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع برى الأراضى الصالحة للزراعة الموجودة فعلا فى مناطق منابع وأحواض هذه الانهار ، مع استفادتها بما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها .

ويشمل المشروع العربى ما يأتى :

١ — استغلال ميــاه نهر اليرموك لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربائية .

٢ — استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية فى أغراض الرى وتوليد القوى الكهربائية .

٣ — استغلال مياه نهر الأردن وروافده جنوب بحيرة طبرية .

٤ — استغلال مياه الوديان والآبار .

ففى لبنان :

إنشاء سد تحويلى على مجرى الحصبانى وفتح نفق تحويلى ما بين السد ووادى الليطانى ، وذلك لجر مياه الحصبانى إلى الليطانى فى الأراضى اللبنانية . وقد قدرت النفقات بحوالى ٦ مليون ليرة لبنانية والمدة اللازمة للتنفيذ تتراوح مابين ١٨ و ٢٤ شهراً .

وكذلك إنشاء محطة ضخ على مجرى الحصبانى عند نبع الوزانى لرفع مياهه إلى السهول المرتفعة لرى الأراضى اللبنانية والسورية وقدرت النفقات بحوالى ثلاثة ملايين ليرة لبنانية والمدة سنتان .

وفى سوريا :

تحويل مياه نهر البانياس إلى الأراضي المقابلة وذلك عن طريق قناتين : قناة غربية وأخرى جنوبية . وقد قدرت نفقات المشروع بحوالى ٨ مليون ليرة سورية و ١٢ مليون ليرة سورية لمد المشروع حتى مجرى نهر اليرموك .

وفى الأردن :

سرعة إنجاز قناة الغور الشرقية لتحويل مياه اليرموك وقطعها عن محطات الضخ القائمة فى المنطقة المحتلة وكذلك التعجيل بتخزين مياه نهر اليرموك .

وقد قدرت اللجنة الفنية العربية أن تنفيذ هذه المشروعات من جانب الدول الثلاث سوف يحرم إسرائيل من ١١٠ مليون متر مكعب من نهر مياه نهر الحصبانى ومثلها من نهر بانياس .

بيد أن الدول العربية أهملت تنفيذ توصيات الجامعة بهذا الشأن . واستقلت الأردن بتنفيذ مشروعها الخاص بقناة الغور الشرقية بمساعدة النقطة

الرابعة ، كما ابتدأت إسرائيل من ناحيتها فى تنفيذ مشروعها الخاص بالتحويل على مرحلتين بمساعدة أمريكا .

ثالثاً : الوضع القانونى لقيام إسرائيل بتحويل مجرى الأردن :

ونظراً لفشل مشروعات التوفيق بين الدول العربية وإسرائيل ، فلابد لنا من الرجوع إلى القواعد الدولية العامة ومعرفة ما تتضمنه من قواعد تحكم موضوع تحويل مجرى الأنهار . وسواء نظرنا إلى مشكلة تحويل نهر الأردن بوصفه عملا من أعمال السيادة تقوم به حكومة شرعية للبلاد أو بوصفه عملا صادراً عن هيئة غير شرعية اغتصبت السلطة من أصحابها الحقيقيين فالأحكام الدولية التى تحكم هذا الموضوع واحدة . وتلزم القواعد الدولية من بيده السلطة والأمر على الإقليم بمجموعة من القيود تحد من حريته فى التصرف أو الإضرار بجيرانه . والقواعد الدولية العامة الخاصة بالجوار قواعد عامة ملزمة تعارفت عليها الدول ، وتتضمن مجموعة من الإلتزامات تقع على عاتق كل جماعة ، وأهم هذه الإلتزامات :

أولا : الإلتزام بالإمتناع عن فعل كل ما من شأنه الإضرار بأقاليم الدول والجماعات المجاورة . وهذا الإلتزام بالمنع يغطى أعمال من بيده السلطة وكذلك أعمال الأشخاص الموجودين على الإقليم ، وعلى السلطة الحاكمة إتخاذ الإجراءات الإيجابية اللازمة لمنع وإيقاف الأعمال الضارة . وقد أكدت هذا الالتزام محكمة العدل الدولية فقررت التزام الدولة بالسهر على منع استخدام أقاليمها للاضرار بدولة أخرى .

ثانياً : مسئولية الجماعة عن الأضرار التى أصابت الدول الأخرى من الأفعال الضارة التى وقعت على أقاليمها بشرط أن تكون هذه الأضرار من الجسامة بحيث تعرض مصالح الدول الأخرى للخطر . وتقدير الجسامة يتوقف

على مجموعة من العوامل تخضع لظروف كل حالة على حدة . وينتج عن ذلك مسئولية الدولة والتزامها بتعويض الدول التى أصابها الضرر . وتحكم مسئولية الدولة هنا القواعد العامة المقررة للمسئولية الدولية .

ولا يجوز الإحتجاج هنا بأن ميثاق الأمم المتحدة قد أعطى للجماعات الحق فى استخدام مصادر الثروة الطبيعية الموجودة على إقليمها . ذلك أن هذا لا يعفيها من القواعد العامة الخاصة بالمسئولية عن الأعمال الضارة . وللدول التى أصابها أو سيصيبها الضرر الحق فى الإعتراض على العمليات الضارة .

ولعل أهم قاعدة من قواعد حسن الجوار هى القاعدة التى تقرر منع تغيير الظروف الطبيعية أو الوضع الموجود إذا ترتب على ذلك الإضرار بدولة أخرى. وبالتالى فالسلطة الحاكمة لا تستطيع القيام بالأعمال التى يترتب عليها تغيير مجرى النهر الدولى — أى النهر الذى يجرى فى أقاليم أكثر من دولة — أو تحويله تحويلا كلياً أو جزئياً أو تعديل نقطة مروره فى إقليم الدولة المجاورة . وقد أقرت هذه القاعدة مجموعة من الإتفاقيات والأحكام القضائية والفقهاء على إختلاف جنسياتهم . فأكدها معهد القانون الدولى فى اجتماعه بمدريد عام ١٩١١ ، كما بحثها المؤتمر الثانى للمواصلات والنقل الذى انعقد فى جنيف عام ١٩٢٣ لتنظيم استخدام القوى المائية فى الأنهار الدولية ، وأقر بشأنها اتفاقية أبرمت فى ٩ ديسمبر من نفس السنة جاء فيها أن تحتفظ كل دولة فى حدود القانون الدولى ، بالحرية فى أن تقوم على إقليمها بجميع الأعمال التى تراها ملائمة لاستخدام القوى المائية ، مالم تكن هذه الأعمال من شأنها أن تمس إقليم دولة أخرى أو كان يترتب عليها أضرار جسيمة بدولة أخرى ، وفى هذه الحالة يتعين قبل تنفيذها التفاوض بين الدول التى يهمها الأمر للوصول إلى اتفاق بشأنها . وقد أقر نفس الرأى المؤتمر الأمريكى السابع المنعقد فى مونتفيديو فى ١٩٣٣/١٢/٢٤ بناء على اقتراح تقدمت به اللجنة الدائمة لتجميع القانون الدولى ، خلاصته أنه يجب دائماً لإستغلال الأنهار الدولية فى أغراض صناعية

أو زراعية الإتفاق بين الدول المجاورة . كما تضمن التقرير الخاص بالأنهار الدولية، الذى قدم لمعهد القانون الدولى فى إجتماعه بسالسبورج عام ١٩٦١ ووافق عليه المعهد، القواعد التالية :

١ — لكل دولة الحق فى أن تنتفع بمياه النهر الدولى التى تمر بإقليمها فى حدود القيود التى يقررها القانون الدولى العام والقانون الإتفاقى والقيود المثبتة فى المواد الأخرى من المشروع .

٢ — لكل دولة الحق فى الإنتفاع بمياه النهر التى تمر فى إقليمها بشرط احترام حقوق الدول الأخرى فى الإنتفاع بمياهه .

٣ — فى حالة تعارض صور الإنتفاع المختلفة يجب توزيع وسائل الإنتفاع توزيعاً عادلا عن طريق تقدير الحاجات المعنية لكل دولة .

٤ — تمنع كل صور الإنتفاع التى يكون من طبيعتها تعديل أو تغيير طبيعة المياه مما يكون له أثره فى الاضرار بحق دولة أخرى فى الانتفاع بالمياه .

ونخلص من كل ذلك إلى أن العرف قد استقر على مسئولية صاحب السلطة من الأعمال الضارة التى يقوم بها . وقيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن عمل ضار غير مشروع بالتالى ، يعطى للدول العربية الحق فى الاعتراض على تنفيذه . وميثاق الأمم المتحدة يفرض على الأعضاء فض منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية ، وتطبيقاً لذلك قامت سوريا بعرض موضوع تحويل مجرى نهر الأردن على مجلس الأمن فى شكواها من قيام إسرائيل بتجفيف مياه نهر الأردن جنوب جسر بنات يعقوب فى المنطقة المجردة من السلاح بما يتعارض مع اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية الموقعة فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ . واعترضت روسيا وقتها على مشروع تقدمت به انجلترا وفرنسا

والولايات المتحدة وتحيزت فيه بشكل واضح للمصالح الإسرائيلية ، ومازالت شكوى سوريا معلقة حتى الآن[1] .

وأمام قصور الأمم المتحدة — خاصة لتأييد الدول الغربية لإسرائيل — فى حل المشكلة ، وجدت الدول العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ضرورة القيام بعمل إيجابى مشترك فى ظل الجامعة العربية التى اعترفت بفلسطين فى ملحق ميثاق الجامعة ، وأعطت بذلك لفلسطين مكانها ، وبالتالى فالجامعة تختص بالنظر فى مصالح فلسطين والحفاظ على حقوقها . ووجود إسرائيل فى حد ذاته عدوان صارخ على حق شعب فلسطين ، وقيامها بتحويل مجرى نهر الأردن عدوان أيضاً على حقوق الدول العربية المجاورة تهدف به إسرائيل إلى التوسع الإقليمى فيما بعد . كما يترتب عليه الأضرار المباشرة التالية :

١ — حرمان المجرى الرئيسى لنهر الأردن من كميات ضخمة من المياه مما سيتسبب عنه زيادة نسبة الملوحة فى بحيرة طبريا ونهر الأردن جنوب البحيرة مما سينتج عنه إضرار بالأراضى العربية فى غور الأردن .

٢ — قيام إسرائيل بنقل كميات وفيرة من مياه النهر خارج حوضه مما يؤدى إلى الأضرار بأصحاب الحق الشرعى فى هذه المياه .

والمادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية تعطى لمجلس الجامعة سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لدفع صور العدوان أو التهديد به التى يكون محلها دولة عربية . وقد أغفل ميثاق الجامعة تعريف العدوان . وقد استقر العمل الدولى على ترك تعريف العدوان للسلطة التقديرية للمجالس المختصة بقمع العدوان . وتعريف العدوان ليس بالأمر السهل ، وقد كانت المبادىء الدولية التقليدية تشترط العدوان المسلح . غير أن التطور الدولى قد أدى إلى التوسع فى تفسير معنى العدوان حتى أصبح ينطبق على الأعمال العدوانية المباشرة وغير المباشرة

---

(١) أنظر مقالة تحويل مجرى الأردن ، للمؤلفة ، ص ٤٢ .

بل وعلى صور الإستغلال المختلفة التى قد تقوم بها بعض الجماعات . ورغم أن ميثاق الجامعة العربية لم يتضمن النص على التدابير اللازمة لمواجهة الأعمال العدوانية ، إلا أنه مما لاشك فية أن لمجلس الجامعة السلطة التقديرية المطلقة فى إختيار التدابير التى يراها كفيلة بحماية الصالح الدولى العربى حتى ولو وصلت إلى حد استخدام القوة المسلحة .

رابعاً : قرارات مؤتمر القمة لسنة ١٩٦٤ :

وأمام الخطر الماثل ، ظهرت ضرورة التضامن لمواجهة الأخطار الإقتصادية والسياسية التى تتعرض لها البلاد العربية . وهو مادفع برئيس الجمهورية العربية المتحدة إلى توجيه الدعوة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ فى خطابه فى مدينة بور سعيد إلى عقد اجتماع لملوك ورؤساء الدول العربية لبحث الموقف الذى تواجه به المؤامرات الإسرائيلية لتحويل مجرى الأردن وذلك لمواجهة الموقف على مستوى المسئولية العربية ، والمصلحة العربية والشرف العربى جميعاً .

واجتمع مجلس الملوك ورؤساء دول الجامعة العربية بمقر الجامعة فى الفترة من ١٣ — ١٦ يناير سنة ١٩٦٤ ، وتدارس التهديدات وأعمال العدوان المتصلة التى مارستها إسرائيل منذ إخراجها الشعب العربى الفلسطينى من وطنه ، وقيامها قوة احتلال استعمارية لأراضيه ، تمارس التمييز العنصرى ضد الأقلية العربية ، وتتخذ سياسة العدوان والأمر الواقع قاعدة لها ، وتصر على التنكر لقرارات الأمم المتحدة المؤكدة لحق هذا الشعب الطبيعى فى العودة إلى وطنه ، وتستهين بالإدانات المتكررة التى سجلتها عليها أجهزة المنظمة العالمية .

وبعد أن بحث المجلس ما أوشكت عليه إسرائيل من القيام بعدوان خطير جديد على المياه العربية بتحويل مجرى نهر الاردن والإضرار البالغ بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه ، استهدافا منها لتحقيق المطامع التوسعية الصهيونية بجلب المزيد من قوى العدوان ، وإقامة مراكز تهديد أخرى لأمن البلاد العربية

وتقدمها وسلام العالم ، واتخذ المجلس — قياماً بواجب الدفاع المشروع وإيماناً بحق الشعب العربى الفلسطينى المقدس فى تقرير المصير ، مجموعة من القرارات العملية اللازمة لإتقاء الخطر الصهيونى الماثل ، سواء فى الميدان الدفاعى أو فى الميدان الفنى ، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره ، قرر فيها :

أولا : إنشاء قيادة عربية موحدة للجيش العربى الموحد تنظم وتنسق التعاون بين الجيوش العربية على أساس موحد وترسم خطط مواجهة المواقف الطارئة وما بعدها وتضع أهدافاً محددة للقوة والتسلح ، وتضع البرامج التى تساعد بعض الدول العربية المحيطة بإسرائيل على استكمال استعدادها الحربى لمواجهة أى عدوان وعلى الأخص سوريا ولبنان والأردن . وقرر المؤتمر وضع ميزانية لتسليح هذه الدول تقدم من جميع الدول العربية مقدارها ١٥ مليون جنيه كل سنة تدفع الكويت ٥ ملايين جنيه ، وتقدم الجمهورية العربية المتحدة ٣ ملايين جنيه وكذلك السعودية وتدفع العراق مليون جنيه ونصف وتتعاون بقية البلاد العربية على دفع الباقى . كل ذلك لحماية البلاد العربية والمشروعات العربية القائمة بها ولمواجهة المضاعفات التى قد تعقبها .

ثانياً : إقامة كيان فلسطينى يكون طليعة العودة ، باعتبار أن قضية العودة هى الأساس والأصل فى المعركة الممتدة ، ينظم شعب فلسطين سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . وفى ٢٩ مايو ١٩٦٤ أعلن المؤتمر القومى الفلسطينى المنعقد فى مدينة القدس والذى حضره ٤٥٠ مندوب عن أبناء فلسطين فى مختلف الآفاق العربية وفى العالم الخارجى مولد منظمة التحرير الفلسطينية كقيادة معبئة لقوى شعب فلسطين لخوض معركة التحرير . وانتخب السيد أحمد الشقيرى ، ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية ، رئيساً للمنظمة ، كما قرر وضع ميثاق قومى للشعب الفلسطينى. وقام المؤتمر بإرسال برقية إلى يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغه فيه بمولد المنظمة . وتقوم منظمة التحرير على أساس تنظيمين : أحدهما شعبى له لجان

فى مختلف الأقطار العربية لتحقيق أغراض المنظمة ، وثانيهما عسكرى عن طريق فتح معسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطينى رجالا ونساء ، « وبصورة إلزامية ودائمة تهيىء كل فرد منهم لأن يكون على مستوى معركة التحرير . فالمعركة لن تكسب إلا فى فلسطين وبقوة السلاح » ، وكذلك بالتوسع فى إلحاق الشباب الفلسطينى بالكليات العسكرية العربية وفى البلاد الصديقة وتطبيق نظام المقاومة الشعبية وإنشاء جهاز عسكرى تكون له القيادة[1] . وذلك حتى يتولى الشعب الفلسطينى أمر قضيته وليتمكن من تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية كاملة . وقد حاولت المنظمة إنشاء حكومة لفلسطين ، غير أنها قابلت صعوبات جمة وضعتها فى مشاكل مع بعض البلاد العربية . وعرضت هـذه الصعوبات وبحثت أمام مؤتمر القمة العربى الثانى الذى انعقد بالإسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ . وقام المؤتمر الأخير بالموافقة على الكيان الفلسطينى بالإجماع وبدون تحفظات واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها قائدة للنضال الوطنى لشعب فلسطين ، كما اعتمد قرار المنظمة بانشاء جيش لتحرير فلسطين .

ثالثاً : إقامة مشروعات على نهر الأردن للاستفادة من المياه العربية لصالح الأرض العربية ، وإنشاء هيئة خاصة للاشراف على تنفيذ المشروع العربى لاستخدام مياه نهر الأردن للتنمية فى البلاد العربية . وتضم الهيئة خبراء الدول الأربع المضيفة للاجئين على أن يبدأ العمل فى المشروع فى شهر مايو ١٩٦٤ ويستمر لمدة ١٨ شهراً . وتم فعلا تأليف جهاز فنى أطلق عليه اسم الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن وروافده وحجزها عن المنطقة المحتلة .

وتتكلف المشروعات العربية العاجلة للاستفادة من تمويل مياه الأردن ٦ ملايين ، ٢٥٠ ألف جنيه تدفع من الرصيد المالى الذى تساهم فيه الدول العربية

---

(١) الاهرام ١٩٦٤/٦/٣ .

سنوياً للانفاق منه على تنفيذ هذه المشروعات . ويتم تمويل صندوق دول المؤتمر على أساس الدخل العام لكل دولة وأساس عدد السكان .

وأصدر مجلس الهيئة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤[١] قراراً ببدء تنفيذ تحويل الروافد العربية لنهر الأردن فى داخل البلاد العربية فى كل من الأردن وسوريا ولبنان ، كما أصدر تعليماته إلى كل سلطة محلية فى الدول الثلاث باعطاء الأمر إلى المقاولين لبدء العمل فى المشروعات العربية .

وبدأ المقاولون والعمال العرب فعلا فى الأعمال التنفيذية للمشروع فى كل من هذه البلاد .

وفى اجتماع مجلس رؤساء الحكومات العربية الثالث فى القاهرة فى الفترة من ٩ إلى ١٢ يناير ١٩٦٥ اتخذ المجلس ٨ قرارات سرية تتصل بخطط استثمار روافد نهر الأردن فى البلاد العربية ، وقرر فيما يتعلق بتنفيذ هـذه المشروعات ضرورة مضاعفة خطط التنفيذ لاختصار المدة المقررة ٦ أشهر وتنفيذ المشروع الخاص بإقامة محطة الوزانى فى الأراضى اللبنانية ، وأن يستفاد جزئياً من المرحلة الأولى التى تنتهى فى نهاية العام الحالى ، على أن يتم باقى المشروعات فى منتصف عام ١٩٦٦ ، وكان مقدراً لها أن تتم فى نهايته ، وأن يتم العمل فى مشروع سد المخيبة فى خلال عام ١٩٦٧ (وهو مشروع جديد أضافته الهيئة العليا لمشروعات نهر الأردن) .

رابعاً : أن تنفذ الدول العربية على الفور خطة نشاط سياسى عربى موحد ، واسع المدى يهدف إلى بذل الجهود الموحدة لشرح القضية الفلسطينية أمام الرأى العام العالمى ، وإعادة النظر فى تنظيم العلاقات العربية بالدول على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد مطامع الصهيونية . وتمثلت هذه الجهود فى رحلات وزراء الخارجية إلى العالم . وقامت الجمهورية العربية المتحدة

---

(١) الاهرام فى ١٩٦٤/٩/٢٦ .

بدورها كاملا فى هذا المجال ، وقام رئيس جمهوريتها بشرح هذه القضية أمام كبار الشخصيات التى زارتها ، فنى البيان المشترك عن المحادثات السياسية التى جرت بين الرئيس عبد الناصر وشواين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية تضمنت الفقرة الرابعة منه موقف الصين من الدول العربية وأعلن الجانب الصينى تأييده الكامل لشعب فلسطين فى استرداد حقوقه الشرعية وفى العودة إلى وطنه(١) .

وأكد البيان الصادر عن رؤساء الدول الإفريقية المنعقد بالقاهرة فى صيف عام ١٩٦٤ تأييده لحقوق شعب فلسطين ، كما صدر عن مؤتمر رؤساء الدول غير المنحازة فى بيانه التاريخى التأييد الكامل لحق شعب فلسطين فى استرداد أراضيه . وكل هذه البيانات لها قوة سياسية هائلة داخل وخارج الأمم المتحدة تجذب الأنظار إلى قضية شعب اللاجئين وتضمن المؤازرة والتضامن إذا ما تطورت الظروف وعرض الموضوع من جديد على الأمم المتحدة .

هذا وقد كان لقرارات مؤتمر القمة الأول أثرها الكبير فى النطاق الدولى ، كما كان لتعهد الدول العربية والتزامها بترتيب علاقاتها السياسية والاقتصادية مع غيرها من الدول على أساس موقف هذه الدول من الحقوق العادلة والمشروعة لشعب فلسطين ، قيمة كبرى جمعت الدول العربية ووحدت بينها وأدت بها إلى تأييد الجمهورية العربية المتحدة فى موقفها خلال الأزمة المصرية — الألمانية الناجمة عن افتضاح مؤامرة هدايا السلاح لاسرائيل وما أعقبه من إعلان اعتراف ألمانيا الغربية بها ووقفها للتعامل الاقتصادى مع الجمهورية العربية المتحدة . فقد اجتمع مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى ١٢/٣/١٩٦٥ لدراسة التوصيات التى قدمتها لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب فى اجتماعهم يوم ٩

---

(١) أنظر عدد الأهرام الصادر فى ٢٢/١٢/١٩٦٣ .

من نفس الشهر . وتدارس المجلس الموقف الناجم عن القرارات التى أصدرها مستشار ألمانيا الغربية يوم ٧ مارس وماانطوت عليه من تحد سافر للدول العربية والتزام حكومة ألمانيا الغربية بخدمة المخطط الاستعمارى الصهيونى فى الشرق الأوسط ودعم الأعمال العدوانية الاسرائيلية على الدول العربية ، والتدخل فى مسئولية الدول العربية عن كفالة الأمن والسلام فى منطقتهم وفى الدفاع ضد كل محاولة للعدوان عليهم . وقرر المجلس سحب جميع السفراء العرب من بون فوراً ، وقطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا الغربية حالة قيامها بإنشاء علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، وإعلان التضامن مع الجمهورية العربية المتحدة فى مواقفها من ألمانيا الغربية ، ولجوء الدول العربية إلى قطع علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا الغربية فى حالة إصرارها على اتخاذ أى موقف عدائى من أية دولة عربية . وقرر اجتماع اللجنة السياسية منضما إليها وزراء الاقتصاد لتقرير هذه المقاطعة وتحديد مداها وتعيين طرق تنفيذها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك . كما أكد المجلس ماورد فى مؤتمرات القمة العربية المتتالية من أن تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية سيتم على أساس مواقفها من فلسطين . وإذا كانت قلة من الدول العربية قد تحفظت على هذه القرارات فذلك يرجع — بلا أدنى شك — إلى قلة وعى وشعور المسئولين فى هذه البلاد بعظم الأخطار المحيقة بالبلاد العربية ، والتى تشكل إسرائيل الجانب الأكبر منها بوصفها جماعة أقامها الاستعمار لتقطع وحدة الأرض العربية وامتدادها ، وتكون قاعدة لتهديدها تمتص أولا بأول قواها حتى لا تترك فى النهاية إلا البقايا المؤسفة .

خامساً : وفى النهاية قرر مؤتمر القمة إنشاء هيئة خاصة مكونة من ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء ، ومعهم ممثل فلسطين فى الجامعة العربية ، لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة ، على أن تضع تقارير شهرية الى الملوك والرؤساء عن

سير التنفيذ . وتتولى هذه الهيئة ، إلى جانب المتابعة ، عملية تنسيق النشاط السياسى العربى على كل الجهات ليـكون له أبعد التأثير الممكن .

ومما لاشك فيه أن قرارات مؤتمر القمة العربى (يناير ١٩٦٤) لها أهميتها البالغة الخطورة فى الميدان الدولى ، وهى قرارات وضعت فيها الدول العربية وسيلتين لضمان سلامة حقوق شعوبها وأمنها :

الوسيلة الأولى : اتخاذ تدابير لا تتطلب استخدام القوة المسلحة بأن قابلت الفعل بمثله طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل . وهو ما دفعها إلى البدء فى المشروعات العربية وتحويل مجرى البانياس والحصبانى لمقابلة عمل إسرائيل غير المشروع .

فإذا علمنا أن مجموع مياه النهر من منبعه إلى مصبه فى البحر الميت هى حوالى ١٨٨٠ مليون من الأمتار المـكعبة وأن إسرائيل تنوى الإنتفاع بحوالى ٧٠٠ مليون متر مكعب من المياه التى يمكن استعمالها ، وإذا ما لاحظنا أن كمية المياه التى تدخل نهر الأردن من فلسطين المحتلة تبلغ ٢٣ ٪ من مجموع ما يدخل النهر من مياه ، وأن الباقى ينبع من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن لوضح لنا أن فعالية الإجراء المشترك ستحقق الغاية المرجوة منه . خاصة وأنه عمل يدخل فى سلطة الجامعة وتطبيق مباشر لقواعد المعاملة بالمثل عند استحالة الوصول إلى حل للنزاع . وهو أيضاً عمل لايتعارض مع سلطاتها كمنظمة إقليمية تعمل فى ظل نظام الأمن الجماعى الذى أتى به ميثاق الأمم المتحدة .

الوسيلة الثانية : إقرار استخدام القوة لمقاومة استمرار إسرائيل فى مشروعها أو تعرضها للمشروعات العربية باعتباره مقـدمة وتحضيراً لأعمال عدوانية جديدة على حقوق الشعب العربى وعلى أمن وسلامة الدول العربية . ولاشك أن الجامعة العربية فى حل من ضرورة استئذان مجلس الأمن قبل القيام بهذه العمليات ، كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٥٣ من ميثاق الأمم

المتحدة . فنحن نرى أن العمليات العسكرية التى قد تقوم فى ظل جامعة الدول العربية فى هذه الحالة لاتستند على أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالتنظيمات الإقليمية والتى تقرر ضرورة استئذانها لمجلس الأمن قبل القيام بمثل هذه العمليات . بل نحن نؤسس القرارات التى قد تتخذها الجامعة العربية فى هذه الحالة على أحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التى تعطى للدول الأعضاء الحق ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع الشرعى عن نفسها فى حالة وقوع العدوان . والعدوان الإسرائيلى وجد فى الماضى ويوجد فى الحاضر وسيوجد فى المستقبل طالما ظلت إسرائيل وطالما سندتها الدول الغربية . والنصوص المرنة التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة تسمح للدول الاعضاء باتخاذ الإجراءات التى تراها خاصة وأن الدول العربية لاتستطيع الاعتماد فعلا على الأمم المتحدة حالياً لإيجاد المخرج من النزاع . فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الأمم المتحدة بفرعيها — مجلس الامن والجمعية العامة — قد سبق لها إصدار مختلف القرارات طالبة من إسرائيل تنفيذها ولم تقم الأخيرة بذلك ، فما لا شك فيه أن للدول العربية — خاصة بعد أن ثبت فشل الامم المتحدة فى حل قضيتها حلا سلمياً — الحق فى الحصول والدفاع عن حقوقها بكل الطرق الممكنة التى ينص عليها القانون الدولى التقليدى . والدول العربية فى هذه الحالة — حالة استخدامها صور القوة المختلفة للدفاع عن حقوقها — تقوم بعمل مشروع لايحرمه ميثاق الأمم المتحدة .

فنظام الأمن الجماعى الذى يتضمنه الميثاق يثير فى الذهن — وللأسف — صورة نظام توازن القوى الأوروبى . فهو نظام راعى عدم المساواة الفعلية بين الدول الأعضاء وخص مجلس الأمن وبالتالى الدول الكبرى بسلطة التقرير ، وترك الدول الصغيرة وحيدة فى المجتمع الدولى تتقاذفها التيارات المختلفة وتصارع قوى الضغط للابقاء على وجودها . فأهمل النص على حماية السلم والأمن الفردى

لكل دولة وتركها أمام أكبر خطر ممكن لها مواجهته وهو عدوان إحدى الدول الكبرى أو دولة صغرى تماشى سياسة دولة كبرى. والدول الصغرى محقة إذا ماساءلت نفسها عن قيمة نظام أمن يخلو من الضمانات الدستورية اللازمة ، خاصة إذا أعطى مجلس الأمن لنفسه ، وبتكوينه الحالى ، سلطات واسعة فى التفسير . والقول بأن مجلس الأمن طبقاً لميثاق الأمم المتحدة هو السلطة التنفيذية العليا فى المجتمع الدولى القانونى ، أمر يجب التحرز من قبوله على إطلاقه ، فطالما ظل نظام الأمن إختيارياً فإنه لن يتمتع بخواص السلطات البوليسية الوطنية فى النظم الداخلية مما يسمح للدول أن تتخذ الإجراءات التى تراها لصيانة حقوقها ومصالحها ، سواء بمفردها أو بالإشتراك مع غيرها ، إذا ما فشل مجلس الأمن وبالتالى نظام الأمن الجماعى فى إيجاد الحل للنزاع .

أما عن الجمعية العامة ، وخاصة بعد أن أصدرت قرار الاتحاد من أجل السلم ، فإنها للأسف — وحتى ولو نجحت الدول العربية فى إقناعها بعدالة قضيتهم — لاتتمتع بسلطة إصدار القرارات الملزمة . ومن تجارب إسرائيل السابقة نستطيع أن نقرر أنها طالما أيدتها الدول الكبرى ، فإنها لن تنصاع إلى توصيات هذه الهيئة . غير أن الجمعية العامة ، وبعد أن زادت الدول المتحررة فيها ، وبعد أن زاد تأثيرها الأدبى أيضاً ، قد تكون وسيلة إيقاظ الضمير العالمى تجاه مأساة شعب فلسطين .

ولهذا فقرارات مؤتمر القمة مضمونها قوى وكبير ، وتضع أمامنا صورة واضحة لفلسطين عربية فى مستقبل قريب .

وقبل أن نختم هذا الملحق نشير إلى رد ممثل فلسطين فى الجامعة العربية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية على البيان الذى عقبت فيه الحكومة الأمريكية ، على لسان اليكسيس جونسون الوكيل المساعد لوزارة خارجيتها على قرارات مؤتمر القمة وانحاز فيه إلى إسرائيل ، الذى حدد فيه موقف شعب فلسطين فى النقاط التالية :

١ — أن البيان الأمريكى بما أعلن من عزم الولايات المتحدة على التدخل العسكرى فى شئون الشرق الأوسط تحت ستار حماية السلم ، فيه اعتداء على ميثاق الأمم المتحدة . ذلك أن الأمن الدولى ليس من حق أمريكا ولكنه من حق المنظمة الدولية ، ولا تستطيع أمريكا أن تنصب نفسها وصياً على الأمن الدولى .

٢ — أن البيان الأمريكى يوحى بأن الوطن العربى أصبح منطقة نفوذ تابعة لأمريكا ، وهذا ما ترفضه الأمة العربية بأسرها .

٣ — ليس هناك ما يشير اليه البيان من اتفاق بين أهداف أمريكا ومصالح شعوب الشرق الأوسط ، فأهداف أمريكا تمثلت فى قيام اسرائيل والعمل على بقائها ومساعدتها بالسلاح والمال .

وهو نفس الموقف الذى اتخذته أمريكا أخيراً فى أعقاب الأزمة الألمانية ـ المصرية حين صرحت بعزمها على ضمان مركز إسرائيل فى الشرق الأوسط وتزويدها بالسلاح بدلا من ألمانيا الغربية .

المبحث الثالث

خليج العقبة

تمهيد :

يقع خليج العقبة فى وسط العالم العربى ، وهو يكون الذراع الشمالى الشرقى

---

(١) أنظر القانون الدولى العام فى وقت السلم لحامد سلطان ، ١٩٦٥ ، والقانون الدولى العام لعلى صادق أبو هيف ، ١٩٦١ ، ومبادىء القانون الدولى العام لمحمد حافظ غانم ، ١٩٦٣ ، وبحث عن الوضع القانون لخليج العقبة ومضايق تيران ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٥٧ ، ومقالة الجمهورية العربية المتحدة ، وخليج العقبة ، للمؤلفة ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، عدد يونيو ١٩٦٤ ، صفحة ٨٩ .

للبحر الأحمر ، ويبلغ عرضه فى أوسع منـاطقه ١٧ ميلا بحرياً ولا يزيد اتساع مدخله عن تسع أميال . ويوجد عند كتفى الخليج ، عند مدخله فى الجنوب ، أرخبيل صغير يشتمل على حوالى ٣٠ جزيرة صخرية صغيرة كانت تابعة كلها للمملـكة العربية السعودية . وهــذه الجزر تجعل المنطقة الصالحة للملاحة أقل من ذلك بكثير . وتقع المضايق فى مدخل الخليج عند التقائه بالبحر الأحمر ، وفى هذه المنطقة تقع جزيرة تيران فتجعل للخليج فتحتين : إحداهما من ناحية الساحل المصرى ويبلغ اتساعها نحو أربعة أميال وبها ممران صــالحان للملاحة تفصل بينهما مجموعة من الصخور تزيد من خطورة الملاحة ، ولذلك فإن المضيق الوحيد الذى يستعمل للملاحة هو ممر الانتربرايس على بعد ٣ر١ ميل بحرى تقريباً من شاطىء الجمهورية العربية المتحدة ، وعرضه الصالح الملاحة ٣ر٠ ميل بحرى وبه علامات إرشاد ملاحية ولا يمـكن عبوره إلا نهاراً ويمـكن للسفن الـكبرى المرور فيه . وتقع جزيرة صنافير فى مدخل الخليج على بعد ميلين شرق جزيرة تيران ، والمنطقة الواقعة بين الجزيرتين قليلة الاستعمال ، ويصدق هذا أيضاً على المنطقة الواقعة بين جزيرة تيران والساحل السعودى بسبب وجود بعض الصخور التى تعوق الملاحة . والممر الصالح للملاحة يقع قرب الساحل المصرى فى منطقة رأس نصرانى وشرم الشيخ .

وقد كان خليج العقبة تضمه دولة واحدة لعدة قرون ، وظل خليجاً وطنياً حتى مطلع القرن الحالى . فقد باشر العرب سيادتهم على الخليج بدون منازعة ألف عام . وبعد أن وقع العرب تحت السيطرة التركية سنة ١٥١٧ باشرته الأخيرة بصفتها صاحبة السيادة على البلاد العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم استردت الدول العربية سيادتها على الخليج بعد انفصــالها عن الدولة العثمانية وباشرت سيادتها عليه حتى الآن . وانتفت بذلك صفة الخليج الوطنى عن خليج العقبة إذ أصبحت شواطئه تضم ثلاث دول هى المملـكة العربية السعودية وشرق الأردن والجمهورية العربية المتحدة . إلا أنه ظل محتفظاً بطابعه التاريخى المحض

وتحولت مياهه من مياه وطنية خالصة ، إلى مياه تاريخية تخضع للسيادة المشتركة للدول الثلاث التى ورثت ما كان لتركيا من حقوق دولية . فضلا عن أن لخليج العقبة أهمية حربية واستراتيجية للعالم العربى تدعو إلى عدم اعتباره من المياه الدولية ، كما يعتبر ممراً هاماً للحجاج لبيت الله الحرام .

وقد كانت الملاحة دائماً فى الخليج مقصورة على العرب، حقيقة أن بريطانيا استخدمته للوصول إلى ميناء العقبة ، إلا أن ذلك تم بوصفها الدولة المنتدبة على الأردن . وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى قيام حرب فلسطين . فقد حدث عقب عقد الهدنة بين مصر وإسرائيل وقبيل عقد الهدنة بين إسرائيل والأردن أن احتلت قوات إسرائيل قرية « أم رشرش » على خليج العقبة (ميناء إيلات الآن) ، مخالفة بذلك نصوص اتفاقية الهدنة .

وتقدمت شرق الأردن بعدة شكاوى إلى وسيط الأمم المتحدة الدكتور رالف بانش الذى قام بإرسال نتيجة ما أجراه من تحقيق فى هذا الموضوع فى برقية لرئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٩ ورد فيها :

"It is clear on the evidence available to me as a result of the investigation by U.N. observers since 7 March that Israel have effectively occpied this area since that date. I am quite convinced that, other than those at Aqaba, any positions established in this area ... have therefore, been established contrary to the truce of 18 July 1948."

يضاف إلى هذا أن اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية الموقعة فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٩ والخريطة الملحقة بها لا تشمل على ما يؤيد أن إيلات كانت واقعة فى داخل خطوط الهدنة الإسرائيلية . وقد اعترف الإسرائيليون بذلك حين قال رئيس قواتهم فى العقبة بأن إسرائيل قد خرقت الهدنة فى سبيل تنفيذ مآرب إسرائيل السياسية التى ترمى للحصول على منفذ على البحر الأحمر عن طريق

خليج العقبة . وفى ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٢ أعلنت إسرائيل رسمياً أن إيلات أصبحت ميناء إسرائيلياً .

وعلى أثر ذلك اتفقت السلطات المصرية مع السلطات السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرتى صنافير وتيران وهما اللتان تتحكمان فى مدخل الخليج . وأقامت الحكومة المصرية مدافع شاطئية فى رأس نصرانى تسيطر على مدخل الخليج . وعقب ذلك أعلنت مصلحة الموانى والمنائر فى مصر ، بناء على موافقة وزارة الحربية والبحرية ، أن منطقة المياه الساحلية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين « رأس محمد » و « رأس نصرانى » منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها وذلك فى منشور لشركات الملاحة رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ وأرسل هذا المنشور لجميع شركات الملاحة وكذلك إلى القنصليات الأجنبية فى مصر .

وبعد العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ ، احتلت القوات العسكرية الإسرائيلية منطقة شرم الشيخ ودمرت البطارية الساحلية فى رأس نصرانى عند انسحابها من هذه المنطقة ورفضت الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ومن شرم الشيخ تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلا إذا سمح لها بحرية المرور فى مضيق تيران وخليج العقبة . وقد رفض الأمين العام للأمم المتحدة هذا الشرط وأثبته فى تقريره الذى رفعه إلى الجمعية العامة فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ . وبعد مفاوضات طويلة أعلنت جولدا مايير فى اجتماع الجمعية العامة فى أول مارس سنة ١٩٥٧ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت لها فى مذكرة أرسلتها بتاريخ ١٩٥٧/٢/١١ أن مضيق تيران وخليج العقبة هما — من وجهة النظر الأمريكية — من المياه الدولية وذلك إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية، وأنها — أى الولايات المتحدة — سوف تمارس هى ومن ينضم إليها من الدول — حقوقها فى الانتفاع بهذه المياه . وأيدت فرنسا الموقف الأمريكى . وبناء على ذلك انسحبت إسرائيل غير أن الحكومة المصرية أعلنت فى الأمم المتحدة فى

أول مارس سنة ١٩٥٧ أن تصريحات إسرائيل والدول الأخرى لا يمكن أن يكون لها أى أثر أو مساس على كامل حقوق مصر وأن انسحاب إسرائيل قد تم بدون قيد أو شرط .

فهل لمصر منع وتقييد الملاحة فى مضيق تيران ؟ للاجابة على هذا السؤال يجب بحث النقاط التالية ومعرفة ما تقضى به القواعد الدولية بخصوصها :

أولا — البحر الإقليمى والخلجان .

ثانياً — قوة الطوارىء الدولية .

ثالثاً — طبيعة العلاقة بين الجمهورية المتحدة وإسرائيل .

أولا — البحر الاقليمى والخلجان :

(ا) البحر الإقليمى يطلق على الجزء من البحر الذى يجاور إقليم كل دولة وتمتد بالتالى اليه سيادتها . فلكل دولة بحرية تجاه سواحلها مصالح حيوية يجب أن تتولى حمايتها ضد الأخطار التى قد تتعرض لها من البحر . والسواحل حدود للدولة فى طريق كل الدول وبالتالى فهى منطقة هجوم محتمل يجب تجهيزها بوسائل دفاعية دائمة ، ولا يكون هذا الدفاع فعالا إلا إذا سيطرت الدولة على مسافة معينة من المياه المتاخمة لسواحلها . وقد أخذت الدول قديماً بامتداد البحر الإقليمى إلى المدى الذى تستطيع حمايته ولما كانت أقصى نقطة تصل إليها قذيفة المدفع قديماً هى ثلاثة أميال بحرية ، استقرت الدول على الأخذ بحد ثلاثة أميال للبحر الإقليمى . غير أن هذا التحديد لم يكتسب وصف القاعدة القانونية الملزمة إلا باعتباره حد أدنى أما الحد الأقصى لما يمكن اعتباره بحراً إقليمياً فقد اختلفت عليه الدول ، ولا توجد بخصوصه قاعدة دولية ملزمة . فبعض الدول تطالب ببحر إقليمى مداه ستة أميال والبعض الآخر يحدده باثنى عشر ميلا بل إن دول أمريكا اللاتينية تميل الى زيادته أكثر من ١٢ ميلا . ولم يصل مؤتمر

عام ١٩٣٠ إلى وضع حد معين كما لم تصل مؤتمرات جنيف ١٩٥٨ / ١٩٦٠ إلى الاتفاق على حد ملزم . وبذلك فإن امتداد البحر الإقليمى لكل دولة لم يزل أمر غير متفق عليه بين الدول . والأمر يجرى فى شأنه على أن تقوم كل دولة شاطئية بإصدار التشريعات اللازمة التى تحدد بها — بطريقة انفرادية — مدى إمتداد بحرها الإقليمى . وأحكام التشريعات الداخلية للدول أعضاء الأمم المتحدة بخصوص البحر الإقليمى لا تزال مختلفة .

وقد اتجهت مصر فى أعقاب حرب فلسطين إلى الأخذ بحد ستة أميال لبحارها الإقليمية (مرسوم ملكى ١٥ يناير ١٩٥١) إلا أنه نتج عن تغير الظروف بعد العدوان الثلاثى أن بدلت مصر سياستها فيما يتعلق بمدى البحر الإقليمى ، وأصدرت فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ القرار الجمهورى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ باحتساب مدى البحر الإقليمى بإثنى عشر ميلا بحرياً وأيدت الأخذ بهذا الحد فى مؤتمر جنيف الثانى المنعقد سنة ١٩٦٠ . كذلك حددت المملكة العربية السعودية بحرها الإقليمى سنة ١٩٥٨ بإثنى عشر ميلا .

ويرد على حق الدولة فى السيادة على بحرها الإقليمى قيد حق المرور البرىء ويقصد به الملاحة عبر البحر الإقليمى بقصد اختراق ذلك البحر دون الوصول إلى المياه الداخلية أو بقصد الوصول إلى المياه الداخلية ، أو بقصد الخروج من هذه المياه إلى أعالى البحار . ويكون المرور بريئاً إذا كان لا يضر بسلامة أو أمن أو أنظمة الدولة الساحلية ، كما يجب أن يتم وفقاً للأوضاع والقيود المقررة فى القانون الدولى ومنها إعطاء الدولة الساحلية فى حالة الحرب حق مباشرة حقوق المحاربين ومنها وقف مرور سفن الأعداء .

(ب) الخلجان : ويعرف الخليج بالانحراف البين الذى يبلغ عمقه عرض مدخله بحيث يضم مياهاً تحيطها الأرض ويشكل أكثر من مجرد تعرجات ساحلية . ولا يعتبر الانحراف بأى حال خليجاً ما لم تكن مساحته مساوية أو تزيد عن نصف دائرة يكون قطرها خط مرسوم عبر فم الانحراف (المادة ٢ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٠) .

ويختلف المركز القانونى للخليج تبعاً لما إذا كان داخلا بأكمله فى إقليم دولة واحدة أو كان فى أكثر من دولة . وقد قررت اتفاقية جنيف فى الفقرة الرابعة من المادة السابعة اعتبار الخليج وطنياً إذا كانت شواطئه تقع بأكملها فى إقليم دولة واحدة ولا تزيد فتحة المدخل الطبيعى للخليج عن أربعة وعشرين ميلا . واعتبرت المياه الحبيسة داخله مياها داخلية أى مياها لا يرد على سيادة الدولة فيها أى قيد حتى ولا قيد المرور البرىء . ولم تخضع اتفاقية جنيف لهذا التحديد الخلجان التاريخية فهى تظل أياً كانت فتحتها فى المركز الذى استقرت عليه الأوضاع قبل الاتفاقية ، وذلك إما لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة نظراً لتداخل الخليج فى إقليمها بحيث يصبح خطراً عليها باعتباره جزءاً من أعالى البحار وإما لإعتبارات تاريخية ترجع إلى استمرار وضع يد الدولة على الخليج على أنه ملك لها مع إقرار الدول الأخرى بهـذا الوضع صراحة أو ضمناً . ولم تتعرض اتفاقية جنيف للخلجان التاريخية بالتحديد أو التعريف وأوصت بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المهمة وأن تحيل على الدول الأعضاء نتيجة دراساتها . أما الخلجان العامة أو الدولية فهى تلك التى تقع فى أراضى دولة واحدة وتزيد فتحتها عن ٢٤ ميلا ، ولم تتعرض اتفاقية جنيف للخلجان التى تقع فى أقاليم أكثر من دولة واقتصرت على تنظيم الخلجان الوطنية . وبالرغم من ذلك فإنها أدخلت نص الفقرة الرابعة من المـادة السادسة عشر فى الإتفاقية ، ويبدو أنها أرادت بها مضيق تيران ، إذ قررت فيها « لا يوقف المرور البرىء للسفن الأجنبية فى المضايق المستعملة للملاحة الدولية بين جزء من البحر العـالى وجزء آخر من البحر العالى أو البحر الإقليمى لدولة أجنبية » .

وإزاء عدم الاتفاق فالوضع أن ينظر إلى ظروف كل خليج . وقد حكمت محكمة دول أمريكا الوسطى فى ٩ مارس سنة ١٩١٧ بخصوص خليج فونسكا الذى يقع على الشاطىء الغربى لأمريكا الوسطى وتحيط به أقاليم دول السلفادور والنيكاراجوا وهوندوراس ، أن هذا الخليج لا يعتبر بحراً عاماً بل يعتبر تحت

السيادة المشتركة للدول الثلاث الواقعة عليه ، وأسست حكمها على الاعتبارات التاريخية نظراً لأن الخليج ظل تحت سيادة هذه الدول أكثر من ٤٠٠ سنة وعلى أن للدول الثلاث مصالح اقتصادية وتجارية حيوية فى الخليج .

ثانياً — وضع قوة الطوارىء الدولية :

يتضح من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذى قدمه للجمعية العامة فى دورتها الثانية عشر عن قوة الطوارىء الدولية التى قررت الجمعية العامة إنشاءها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ على ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، أن مفهوم إنشاء قوة الطوارىء الدولية يعنى أن الجمعية العـامة قد أرادت بها أن تكون قوة مؤقتة وأن يرتبط وجودها بالحاجة الناشئة عن النزاع موضوع البحث . ويظهر من هذا التقرير أن الجمعية العامة أرادت أن تحتفظ لنفسها بحق تحديد مهام قوة الطوارىء والأساس القانونى الذى تعمل بموجبه ، مع مراعاة أن تقرير محل إقامة القوة ومباشرة أعمالها يحدد بموافقة الحـكومات المعنية بالأمر . وهذا واضح وصريح بموجب القرار المتخذ بناء على قرار الاتحاد من أجل السلم فضلا عن أنه أمر يستلزمه القانون الدولى العام . ولهذا فإنه يلزم لدخول هذه القوات الأراضى المصرية الحصول على موافقة الحـكومة المصرية . وليس لهذه القوات حقوق أكثر مما هو ضرورى للقيام بوظيفتها فى المحافظة على هدوء الحالة أثناء وبعد انسحاب القوات غير المصرية ولضمان تنفيذ الشروط الأخرى لقرار الأمم المتحدة . وتزيد ماهية القوة عن كونها هيئة مراقبين ولـكنها ليست بأى حال قوة عسكرية تحكم مؤقتاً الأراضى التى تقيم بها . وذكر التقرير أن شرم الشيخ والجزر المواجهة لها كانت إقليماً مصرياً أو إقليماً يخضع لولاية القضـاء المصرى وأن قرار الجمعية العامة يقضى بانسحاب إسرائيل منها . وأضاف أن التكييف القانونى الدولى لخليج العقبة يجب أن يقرر وفقاً لقواعد القانون الدولى المتعارف عليها حتى يمكن التسليم بثبوت حق المرور البرى عبر مضايق تيران .

وأشار الأمين — فى تقريره الذى قدمه فى ٢٤ يناير بشأن ماتم فى قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٩ يناير والذى ردت عليه إسرائيل معلقة إنسحابها من شرم الشيخ على إعطائها الضمانات بحرية الملاحة فى منطقة تعتبر مياها دولية — إلى الشروط اللازم إتخاذها لإعادة السلام وحدودها :

١ — أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب لا تغير من الوضع القانونى لعملية انتهكت الميثاق .

٢ — يجب ألا تستعمل قوات الأمم المتحدة فى أعمال يستفيد منها أى طرف سياسياً أو قانونياً كما أنها لا تعتبر قوة احتلال .

٣ — يجب احترام حقوق الأعضاء — فى المنظمة المقررة فى الميثاق والاتفاقات الدولية .

وأشار فى مذكرته إلى أن عمل إسرائيل الحربى فى منطقة خليج العقبة يجب ألا يفرض حلا المشكلة ، كما يتضح من تقرير السكرتير العام فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ طبقاً لقرار الجمعية العامة فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ والذى رد فيه على مذكرة إسرائيل — التى قدمتها فى ٤ فبراير ، والتى استفسرت فيها عما إذا كانت مصر قد وافقت على الإمتناع عن مزاولة حقوق الدولة المحاربة ، وتساءلت عما إذا كانت قوة الطوارىء الدولية ستعسكر عاجلا فى شرم الشيخ وعلى الضفة الغربية لخليج العقبة كعائق للأعمال العدوانية ، وأن تبقى موزعة هكذا حتى يتفق على وسائل فعالة بين الطرفين لتأكيد الحرية الدائمة للملاحة وتلاشى أعمال الدولة المحاربة فى مضايق تيران وخليج العقبة — أن السكرتير العام أوضح أن موقفه يقوم على اعتراف الجمعية العامة أن التقدم نحو خلق ظروف سلمية فى المنطقة يتطلب أولا الانسحاب التام الإسرائيلى وثانياً التدابير المختلفة لمراقبة اتفاقية الهدنة التى تنشىء فى مادتها الأولى حق كل طرف فى صيانة أمنه والتحرر من خوف الهجوم عليه من قوات الطرف الآخر المسلحة .

ويخلص من ذلك : —

١ — أن قوة الطوارىء الدولية ذات طابع مؤقت يتوقف وجودها فى الأراضى المصرية على رضاء السلطات المصرية .

٢ — أن السكرتير العام رفض الشروط التى وضعتها إسرائيل لتحقيق انسحابها من الأراضى المصرية وبالتالى فإن قوة الطوارىء لايدخل فى سلطاتها ضمان حرية المرور فى خليج العقبة .

٣ — أن السكرتير العام قد اعترف بحق الجمهورية العربية المتحدة فى صيانة أمنها وسلامتها من أى اعتداء محتمل .

ثالثا — طبيعة العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل :

وتحديد العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل من أهم المسائل التى يجب معالجتها هنا ، إذ يترتب على تحديد نوع هذه العلاقة تحديد مدى الحقوق التى يرتبها القانون الدولى للجمهورية العربية سواء من الوجهة الداخلية أو من الوجهة — الدولية . وقد كان هذا الموضوع محل بحث مجلس الأمن فى يوليو سنة ١٩٥١ وفى مارس سنة ١٩٥٤ وفى ديسمبر سنة ١٩٥٤ . فقد ادعى مندوب إسرائيل وأيده فى ذلك مندوبو بعض الدول — بأنه لايجوز لمصر أن تدعى ممارسة الحقوق التى تجيزها حالة الحرب الايجابية ، بدعوى أن اتفاقية رودس التى وقعت بين وفد عسكرى مصرى ووفد عسكرى إسرائيلى تقضى صراحة فى المادة الأولى والثانية منها بامتناع الطرفين على القيام بأى عمل عدوانى ، وأن وسيط الأمم المتحدة قد فسر اتفاقية الهدنة على هذا الأساس . وبالتالى فالاتفاقية من نوع خاص ينهى حالة الحرب ويمهد لإرجاع السلم بين الأطراف المتعاقدة . وقد دامت الهدنة فعلا مدة سنتين ونصف عندما عرض النزاع على مجلس الأمن فى صيف ١٩٥١ ، واستمرت خمس سنوات ، حين عرض النزاع عليه فى

عام ١٩٥٤ ، مما يؤكد فى نظرهم الطبيعة الدائمة للهدنة وانتفاء حق أى من الأطراف فى استعمال قوانين الحرب .

وذهبت وجهة النظر المصرية إلى أن حالة الحرب مازالت موجودة بين مصر وإسرائيل ، وأن هدنة رودس لم تنه هذه الحالة من حيث القانون ، وأن لمصر طبقاً لحق الدفاع الشرعى عن النفس وحق المحافظة على البقاء أن تتخذ من الإجراءات ماتراه لازماً للمحافظة على أمنها وسلامتها . والهدنة طبقاً لقواعد القانون الدولى العام ــ وكما سبق لنا القول ــ هى اتفاق مؤقت يعقد بين القوات المتحاربة بقصد وقف القتال الدائر بينهم ، وأياً كان شكلها فإن أثرها المباشر هو وقف العمليات الحربية مع الإبقاء على حالة الحرب بين الأطراف إلى أن يتم توقيع صلح نهائى ، وذلك طبقاً لما استقر عليه الرأى فى الفقه والعرف والعمل الدولى وأحكام المحاكم . أما عن النص الوارد فى اتفاقية الهدنة ، والخاص بعدم جواز استئناف القتال ، فهو عبارة عن التزام اتفاقى يترتب على مخالفته مسئولية الدولة المخالفة دولياً ، إلا أنه لايعيد حالة السلام ولا يحرم الدولة من اتخاذ الإجراءات التى تراها للمحافظة على كيانها وسلامتها . يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل قامت باحتلال منطقة العوجة المنزوعة السلاح فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ورغم المحاولات المتعددة التى بذلها السكرتير العام ورئيس مراقبى الهدنة ، لإخلاء المنطقة من قوات إسرائيل ، فإن مجهوداتهم لم تلق أى نجاح . وقد أوضح السكرتير العام فى تقريره الذى قدمه إلى مجلس الأمن فى ٩ مايو سنة ١٩٥٦ بشأن تكليف المجلس فى قراره الصادر يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٥٦ بدراسة موضوع تنفيذ اتفاقيات الهدنة الأربع وتقديم تقرير عنه ، أهمية منطقة العوجة الاستراتيجية فى حشد قوات الهجوم بها من قبل أحد الطرفين ضد الآخر ، إيضاحاً يلمح إلى نية العدوان المبيت عند إسرائيل . وهذا فعلا ما قامت به إسرائيل حين نقضت اتفاقية الهدنة واشتركت فى العدوان الثلاثى على مصر وما ورد أثره من إعلان بن جوريون فى الكنيست من ضم جزيرة سيناء إليه

إسرائيل على أساس حق الفتح مما يؤكد انقضاء معاهدة رودس . وقد نادى بذلك مندوبو إسرائيل مراراً . وحين أبلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن أن قوات إسرائيل قد اقتحمت الأراضى المصرية مخالفة بذلك اتفاقية الهدنة بينها وبين مصر ، طالبت بانعقاد مجلس الأمن على وجه السرعة لبحث « قضية فلسطين » والخطوات الضرورية لوقف العمليات الحربية الإسرائيلية فى مصر . كما أوضح مندوبو مصر وقتها أن العدوان الإسرائيلى ، الذى أعقب الدعوة إلى التعبئة العامة فى إسرائيل ، هو عمل صريح من أعمال الحرب ، يظهر بجلاء أهداف إسرائيل التوسعية العدوانية . ويلاحظ هنا أنه لم يترتب على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية عقد هدنة جديدة بين مصر وإسرائيل ، وكل ما أشارت به قرارات الأمم المتحدة هو وجوب انسحاب القوات إلى الخطوط التى رسمتها اتفاقية الهدنة .

نخلص من ذلك أن حالة الحرب ما زالت موجودة بين مصر وإسرائيل . وبالتالى فإن للجمهورية العربية المتحدة أن تباشر الآثار القانونية التى ترتبها حالة الحرب بين الأطراف أى أن تباشر حقوق المحاربين قبل رعايا وأموال العدو ، كما أن لهـا أن تقاتله فى البر والبحر والجو . وينظم القانون الدولى الآثار القانونية التى تنتج عن ذلك . فضلا عما لها من مطالبـة الدول المحايدة من مراعاة واجبات الحياد ومن منعهم من اختراق الحصار البحرى أو من عمليات التهريب الحربية أو تقديم أى مساعدات عدائية للعدو . وأهم المبادىء التى يقررها قانون الحرب إعطاء الدولة المحاربة الحق فى تقييد حرية مرور السفن ، ذلك أن مبدأ حرية الملاحة لا يوجد وقت الحرب .

من كل ما سبق يتضح أن للجمهورية العربية المتحدة الحق فى منع مرور السفن الإسرائيلية فى مضيق العقبة استناداً إلى الاعتبارين التاليين :

الاعتبار الأول :

يلاحظ ، كما سبق الإشارة ، أن الممر الصالح للملاحة بين جزيرة تيران والساحل المصرى لاتتعدى مساحته ثلاثة أميال فهو يدخل بأكمله فى المياه الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة ، ويؤيد وجهة النظر المصرية اتجاه عدد كبير من الدول المطالبة ببحر إقليمى يزيد عن ثلاثة أميال . واتفاقية الهدنة تحرم ، طبقاً للاتفاق الذى انعقد بين رؤساء الوفود فى لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية ، مرور السفن الإسرائيلية فى المياه الإقليمية المصرية .

كما أن الخلجان التاريخية تعتبر أهلية بغض النظر عن مساحتها ، ولا يرد على السيادة المشتركة فيها قيد المرور البرىء — سابقة خليج فونسكا — وخليج العقبة خليج تاريخى استمرت سيادة الدول العربية عليه خلال قرون عديدة . فحكمه إذن حكم البحر المغلق ومياهه مياهاً داخلية خاصة بالدول العربية . ووجود إسرائيل على شاطىء العقبة عمل غير مشروع ليس لها فيه أى سند قانونى ، ووجودها فيه عمـــل عسكرى بحت ولا يجوز بتاتاً إعتباره حدوداً ، خاصة وأن اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية تقرر صراحة أن أحكامها مستوحاة من الاعتبارات العسكرية فقط وأنها لا تحدد حدوداً سياسية أو إقليمية ولا تمس بالحقوق والمطالب التى تنتج عن تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية . والجمهورية العربية لا تعترف بإسرائيل وتعترف بحق شعب فلسطين فى السيادة على أقاليمه . يضاف إلى ذلك أن ضمان الولايات المتحدة حرية المرور فى مضيق تيران لإسرائيل لا يؤيده القانون أو الواقع . فالولايات المتحدة ليس لها أن تقرر بإرادتها المنفردة اعتباره خليجاً دولياً على حساب الدول العربية . وقد اعترفت انجلترا من جانبها فى خطابات متبادلة بينها وبين الجمهورية العربية فى يوليو سنة ١٩٥١ بحقوق الجمهورية العربية المتحدة فى فرض الرقابة على المرور فى مضايق

تيران . كما وضعت محكمة العدل الدولية فى قضية مضيق كورفو معياراً لتمييز المضايق الدولية اشترطت فيه توافر العنصرين التاليين : —

١ — أن يوصل المضيق بين بحرين عامين وهذا الشرط غير متوافر هنا .

٢ — استقرار العرف على استعمال المضيق كطريق من طرق الملاحة الدولية ، وهو مالم يثبت . أما الفقرة الرابعة من المادة السادسة عشر من اتفاقية جنيف فلا محل لها هنا أيضاً . إذ أن مضيق تيران يصل بين بحر عام وبين بحر إقليمى خاص بالجمهورية العربية المتحدة يمتد لمسافة ٩٥ ميلا بحرياً .

ويلاحظ أن الجمهورية العربية المتحدة هنا لا تمارس حقوق المحاربين فى البحار العامة ، وإنما تطبقها فى أقاليمها وموانيها ومياهها الإقليمية والإجراءات التى تتخذها بهذا الخصوص هى إجراءات وقائية يقتصر تطبيقها على الأقاليم التى تمتد إليها ولايتها وتخضع لمطلق سيادتها .

الاعتبار الثانى :

لايطبق مبدأ حق المرور البرىء إلا وقت السلم ووفقاً لقوانين الدولة صاحبة المياه الإقليمية . ويتغير الوضع حالة الحرب : فمع افتراض أن خليج العقبة خليج دولى ، فإن حالة الحرب تعطى للجمهورية العربية المتحدة الحق فى اتخاذ الإجراءات التى تراها لازمة للمحافظة على مصالحها وأمنها الداخلى . وقانون الحرب يعطيها كل الحق فى قفل المضايق التى تقع تحت سيطرتها وسيادتها الكاملة فى وجه سفن الأعداء بل والسفن المحايدة طالما لم تتقيد باللوائح الداخلية التى تضعها السلطات المصرية . والسوابق فى العرف الدولى والعمل الدولى على ذلك كثيرة ومتعددة . وقد قامت الدانمرك بإغلاق ممراتها المائية الصالحة للملاحة فى مضايقها خلال الحرب العالمية الأولى واعتبرت هذا الإجراء من مقتضيات

الدفاع . وأغلقت تركيا من جانبها البواغيز التركية فى الحرب العالمية الأولى . واعترفت اتفاقيات لندن سنة ١٨٤١ وباريس سنة ١٨٥٦ وبرلين سنة ١٨٧٨ ومونتريه سنة ١٩٣٦ بحق تركيا فى إغلاق بواغيزها وقت الحرب رغم أن مضايق الدردنيل والبوسفور تصل فعلا بين بحرين يعتبران من أعالى البحار . وتقرر المادة الثالثة من اتفاقية مونتريه الموقعة سنة ١٩٣٦ إلزام السفن المارة بالبواغيز التركية بالوقوف فى مكان محدود بجوار مداخلها حتى يمكن إخضاعها للمراقبة الصحية . وتنص المادة الخامسة أن على السفن التجارية التابعة لدول ليست فى حالة حرب مع تركيا الحق فى حرية الملاحة كما هو الحال فى وقت السلم بشرط ألا تعمد هذه السفن إلى تقديم العون إلى الأعداء . وتنص المادة السادسة على أن الشروط الخاصة بوقت الحرب يمكن تطبيقها إذا كانت تركيا مهددة بخطر حرب وشيكة الوقوع . كما قامت إيطاليا بإغلاق مضايق مسينا لجميع السفن الحربية فى الحرب العالمية الأولى رغم أن إيطاليا كانت محايدة .

ـ من ذلك نرى أنه سواء نظرنا إلى مضايق تيران باعتبارها تقفل وراءها مياهاً داخلية أهلية أو باعتبارها ممراً مائياً دولياً فإن القواعد الدولية تقرر بوضوح حق الجمهورية العربية المتحدة فى إقفالها فى وجه إسرائيل وليس لقوات الطوارىء الدولية التدخل إذ أن وضعها القانونى لايسمح لها بذلك .

المبحث الرابع

مشكلة اللاجئين

تمهيد :

عندما أيقن الإنجليز ، عام ١٩٣٦ ، ألا سبيل إلى إخماد ثورة عرب فلسطين بوسائل العنف ، لجأوا إلى تدارك الأمر بالطرق السياسية . واتصلت

سلطات الإنتداب البريطانية برؤساء الدول والحكومات ، وانتهت هذه الإتصالات بأن وجه ملوك العرب ورؤسائهم نداءاً إجماعياً إلى المجاهدين العرب يطلبون منهم إلقاء السلاح وإعادة الأمن إلى البلاد ، حتى يتمكنوا من إيجاد حل سلمى للقضية الفلسطينية ، — يتفق عليه مع الحكومة البريطانية بصفتها السلطة المنتدبة .

واستجاب المجاهدون العرب إلى هذا النداء . واستغلت حكومة الإنتداب فرصة الحرب العالمية الثانية ، وما فرض على فلسطين من أحكام عرفية ، فطاردت الزعماء العرب وأمرت باعتقالهم . واغتنم اليهود الفرصة ، وعملوا على تعزيز قواهم بكل الطرق ، أما العرب فقد جردهم الإنجليز من السلاح ، ومنعوهم من التدريب ورفضوا السماح لهم بتحصين قراهم ومدنهم ، فبقيت مكشوفة غير محصنة .

وعندما أعلن قرار التقسيم رسمياً هب عرب فلسطين يعارضون هذا القرار ، وقام المجاهدون والفدائيون العرب بأعمال رائعة منذ أواخر عام ١٩٤٧ إلى ما بعد انسحاب الجيوش العربية من معظم أراض فلسطين . ولو لم توضع العراقيل فى وجههم لتمكنوا من تحقيق أهدافهم ، فقد اشتدت الدعوة وقتئذ — من جانب الإستعمار وأعوانه لإضعاف معنويات أبناء فلسطين ودعوتهم إلى مغادرة البلاد تجنباً لجرائم اليهود وإرهابهم . وساعد على ذلك ترحيب الحكومات العربية بهجرة عرب فلسطين إلى البلاد العربية ريثما يتم إنقاذ بلادهم . واقترفت جماعات ارجون وشترن ، بالإتفاق مع الهاجانا والوكالة اليهودية ، الكثير من الجرائم البشعة ومن ذلك ما تم فى قرى ديريس (القدس) وناصر الدين (طبريا) وعيلوط (الناصرة) وحيفا والخليل ، بقصد إرهاب العرب المدنيين وحملهم على ترك البلاد . مما نشر موجة من الذعر عمت فلسطين كلها ونتج عنها أن ترك الكثيرون قراهم وديارهم ولجأوا إلى المناطق التى كانت تحميها قوات المناضلين العرب تاركين أراضيهم وثرواتهم دون أن تطلق فى سبيل الدفاع عنها طلقة واحدة

أو يصد المعتدى عليها مقاتل . وأدى ذلك إلى طرد وهجرة مليون عربى من وطنهم .

أولا — العوامل التى أدت إلى نشأة مشكلة المهاجرين :

١ — الصهيونية : ويلاحظ أن اليهود ، عندما فكروا بادىء الأمر فى العودة إلى فلسطين ، لم تكن تراودهم فكرة طرد العرب من أهلها ، فهذه الفكرة لم تظهر إلا فى القرن التاسع عشر ، عندما اندمجت الناحية الروحية بالناحية السياسية ودعا اليهود إلى إنشاء وطن قومى ودولة فى فلسطين ، وعندئذ وضعوا فى تخطيطهم فكرة طرد أهل البلاد الأصليين . وقد عبر عن هذا أحد زعمائهم[1] حين قال : «إن فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن وواجب اليهود فى المستقبل أن يضيقوا الخناق على سكان فلسطين العرب حتى يضطروهم إلى الخروج منها » . ومن ذلك مثلا ما قاله سميلانسكى «أن فلسطين يجب أن تكون وطناً للشعب اليهودى ، وأنه من الممكن نقل أهل فلسطين العرب إلى الأقطار العربية المجاورة » « وقال الفرد موند أحد زعمائهم « أن اليوم الذى سيعاد فيه بناء الهيكل أضحى قريباً ، وأننى سأخصص بقية حياتى لبناء هيكل عظيم مكان المسجد الأقصى » .

وكشف جابوتنسكى أحد زعمائهم عن خطة اليهود التى ترمى إلى طرد العرب وتحقيق مشكلة اللاجئين عندما قال « أن فلسطين يجب أن تكون لليهود وأما العرب فلهم الصحراء . إن اتباع سياسة اللين مع العرب للتوصل إلى توطيد أركان الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، وإجلاء العرب عنها تدريجياً مع الزمن ، سياسة مملة يطول شرحها ، لأنه أصبح معروفاً لدى العرب ما هى الغايات التى يسعى إليها اليهود ، ولذلك بات من الضرورى مجابهة

(١) إسرائيل زانكويل مؤسس منظمة استعمار الأراضى ، الهيئة العربية العليا ، اللاجئون الفلسطينيون ، ص ٨ . أنظر مشكلة اللاجئين العرب ، لادوار سيدهم ،ص١٣ .

العرب بالأمر الواقع وإفهامهم ضرورة الجلاء إلى الصحراء » .

وكان من نتيجة شراء الأرض والهجرة اليهودية والإرهاب الصهيونى طرد العرب من الأراضى التى يشتريها اليهود أو يستولون عليها وإحلال المهاجرين اليهود محلهم .

٢ — الإنتداب الإنجليزى : وكان لإنتداب بريطانيا وتشجيعها للعصابات اليهودية وتهاونها فى ردعها وإقرار النظـام فى فلسطين ، سند وأثر كبير للصهيونيين لطرد العرب ، حتى قال وايزمان [١] « لا أذيع سراً اليوم إذا قلت أننا اتفقنا مع بريطانيا على تسليمنا فلسطين خالية من العرب قبل نهاية الإنتداب » .

وحرصت إنجلترا دائماً على تفسير وتنفيذ بنود وثيقة الإنتداب بما يحقق أمانى إسرائيل ، وأرسلت أول مندوب لها هناك يهودياً كان له فضل كبير فى تهويد فلسطين إذ عمل على تحقيق مآرب الوكالة اليهودية تمهيداً لإبعاد العرب عن ديارهم . وفتحت إنجلترا باب الهجرة إلى فلسطين مع تيسير تجنس من يشاء منهم بالجنسية الفلسطينية ، وكان أكثر المهاجرين من الشبان المعدين إعداداً عسكرياً فى معسكرات التدريب فى ألمانيا وإيطاليا والنمسا ودول أوربا الشرقية . كما عملت إنجلترا دائماً — خلال فترة الإنتداب — على حماية الإقتصاد اليهودى ، ومنحتهم امتياز البحر الميت لإستخراج البوتاس وامتياز روتنبرج لإستثمار القوة المائية فى فلسطين وتوليد الكهرباء . وفى النهاية انسحبت انجلترا من فلسطين فى وقت لم يكن فيه العرب مستعدين ، مما سهل على اليهود الإستيلاء على ممتلكات العرب وأموالهم وطردهم من ديارهم .

٣ — تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية : كتب ترومان فى مذكراته

---

(١) جامعة الدول العربية ، اللاجئون الفلسطينيون ، بيانات وإحصاءات ص ٧ ؛ وسويلم العمرى ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

يقول : « إن مصير ضحـايا المتاربة من اليهود كان أمراً يشغلني ويثير اهتمامي ، فإن مآسي أولئك الذين يحيلهم عدم التسامح والتعصب إلى ضحايا بسبب جنسهم أو لونهم أو دينهم كانت تهيج خاطري ، وهـذه الأمور لا ينبغي السماح بها في مجتمع متحضر . . . وكان عليّ كرئيس الجمهورية الأمريكية أن أفعل شيئاً من أجلهم . . . وكان من ضمن الحلول المقترحة إقامة وطن قومي يهودي » .

وساهمت الولايات المتحدة مساهمة كبيرة في تثبيت أقدام الصهيونيـة في فلسطين : ففي عهد ولسن تمت الموافقة على وعد بلفور والإنتداب البريطاني على فلسطين ، وفي عهد روزفلت تيسرت الهجرة اليهودية وفي عهد ترومان شجعت الولايات المتحدة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود داخل فروع ولجان الأمم المتحدة ، وكانت أول دولة اعترفت بإسرائيل . وبهذا تأسست دولة إسرائيل ولم يكن للعرب نصيباً فيها ، مما ترتب عليه نشأة مشكلة أملاك العرب في إسرائيل ومشكلة الحدود وتدفق الهجرة اليهودية وطرد ما يقرب من المليون عربي شكلوا قضية اللاجئين العرب ، كما بدأت إسرائيل في تحقيق أطماعها من التوسع على حساب الدول العربية . وأخذت الولايات المتحدة تغذي فلسطين المحتلة بجميع المساعدات الفنية حتى قويت إسرائيل وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة وبقية منظماتها .

٤ — تردد الدول العربية : وفي النهاية ، لا يجب أن نغفل الدور الذي قامت به الدول العربية في إيجاد قضية اللاجئين العرب . وقد تمثل هذا الدور في روح الإنقسام وعدم الثقة بين رؤساء العرب ، وفي التنافس الشخصي بينهم ورغبة كل منهم في الحصول على نفع ذاتي على حساب القضية العربية . كما تمثل أيضاً في الخيـانات التي تمت من القادة ورؤساء الدول العربية والتي أدت آخر

الأمر إلى هزيمة العرب ونصرة الأقلية اليهودية فضلا عن أن سلبية العرب ودخولهم الحرب وهم غير مستعدين كان لهـا أثر كبير فيما حدث بفلسطين — وقد علق الميثاق على الأحداث التى أدت إلى الـكارثة الفلسطينية بقوله : « إن سخرية القدر من الأمة العربية وصلت إلى حد أن جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت تحت القيـادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الإستعمار بثمن بخس . بل إن العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من الساسة الذين أعطوا الحكومة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أساسه الدولة اليهودية فى فلسطين » .

وقد أخطأ العرب الفلسطينيون فى بيع أراضيهم لليهود مما سهل على الأخيرين تأسيس وطنهم القومى ، كما أخطأوا فى انعزالهم عن الدول الـكبرى ومجريات العلاقات الدولية فى الوقت الذى استفاد فيه اليهود من هذه الدول فى بناء دولتهم .

كل هذه العوامل المختلفة كان لها أثرها الـكبير فى خلق مشكلة اللاجئين العرب وهى مشكلة لها نتائجها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الشرق الأوسط . فمشكلة اللاجئين هى إحدى الأسباب التى أشعلت دعوة القومية العربية وفتحت ميدان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى فى الشرق الأوسط وأدت فى النهاية إلى التأثير فى العلاقات الدولية المعاصرة بقرار مؤتمر القمة بناير سنة ١٩٦٤ الخاص بتحديد علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية حسب مواقفها من مشكلة فلسطين ومؤازرتها للقضية الفلسطينية .

ثانياً : وضع اللاجئين :

١ — من الصعب تحديد عدد اللاجئين تحديداً صحيحاً لـكثرة تنقلاتهم واندماج عدد كبير منهم فى أهالى البلاد العربية المجاورة . وإذا ما نظرنا إلى تقدير بعثة الأبحاث الاقتصادية التى أرسلتها الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط

لاتضح لنا أنها قدرت عدد اللاجئين بنحو ٧٢٦ ألف لاجىء — عدا خمس وعشرين ألف لاجىء يقطنون مساكنهم ولكنهم غير قادرين على كسب عيشهم لإنفصالهم عن أراضيهم بحدود الهدنة ، وقد أطلقت عليهم البعثة « حالات الحدود » .

وقدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين عددهم عام ١٩٦٠ ، بما يزيد عن مليون لاجىء . وقد اصطلحت على تعريف اللاجىء بأنه من فقد مصدر رزقه نتيجة حرب فلسطين وكان مقيماً بها قبل الحوادث بسنتين . وقد أصدر مكتب الهيئة العربية العليا للفلسطينيين بالقاهرة كتاباً بين فيه عدم دقة إحصاءات الوكالة وحدد عددهم بما يتراوح بين المليون وبين المليون والنصف لاجىء .

وما زالت مشكلة الإحصاء تعانى متاعب كثيرة ، ولا ريب فى أهمية إحصاء اللاجئين إحصاء دقيقاً فى الخطوات التى تنوى الدول العربية إنتهاجها نحو إسرائيل .

والقسم الأكبر من مساكن اللاجئين هى الخيام ، وأكثرها صغير الحجم لايتسع عادة لأكثر من شخصين ، ومع ذلك فإن معدل مايحشر فيها خمسة من اللاجئين . وينام اللاجئون على الأرض تماماً ، وفى بعض الأحيان تكسو الأرض خرق صغيرة بالية ، ويشتد البؤس عندما تسقط الثلوج بدرجة كبيرة ويذوب الثلج ويملأ أرض الخيمة حيث ينامون . ولذلك أيدت الجمهورية العربية المتحدة بناء المساكن للاجئين ، وفى غزة لم يعد لاجىء يقيم فى الخيام ، وذلك عملا على تحسين حال اللاجئين حتى تحل قضية فلسطين حلا نهائياً تتحقق فيه رغبات اللاجئين فى العودة .

٢ — وقد فقد معظم هؤلاء اللاجئين أراضيهم نتيجة لاستيلاء إسرائيل عليها ، فقد أصدرت إسرائيل بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ تشريعاً أجازت بموجبه الاستيلاء على أموال العرب التى خصصتها لغايات الأمن والإنشاء والتعمير

وغير ذلك من المبررات المختلفة . كما أصدرت فى عام ١٩٥٠ ما أسمته بقانون الغائبين ، وبموجب هذا القانون أخذت السلطات اليهودية فى بيع أملاك اللاجئين الذين نزحوا عن بلادهم عقب الحوادث التى وقعت فى فلسطين ودفع ثمن هذه الأملاك فى إدارة معينة فى فلسطين مهمتها توطين المهاجرين اليهود .

وبهذه التشريعات مهدت إسرائيل لنفسها أن تصدر عام ١٩٥٢ قانوناً أطلقت عليه قانون استملاك الأراضى ، أرادت به تملك الأراضى العربية تحت ستار الحاجة إليها لأغراض التعمير والإنماء والاقتصاد والأمن والدفاع ، وتملكت بموجبه مجموعة كبيرة من الأراضى . مما أدى إلى هدم عشرات القرى والمنازل العربية فى حيفا ويافا وصفد وطبريا والرملة والمجدل وغيرها بحجة التنظيم والتحسين وشق الطرق الجديدة . وتبعت هذا القانون بقانون التصرف لسنة ١٩٥٣ الذى نص على أنه إذا لم يتصرف صاحب الملك بأرضه تصرفاً فعلياً وكانت الحكومة محتاجة إليها للأغراض الدفاعية أو لأغراض التوطن ، فإنها تصبح بأمر وزير المالية ملكا للدولة وتسجل باسم سلطة التعمير والإنشاء .

وقد نتج عن هذه القوانين أن خسر العرب خسائر مادية كبيرة قدرها الخبراء للثروة العربية فى فلسطين بحوالى ألفى مليون جنيه استرلينى .

٣ — وبجانب الأراضى التى خسرها العرب ، خسروا أموالهم المودعة فى البنوك ، بعد أن قامت بريطانيا فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨ بتجميد الأرصدة الإسترلينية المستحقة لفلسطين ، وتنازلت بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٠ لإسرائيل عن جميع حقوق وأملاك حكومة الانتداب ضمن الأراضى التى تحتلها القوات اليهودية . وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٠ وافقت الحكومة البريطانية على أن تفتح لإسرائيل حساباً باسم « حساب إسرائيل » من أصل حسابات أرصدة فلسطين . كما جمدت السلطات اليهودية سنة ١٩٤٨ أموال اللاجئين الموجودة فى جميع البنوك .

ولا جدال أن كل هذه القوانين قوانين غير مشروعة ، فعرب فلسطين لا يمكن اعتبارهم غائبين بل إن أماكن إقامتهم معروفة دولياً ، وإسرائيل نفسها هى التى تقوم بمنعهم من الرجوع إلى ديارهم واستلام أموالهم . وترمى إسرائيل بإصدار هذه القوانين إلى محاولة حمل الدول العربية على الرضوخ للصلح فى المفاوضات المباشرة التى تقترح إسرائيل الدخول فيها ، كما ترمى إلى حمل اللاجئين على قبول مشاريع الإسكان بعد أن يفقدوا الأمل فى استرداد أموالهم .

وواقع الأمر أن القول بأن العرب قد فقدوا حقوقهم بمغادرتهم البلاد أيام الحرب ، مبدأ غير مقبول وغير مشروع خصوصاً وأن غالبية اللاجئين قد أجبرتهم السلطات الإسرائيلية على مغادرة بيوتهم . وبالتالى فكل عربى كانت له ممتلكات خارج حدود الهدنة ، له الحق فى العودة إلى داره ، وله الحق أيضاً فى أن يمتلكه .

ومما لاشك فيه أن استيلاء إسرائيل على أموال اللاجئين وممتلكاتهم كان له أثر سيىء فى حياة اللاجئين ، فقد تدهورت أحوالهم الاقتصادية مما أثر على القيم الاجتماعية والمبادىء التى كانوا يؤمنون بها .

ورغم العناية التى لقيها اللاجئون من وكالة الإغاثة والجمعيات الخيرية والخدمات الاجتماعية ، إلا أنهم فى تدهور مستمر ، وما زالوا يعانون من الفقر والمرض والبطالة .

كذلك أثرت مشكلة اللاجئين على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد العربية المجاورة ، فتضاعف عدد سكان الأردن — على سبيل المثال — ثلاث مرات فى الوقت الذى لم تتضاعف فيه الثروة الاقتصادية بالأردن مما تسبب فى إيجاد أزمات اقتصادية شديدة . وأدى وجودهم إلى ارتقاء وتقدم الأردن لأنهم أرقى مستوى من السكان الأصليين للمنطقة وأعمق فهماً للأحداث السياسية ، كما قاموا بدور جوهرى فى خلق الأردن الحديث ، كما

أثرت مشكلة اللاجئين العرب على الجمهورية العربية المتحدة تأثيراً كبيراً فى النواحى السياسية الخارجية والداخلية . والثورة المصرية لعام ١٩٥٢ ، هى نتيجة لحرب فلسطين ، وهو ما عبرعنه رئيس الجمهورية فى الخطاب الذى ألقاه فى ١٦/ / ١٩٥٢ ، حينما قال : « لقد ابتلينا فى فلسطين وفقدنا العزة والكرامة والقوة ، ولهذا قمنا بالثورة » . وتأثرت علاقة الجمهورية العربية المتحدة بالدول الأجنبية حسب مواقف الأخيرة من القضية الفلسطينية وأثر ذلك على مشكلة اللاجئين العرب . ويتضح ذلك من الخطاب الذى أرسله السيد رئيس الجمهورية إلى رئيس الولايات المتحدة الراحل رداً على خطابه المؤرخ بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦١ . فقد ورد فى هـذا الخطاب : « إن قضية فلسطين وما تفرع عنهـا من مشاكل هى بجانب كونها من القضايا الرئيسية التى تمس السلام العالمى مباشرة فى عصرنا ، فهى فى الوقت نفسه ذات اتصال وثيق بالملاقات بين شعبينا . .

إن القوات الإسرائيلية لم تستطع احتلال ما احتلته من الأراضى خلال المعارك ، وإنما من العجيب أن ذلك كله تم خلال الهدنة ، ولقد كان ما فعله العرب فى ذلك الوقت أنهم أحسنوا الظن بالأمم المتحدة ، وتصوروها قوة قادرة على فرض العدل ... ولقد ظن العرب أن الجانب الإسرائيلى سوف يعاقب على خرقه لأحكام الهدنة الدولية ، وأن ما تسلل إليه من الأرض تحت ستار الهدنة سوف يعاد إلى مكانه الأصلى ، ومن سوء الحظ أننا عوقبنا فيما بعد على أن نظرتنا إلى الأمم المتحدة كانت نظرة مثالية تنبع من الثقة .

إن موضوع قضية فلسطين لايحتاج إلى تعبئة نفسية ، فإن أمتنا كلها تعيش المشكلة ، حقيقة واقعة ، وليس عقدة عاطفية » .

وعنيت الجمهورية العربية ببيان العناصر الحقيقية التى أوجدت مشكلة اللاجئين وأوضحت دور أمريكا وبريطانيا فى خلق المشكلة ، وتزعمت النضال العربى فى حركة أدت إلى إخفاق هاتين الدولتين فى جر العالم العربى إلى الأحلاف

التى تضمهما ، ودعت إلى توحيد البلاد العربية للوقوف فى وجه إسرائيل والإستعمار . وهو ما دفع موسى ديان إلى القول فى حديث له مع مراسل اليونيتدبرس فى شيكاغو : « إن الأمل فى عقد صلح ما بين العرب وإسرائيل بشأن الموقف فى الشرق الأوسط سيظل بعيداً مادام الرئيس جمال عبد الناصر على المسرح »[١].

كما تسببت مشكلة اللاجئين ، من جهة أخرى ، فى إيجاد حالة من التوتر الدائم فى منطقة الشرق الأوسط ، أوضحت أن السلام لا يمكن أن يعود إلى المنطقة إلا إذا عادت حقوق اللاجئين إليهم ، ونفذت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتقسيم والعودة والتعويض[٢] ، واعترف بالحقوق المشروعة للاجئين العرب الذين أخرجوا من بلادهم بالقوة ، خلافاً لما تقضى به القواعد القانونية الدولية ومبادىء العدالة .

ثالثاً : الأمم المتحدة وعلاج المشكلة :

منذ أدرجت مشكلة اللاجئين ، فى أجندة الدورة الثالثة للأمم المتحدة ، وتكاد لا تخلو منها دورة واحدة من دورات هذه المنظمة ابتداء من عام ١٩٤٨ . واتجهت الأمم المتحدة ، فى علاجها لمشكلة اللاجئين ، إلى معالجتها من الجوانب السياسية ومن الجوانب الإقتصادية ، بواسطة مجموعة من الهيئات — لجنة التوفيق ، لجنة المدنة ، الأونرا ، والبوليس الدولى — قامت بإنشائها .

---

(١) الأهرام ، ١٩٦٠/٣/٨ أنظر أيضا تصريح لأشكول فى نفس المعنى ، الأهرام ٦٥/٣/٢٩ الصفحة الأولى .

(٢) أنظر حديث الرئيس جمال عبد الناصر ، عدد الأهرام ١٩٦٤/٧/٦ .

١ — الحلول السياسية :

أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الثالثة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قراراً قررت فيه ضرورة السماح لمن يرغب فى ذلك من اللاجئين فى العودة إلى بيوتهم فى أقرب وقت ممكن والعيش بسلام مع جيرانهم ، ووجوب دفع تعويضات عن أموال الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم .

وأنشأت الأمم المتحدة لجنة للتوفيق من ثلاث دول هى الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لمعاونة الهيئات المعنية حتى تصل إلى حل للمشكلة ، ولتحمى الأماكن المقدسة وتسهل عودة اللاجئين الراغبين فى العودة ودفع التعويضات . وعقدت لجنة التوفيق عدة إجتماعات ومؤتمرات ، أصرت فيها على ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين وتعويضهم عن أملاكهم، غير أن بن جوريون أوضح لها بجلاء فى ٧ أبريل سنة ١٩٤٩ أن « عودة اللاجئين مستحيلة لأنهم لن يعيشوا بسلام معنا » . وأكد أن مشكلة اللاجئين لا يمكن بحثها منفصلة ، بل يجب أن تدخل ضمن محادثات السلم الخاصة بقضية فلسطين عموما .

وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية ، قبلت إسرائيل إرجاع بعض اللاجئين بشرط ضم قطاع غزة إليها . وإزاء اعتراض العرب والولايات المتحدة ولجنة التوفيق على فكرة ضم غزة لإسرائيل ، بطلت هذه الفكرة . كما اقترحت إسرائيل تبادل السكان ، فتأخذ اليهود الموجودين فى الدول العربية ، وتأخذ الدول العربية اللاجئين العرب ، وأعلن العرب رفض هذا الإقتراح لمخالفته لحق العرب فى العودة الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة . وزادت المشكلة تعقيداً بعد أن تدفق آلاف المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وأخذوا يحتلون بيوت العرب وأراضيهم. وتقدمت إسرائيل باقتراح إسكان العرب فى البلاد العربية على أساس أن مجال العمل فى الدول العربية أيسر منه فى إسرائيل . وحتى ولو فرض واستطاعت البلاد العربية إستيعابهم ، فإن المشكلة ، كما أبرزها العرب ،

ليست مشكلة وجود المسكان ، ولكنها مشكلة حق من حقوق اللاجئين هو حق عودتهم الى وطنهم ، فضلا عن أن الإسكان فى البلاد العربية غير ميسور طالما كانت هناك أطماع إسرائيل فى التوسع ، فما دامت مشكلة الحدود قائمة ، فإن السلم متعذر، وبالتالى يستحيل تنفيذ أى تخطيط للاسكان . كما أن مشروعات الإسكان تستلزم أموالا ضخمة تحتاج اليها الدول العربية فى غير هذه المشروعات. وعلى كل حال فقد اعترض العرب على إسكان اللاجئين فى البلاد العربية لما يكتنفه من صعوبات كثيرة مادية ودينية وفنية ، هذا إلى الإضعاف من حق اللاجئين فى العودة ، مستندين إلى الحجج التالية :

(ا) إن إيجاد عمل ومسكن للاجئين العرب يضعف من حماس الدول المؤيدة لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين .

(ب) خشية الدول العربية على قضية اللاجئين من اللاجئين أنفسهم إذا ما وجدوا المسكن والعمل الذى يرفع مستواهم الإقتصادى عما كان عليه قبل الهجرة .

(ح) فضلا عن أن إسكان اللاجئين يحل لإسرائيل مشكلة كبيرة تعيقها حالياً عن التوسع من النيل إلى الفرات .

وانتهت مشكلة العودة برفض إسرائيل لها وإصرارها على إسكان اللاجئين فى البلاد العربية مع قبولها مبدأ التعويض ، وحتى لاتعتبر نفسها مسئولة أو متهمة ، أطلقت على التعويضات عبارة الهبات حتى لاتعتبر ثمناً لأخطائها أو ثمناً لحقوق العرب .

وأثار قبول إسرائيل دفع التعويضات مشكلة تحديد كمية هذه الممتلكات وقيمتها ، وكيفية دفع التعويضات ، وعلاقة هذه التعويضات بالسلم فى المنطقة . وهل يكون التعويض فردياً أم جماعياً ، وهل يكون للجميع أم لغير الراغبين فى

العودة ، ثم علاقة التعويض بالعودة . وأعلن شاريت سياسة إسرائيـل فى التعويضات وتتلخص فى النقاط التالية :

١ — ربط التعويض بإنهاء مشـكلة اللاجئين واستيطانهم فى البلاد العربية .

٢ — تدفع إسرائيل التعويضات بناء على تقدير ممتلـكات اللاجئين وفى حدود طاقتها الإقتصادية .

٣ — حاجة إسرائيل إلى معونة الأمم المتحدة لدفع هذه التعويضات .

٤ — ضرورة تـكوين لجنة من الأمم المتحدة تتسلم هذه المبـالغ وتسلمها للاجئين مع ربط التعويض بممتلـكات اليهود العرب فى بعض البلاد العربية .

ودرست لجنة التوفيق مشكلة التعويضات واقترحت اقتراحين :

١ — تنازل كل من إسرائيل والدول العربية عن المطالبة بقيمة الخسائر التى لحقت بالأراضى والمبانى أثناء حرب فلسطين .

٢ — قيام إسرائيل بدفع تعويض للاجئين بطريقة جماعية لغير الراغبين فى العودة .

ورفض اليهود هذا الحل ، كما رفضه العرب على أساس أن القيمة التى قدرت لممتلـكات العرب ضئيلة جداً فضلا عن ممالأة لجنة التوفيق لإسرائيل . وطالب العرب بمساهمة الأمم المتحدة فى دفع التعويض لمشاركتها فى إيجاد مشكلة اللاجئين عندما قررت تقسيم فلسطين الذى تسبب فى كل خسائر أرواح وأموال وحقوق اللاجئين العرب . فضلا عن التعويض ليس هو الحل النهائى للمشكلة ، فهو مرتبط ـــ وفى نفس الوقت ـــ بضرورة إعادة اللاجئين إلى وطنهم .

ولم توفق اللجنة فى إرجاع اللاجئين أو تعويضهم ، كما أن مساعيها فى تدويل القدس لم تكلل بالنجاح ، لأن العرب قبلوا تدويل القدس فى حين لم تقبل إسرائيل غير تدويل الأماكن المقدسة ، كذلك بقيت مشكلة الحدود كما هى بكل ما تثيره من اضطرابات فى الأمن . واتهم العرب لجنة التوفيق بانحيازها لإسرائيل خصوصاً وأن الولايات المتحدة عضو فيها وهى الدولة التى أنشأت إسرائيل .

وبذلك فشلت الأمم المتحدة فى علاج مشكلة اللاجئين علاجا سياسياً ، ولهذا لجأت إلى إنشاء وكالة الإغاثة لتقديم المشروعات الإقتصادية بجانب الإغاثة حتى يمكن إدماج اللاجئين فى اقتصاديات الدول العربية ، على أن تقل الإغاثة كلما تحقق التقدم الإقتصادى . واشترط العرب ألا تؤدى المشروعات التى تقوم بها الوكالة إلى حرمان اللاجئين من حقوقهم التى أقرتها الأمم المتحدة وأن تحقق لهم الإسكان فى وطنهم الأصلى فلسطين . وذهبت وجهة النظر العربية ، بخصوص إدماج اللاجئين العرب فى إقتصاديات الدول العربية ، إلى نقص المشروعات التى تستوعب هذا العدد الكبير فى غزة والأردن ولبنان .

وانقسمت رسالة وكالة الإغاثة إلى عملين : عمل يتعلق بإطعام اللاجئين وإغاثتهم ، وعمل ثان يتعلق بإيجاد المشاريع الزراعية والصناعية المختلفة لإسكان اللاجئين فى البلاد العربية .

وأما من الناحية الأولى ، فقد عنيت الوكالة بتقديم المأكل والملبس والمسكن ، كما اهتمت بالناحية الصحية والتعليمية وإيجاد عمل للاجئين . أما من الناحية الثانية ونقصد بها المشاريع ، لأن غوث اللاجئين مؤقت حتى تتم المشروعات ويستطيع اللاجىء أن يجد مورداً للرزق ويحل العمل محل الإغاثة ، فقد لاحظت الأمم المتحدة رغبة اللاجئين فى العمل . وتضاربت مواقف الدول العربية تجاه المشروعات الكبيرة التى اقترحتها المنظمة . فالبعض يؤيد هذه

المشروعات بشرط عدم مساسها بحقوق اللاجئين (كالأردن) والبعض الآخر يعارضها خوفاً من إدماج اللاجئين فى اقتصاديات الدول العربية مما يؤدى فى النهاية إلى ضياع حقوق اللاجئين وتوطينهم واستقرارهم فى البلاد العربية المضيفة (سوريا ولبنان) .

هذا بجانب أن المشروعات الكبيرة لم يمكن تنفيذها بسبب وجود عقبات سياسية كبيرة ، فلم تقبل أى دولة عربية ، بما فيها الأردن ، قبول هذه المشروعات (مشروع سينا ومشروعات الأردن) .

وقد لخصت الوكالة أسباب فشل مشروعاتها الإقتصادية فى الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد العربية ، وعدم تأكد الدول العربية من عودة اللاجئين العرب وتعويضهم ، وطول المدة التى تستغرقها هذه المشروعات حتى يتم تنفيذها والإفادة منها مما يبقى اللاجئين سنين طويلة فى بؤسهم ، وعدم قدرة هذه المشروعات على استيعاب كل اللاجئين مما يؤدى إلى إبقاء جزء كبير منهم على حالهم يحتاجون للاغاثة ، وعدم رغبة اللاجئين أنفسهم فى تقبل هـذه المشروعات وشكوكهم فى قدرة الأمم المتحدة على إيجاد حل لمشكلتهم ، وأخيراً موقف الدول العربية نفسها ومعارضتها للمشروعات . فقد ربطت الدول العربية العودة والإسكان ، حتى لاتصفى القضية الفلسطينية بالصورة التى ترتضيها إسرائيل وهى الإسكان والتعويض دون عودة . وتستند الدول العربية فى إثبات وجهة نظرها على الأدلة التالية :

١ — إنهاء عمل الوكالة : ناقشت اللجنة الإستشارية لوكالة الإغاثة ضرورة إسناد أعمال الوكالة الى الدول المضيفة توطئة لإلغائها بعد أن أعلن المندوب الأمريكى ضرورة تحديد موعد لهذا النقل لصعوبة إقناع برلمانات الدول التى تقدم المعونة باستمرار تقديم المبالغ والتبرعات لإطعام اللاجئين . وقد عارض العرب فى إنهاء مهمة الوكالة قبل إيجاد حل لمشكلة اللاجئين

العرب ، فالوكالة ليست إلا نتيجة للمشكلة الفلسطينية ولا يمكن اعتبارها مستقلة عنها ، فضلا عن أن نقل أعمالها للحكومات المضيفة قد يؤدى إلى تقليل المعونات مما يضطر الدول المضيفة إلى حمل العبء بدلا من الأمم المتحدة .

٢ — قطع الإغاثة عن اللاجئين : قامت الوكالة بعمل إحصاءات للتخلص من عدد كبير من اللاجئين المسجلين لديها ، واعتبرت أن اللاجىء غير الموجود فى المعسكر يعتبر غير مستحق للاغاثة إذ يكون قد مات أو يعمل بأجر يغنيه عن إيراد الوكالة . وهى إحصاءات غير دقيقة .

٣ — تهجير اللاجئين : لجأت الأمم المتحدة إلى تهجير اللاجئين لتهيئة الرزق لهم بعيداً عن حصارهم لإسرائيل ، لينصرفوا عن قضيتهم بالبحث عن الخبز والحياة . وعقدت اتفاقيات مع بعض الدول — كالولايات المتحدة واستراليا وكندا والبرازيل وليبيا والعراق — لتهجير اللاجئين .

٤ — هذا فضلا عن المشروعات الفردية والجماعية التى تقوم بها الأمم المتحدة وترمى بها إلى قطع صلتها فى النهاية مع اللاجئين ، وتصفية قضية اللاجئين العرب ، خصوصاً وأن اللجنة الإستشارية لوكالة الإغاثة يمثلها مندوبون من المعسكر الغربى تصدر منهم بين الفترة والأخرى تصريحات تدل دلالة واضحة على أنهم يرون أن الحل العملى الصحيح لقضية اللاجئين هو فى إسكان العرب فى الدول العربية ودفع التعويضات اللازمة لهم . وهو نفس ما تذهب إليه إسرائيل من ضرورة علاج مشكلة اللاجئين داخل البلاد العربية ، وأن العودة الحقيقية هى فى الرجوع إلى الدول العربية المشابهة لهم فى اللغة والدين والثقافة . وهو ما جعل العرب لا يثقون فى الأمم المتحدة ولا فى قدرتها على إيجاد الحل ، ولهذا اتجهوا اتجاهاً جديداً يرمى إلى علاج مشكلة اللاجئين على أيدى الدول العربية نفسها ، فترابط وتضامن الدول العربية أمام الخطر المشترك وأحلام التوسع التى تحلم بها إسرائيل كفيل بحل كل المشكلة الفلسطينية وإعادة الحق إلى أصحابه الشرعيين . وحاضر العرب أقوى بكثير — رغم كل نقائصه — من

ماضيهم القريب ، والكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية التى تبلورت فى مؤتمرات القمة كفيل بجمع شتات اللاجئين فى دولة فلسطينية عربية قوية .

« وإذا كان العرب قد سكتوا بالأمس ، فإنه من المؤكد أنه سوف يجيء الغد الذى لا يقبلون فيه السكوت ... إن هناك عدواناً وقع على شعب عربى طرد من أرضه وحرم من الحياة عليها ... وهناك تهديد عدوانى واقع على كل البلاد العربية ولا يمكن أن يقبل العرب باستمرار وجود تهديد عدوانى رابض فى وسطهم .

لقد كانت هناك قرارات متواصلة من الأمم المتحدة تقضى بالعودة ، وكانت إسرائيل دائماً تتحدى هذه القرارات ...

إن المسألة أولا مسألة حقوق لشعب فلسطين لا بد أن تعود إليه ، كذلك هى مسألة قرارات للأمم المتحدة موجودة ولا بد من تنفيذها[1] » .

* * *

نخلص مما تقدم أن القضية الفلسطينية هى من أهم المشاكل التى تواجه الدول العربية ، وإذا كانت هذه الدول قد تهاونت فى الماضى فى المحافظة على حقوق الشعب العربى الفلسطينى ، فإن كل قواها تعبأ الآن للمطالبة بهذه الحقوق واستعادتها ، خاصة بعد أن وضحت لها أهداف الدول الإستعمارية من إقامة إسرائيل والتى نلخصها فى الأهداف التالية :

أولا : إقامة الوطن القومى لليهود ، مما يجعل الصهيونية تساند الدول الإستعمارية فى صراعها مع الحركات التحررية فى العالم .

---

(١) حديث لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، الأهرام فى ١٩٦٤/٧/٦ . ادوار سيدهم ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ وما بعدها .

ثانياً : خلق فاصل جغرافى أبدى بين شبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان والأردن وبين مصر وشمال أفريقيا العربية غرباً .

ثالثاً : إنشاء القاعدة العسكرية اليهودية فى قلب الوطن العربى لتساندها فى كفاحها ضد الكتلة الشرقية ، وتشجيع استمرارها بعد أن رفض الشرق العربى الإنضمام إلى الأحلاف الغربية .

رابعاً : خلق مشكلة للعالم العربى تمنعه من الإستقرار والتطور الإقتصادى والإجتماعى الذى يسمح له بالتكامل والتكافل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً .

خامساً : استخدام القوة الجديدة فى المؤامرات المستمرة التى تحاك ضد الوحدة والقومية العربية — ومثال ذلك العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ .

سادساً : جعل إسرائيل الجسر الذى تعبر عليه الصناعات الإستعمارية والإستعمار الجديد إلى أفريقيا وأسيا .

والواقع أن التاريخ لا يعرف قضية تغلبت فيها الأهواء والمطامع كقضية فلسطين[1] ، وقل أن منيت مشكلة من المشاكل بمثل ما منيت به مشكلة شعب فلسطين اللاجىء من سوء تقدير وتراجع عن مواجهة الحقائق مواجهة صريحة للوصول إلى حل فعلى واقعى لمأساة أكثر من مليون من البشر أصابتهم الكوارث من جراء أطماع مجموعة من الدول . الأمر الذى يعرض حالياً السلام والإستقرار فى الشرق الأوسط لتوتر وخطر جسيم يجب على الدول العربية معالجته سريعاً حتى تحقق الأمن والسلام للشعب العربى ، كما تحقق لنفسها كيانها وتقف وحدة متكاملة لمقاومة القوى الإستعمارية وربيبتها إسرائيل .

---

(١) « إن مستقبل إسرائيل الروحى والسياسى مرتبط بمستقبل اللاجئين الفلسطينيين العرب ... وإن الغاء المظالم التى حلت لهؤلاء اللاجئين هى على ما أعتقد أساس واجبات إسرائيل » . من مقال للمؤرخ البريطانى أرنولد توينبى المنشور بمجلة جويش أفيرز فى فبراير سنة ١٩٥٥ . أنظر مجموعة كتب سياسية عن اللاجئين ، الكتاب الثالث والثلاثون ، ص ٥١ .

الفصل الثالث

السياسة العربية

فى المحيط الدولى

الحياد الايجابى وعدم الانحياز

مقدمة[(١)] : أخذ النظام الاستعمارى القديم ينهزم ، منـذ بداية القرن العشرين أمام تيارات الروح القومية والمطالبة بحق تقرير المصير . وعززت الحرب العالمية الأولى والثانية الهجوم على هذا النظام وتولدت أفـكار ومبادىء دولية جديدة تتعارض مع الأفكار والمبادىء التى كان يستند اليها النظام الاستعمارى التقليدى . وشهد العالم أكبر حركة تحررية فى التاريخ وهى تحرر مئات الملايين من البشر من السيطرة الاستعمارية ، وقامت دول جديدة مستقلة أخذت تطالب بنصيبها فى الحياة الدولية وفى المساهمة الفعلية فى تقرير مصير العالم .

وكان لظهور هذه المجموعة الجديدة من الدول المستقلة — وقد كانت من قبل دولا تابعة أو مستعمرات — أثر كبير فى تعديل وتغيير الفكر الديبلوماسى

---

(١) مراجع هذا الفصل :

١ — بحث النظرية المعاصرة للحياد ، للمؤلفة ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الأول ، مارس سنة ١٩٦٢ ، والمنظمات الدولية ، ١٩٦٤ .

2. Bernard Bacot, *Des Neutralités Durables*, 1940, p. 12. — ٢
3. H.J. Taubenfeld, *International Action and Neutrality*, Amr. J. Int. L., 47, 1953, p. 377.
4. F. Bottié, *Essai sur La genèse et l'évolution de la notion de Neutralité*, Thèse, Paris, p. 10.
5. Camille Gorgé, *La Neutralité Helvétique*, 1947, p. 7.
6. Denise Robert, *Etude sur la Neutralité Suisse*, Thèse, Zurich, 1950, p. 9.
7. John B. Whitton, *La Neutralité et la Société des Nations*, Rec. des Cours, 1927, 11.
8. Crichton, *The Pre-War Theory of Neutrality*, B. Y. B., 1928, p. 104.
9. Jessup, *American Neutrality and International Police*, 1928, p. 14.
10. Wollenhoven, *Les Trois Phases du Droit des Gens*, 1917, p. 60.

The Dynamics of Neutrality in the Arab World, *A Symposium*, by Fayez Sayegh, 1964.

The Ideological Revolution in the Middle East, *Leonard Binder*, 1964.

Neutralism and Non-alignment, Laurence W. Martin, 1962.

للمزيد من المراجع ارجع إلى مقالة المؤلفة السابق الإشارة اليها .

التقليدى . فقد جمعت بينها مجموعة من العوامل المتشابهة ، دفعتها إلى البعد عن التكتلات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وعن سياسات الدول الكبرى المتضاربة . ذلك أن ممارسة هذه الدول لحريتها وحقوقها فى السيادة وضعتها وجهاً لوجه أمام مجموعة من القواعد الدولية التقليدية اشتركت فى وضعها جماعة الدول الكبرى الأوروبية منذ قرون وهدفت بها إلى المحافظة على توازن القوى فيما بينها وتحقيق سيطرتها التامة على العلاقات الدولية وتنظيم التنافس على اقتسام المستعمرات .

وكان للصراع العالمى خلال فترة الانتقال من النظام الدولى التقليدى الذى قام على السيطرة ، إلى نظام جديد يقوم على التعاون بين الأمم دعامته الحرية والمساواة والعدالة من أجل تنمية الرخاء الدولى والداخلى ، أثره فى ازدياد نشاط الاستعمار للمحافظة على مراكز نفوذه فى أشكال جديدة وبوسائل جديدة ، تمثل تهديداً خطيراً للسلام العالمى . وقد اتخذت هذه الوسائل شكل الأحلاف والتكتلات الإقتصادية والعسكرية والخلافات العنصرية والتدخل السياسى بل والعسكرى . ولهذا تضامنت الدول الجديدة لفرض وجودها وشخصيتها الدولية بوضع أسس جديدة للعلاقات الدولية تعجل بنهاية السيطرة الأجنبية على الشعوب، وتجعل من التعاون السلمى القائم على مبادىء الاستقلال والمساواة فى الحقوق بين الشعوب شرطاً أساسياً لحرية هذه الشعوب وتقدمها ، كما تجعل من السلم القائم على العدل مصدر وقاعدة تحكم العلاقات الدولية بدلا من السلم القائم على ضرورة المحافظة على الأوضاع الموجودة التى قد تسندها اتفاقات استعمارية تقليدية .

وإذ كان التوافق بين الدول الكبرى — الذى بنى على أساسه ميثاق الأمم المتحدة — قد انهار منذ بداية عام ١٩٤٧ بظهور الحرب الباردة بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ، فقد سارعت دول الغرب الكبرى إلى إقامة سلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية لتطويق الكتلة الشرقية ، وفرضت نوعاً من الحصار الاستعمارى — السياسى والإقتصادى — حول مناطق نفوذها

السابقة التى حصلت على الإستقلال . وكان لهذه السياسة أثرها على الدول الجديدة ومنها الدول العربية التى كانت مازالت تكافح من أجل الإستقلال التام والكامل . ورغم أن الشرق العربى كان جزءاً من العالم الغربى ، بحكم وجود قوات الاحتلال والقواعد الأجنبيــة فى بعض أجزائه ، إلا أنه آثر البعد عن المعسكرات والأحلاف إيماناً منه بأنها تزيد من حــدة الحرب الباردة والتوتر الدولى . وتتابعت مقترحات الغرب لجر الشرق العربى للارتباط بمواثيق الأمن الجماعى التى كانت بدايتها مبدأ ترومان ونهايتها حلف بغداد . وكان لهذه المحاولات أثر عكسى كبيرجعل من معارضة الإنضمام للأحلاف الأجنبية الشعار الأول للحكومات العربية المستقلة وعلى رأسها مصر .

وكان الحافز الأول لمصر وللوطنيين فى البلاد العربية فى معارضة الارتباط بأى من الـكتلتين العوامل التالية :

(ا) خشية الشعور القومى من أن يؤدى الإنضمام إلى أحد المعسكرات لى فقد الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد العربية .

(ب) التقليل من عوامل التوتر الدولى بعد أن تطور التقــدم العلمى والعسكرى الحديث بدرجة تهدد البشرية كلها .

(ح) رغبة البلاد العربية — وعلى رأسها مصر — فى توجيه مواردها وطاقاتها للتنمية الاقتصادية لإستكمال نموها الإقتصادى والاجتماعى والنهوض بمستوى شعوبها بعد أن تركها الاستعمار والإحتلال فى حالة كبيرة من التخلف .

وولدت المخاطر المشتركة التى تهدد كيان الشعوب حديثة التحرر زيادة التضامن بين هذه الشعوب . واشتركت مصر فى مؤتمر باندونج — وهو أول مؤتمر دولى للشعوب الملونة فى تاريخ البشرية[1] — الذى وجه قواه لتصفية

---

(١) كما قال سوكارنو "This is the first inter-continental conference of coloured peoples in the history of mankind! Our Nations and countries are colonies no more".

الاستعمار ووضع الخطوط العريضة للتعاون الدولى فى سبيل السلام عن طريق السير على سياسة التعايش السلمى والحياد الإيجابى وعدم الانحياز . وتتابعت المؤتمرات لتنسيق سياسة الدول غير المنحازة وتدعيم التعاون الإقتصادى والفنى بين هذه الدول . فعقد مؤتمرعدم الانحيازالأول عام ١٩٦١ فى بلجراد ، ومؤتمر عدم الانحياز الثانى عام ١٩٦٤ فى القاهرة .

وهكذا ظهرت دعوة الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز فى المحيط الدولى العالمى والعربى فما هو الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز ؟ وما الفرق بينه وبين الحياد التقليدى ؟

قبل أن نعرض للآثار التى يرتبها كل منهما يحسن بنا فى البدء أن نحدد المعنى المقصود بالحياد ثم نلحقه بلمحة سريعة عن تاريخ الحياد .

المبحث الأول

فى تعريف وتاريخ الحياد القانونى

أولا — تعريف الحياد :

من الصعب وضع تعريف محدد للحياد ، فهو نظرية لا تحدها قيود معينة ، تتغير بتغير الأفكار وتغير الأزمان . فإذا رجعنا إلى الفقه نستلهمه التعريف اللازم ، نجد أنه قد ربط دائماً بين النظرية القانونية فى الحياد وبين الأوضاع السياسية متعيناً فى ذلك بالمعاهدات والإتفاقات المختلفة باعتبارها مصدراً لتاريخ العلاقات القانونية بين الدول . وقد تأثر الفقه ، وله العذر ، بمجموعة من العوامل الخارجية دفعت به إلى الخلط والشطط . وعالج الفقه نظرية الحياد طبقاً لوقت وزمن وظروف معينة يتواجد هو نفسه فيها . ولا شك أن صعوبة جمع التيارات المختلفة فى مجرى واحد ، ترجع إلى أنه لا يعالج فكرة تتمتع بخواص قانونية بحتة وإنما فكرة تتلاعب بها التيارات القانونية والسياسية المختلفة .

ولم تعالج القواعد الدولية الحياد كنظام قانونى إلا فى نطاق ضيق وناقص. كما لا يوفر لنا العرف الدولى الحل السليم ، والميزة الأولى التى تميز العرف الدولى المتغير هو أن قواعده مصدرها الإنسان . وبذلك نصل إلى أن الصفة العامة لفكرة الحياد هى أنها دائمة بالقدر الذى تدوم فيه البواعث النفسية التى تسيطر وتوجه تصرفات الجماعة البشرية وتختلف فى صورها تبعاً لرغبة من يقوم بتطبيقها . كما أنها فكرة متغيرة ، يتغير مضمونها ومحتواها تبعاً لرغبات من يتولون تطبيقها سواء أكانوا حكاماً أم مفسرين أو مؤتمرين مجتمعين فى مؤتمر يرمى إلى تحديد قواعد معينة . فلكل من هؤلاء ظروفه ودوافعه الخاصة وهم يعكسون العرف الوطنى ، ويخضعون بصورة أو بأخرى لصور من الضغط تقوم بها القوى الدولية المختلفة . وهم فى ذلك قد يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة أو مصالح طائفة أو جماعة معينـة . وغالباً ما تقوم الدول بإسباغ الشرعية على تصرفاتهم . وهذا العنصر هو الذى يفسر لنا تطور نظـام الحياد واختلافه باختلاف الأوقات وفشل الفقه فى وضع ضابط واحد يحكمه ، رغم اتفاقه على النقاط الرئيسية .

ونخلص من ذلك أن الحالة النفسية التى تنتاب المحايد أمام مشكلة أو نزاع معين هى التى تحدد معنى الحياد فى الزمن والوقت المعين . فالمحايد هو الشخص الذى لا ينحاز Ne-uter وهو الشخص الذى يرفض الأخذ بإحدى فكرتين متعارضتين . والحياد بهذه الصورة قد وجد منذ وجدت الحروب والمنازعات ، فهو واقعة مادية قبل أن يكون نظاماً قانونياً . والدولة المحايدة هى التى تمتنع وبإرادتها عن الاشـتراك فى نزاع قائم بين دولتين أو أكثر وتبذل الجهد للتوفيق بينهما .

هذا وقد عرفت العصور القديمة الحياد كواقعة مادية سياسية ، إلا أنها ، كما يبدو ، لم تعرفه كنظام قانونى من نظم القانون الدولى إلا فى أواخر العصور الوسطى حينما نادى جروسيوس بنظرية الحروب العادلة والحروب غير العادلة .

والحياد كنظام قانونى هو مجموعة القواعد القانونية الدولية التى تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول المحاربة والدول غير المشتركة فى الحروب ، ويخول للدول ذات السيادة الحق فى البقاء بعيداً عن معترك الحرب ، وهذا هو ما يطلق عليه حق الحياد. ويلاحظ أن للدولة السلطة المطلقة فى التقدير عند نشوب العمليات المسلحة، باستثناء الدول التى تأخذ بنظام الحياد الدائم ، إذ للدول المتعاقدة مطالبتها باتباعه. ونظام الحياد وإن كان يتطلب من الدول المحايدة إتخاذ إجراءات فعلية معينة ، إلا أن مبدأ عدم التحيز لإحدى الدول المحاربة لا يمنعها من المشاركة بعواطفها وآمالها مع أحدهم طالما لم يتخذ ذلك صورة إيجابية تضر بالطرف الآخر .

ثانياً — تاريخ الحياد :

(أ) الحياد قبل الحرب العالمية الأولى : وجد موقف الحيـاد أو على وجه أدق موقف عدم الإنحياز Non prise de parti من العصور القديمة . فيكفى أن يواجه الفرد أو جماعة من الأفراد نزاعاً بين أفراد أو جماعات متجاورة باعتباره أمراً لا يخصهما ، حتى تظهر لنا صورة عدم الإنحياز، وهى الصورة الأولى للحياد .

والفضل يرجع إلى الحروب الصليبية وما تبعهـا من توسع فى تجارة حوض البحر الأبيض فى ظهور مجموعة جديدة من التقاليد . فقد ظهرت مجموعة Le Consulat de la Mer التى وضعت ، ولأول مرة ، نظاماً للحياد البحرى . غير أن الحياد ، كواقعة قانونية لها نتائجها وآثارها القانونية ، لم تتضح معالمه إلا عام ١٧٨٠ حين أنشأت كاترين الثانية قيصرة روسيا ما سمى بعصبة المحايدين La Ligue des neutres للحد من سيطرة إنجلترا وتدخلها فى حرية تجارة وملاحة المحايدين بالبحار . وساعد على إرساء دعائمه القانونية موقف الولايات المتحدة الأمريكية طوال القرن التاسع عشر الذى يرجع إليه أيضاً تاريخ نظام الحياد الدائم الذى أرسى قواعده الأساسية مؤتمر فيينا المنعقد عام ١٨١٥ .

فالحياد ، كنظام قانونى ، يرتب مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة

لكل من المحايدين والمحاربين هو فكرة حديثة نسبياً ، وهو نتاج القرون الثلاث الماضية . وتحدد هذا النظام لدى الفقهاء فى مبدأين :

١ — مبدأ الإمتناع عن الإشتراك فى العمليات الحربية .

٢ — مبدأ عدم الإنحياز والمساواة فى المعاملة بين أطراف النزاع .

واستقر الفقه على الأخذ بمجموعة من القواعد لاقت الموافقة الإجماعية قبل بدء الحرب العالمية الأولى ، فى مؤتمر لاهاى الثانى المنعقد عام ١٩٠٧ الذى وضع قواعد الحياد فى الحرب البرية والبحرية . وقد أتم مؤتمر لندن البحرى عمل مؤتمر لاهاى بإصداره إعلان لندن فى عام ١٩٠٩ الذى نظم الحياد فى الحروب البحرية .

وقد تعرضت هذه القواعد الإتفاقية للنقد الشديد خلال الحرب العالمية الأولى وامتنعت الدول إلى حد ما عن تطبيقها ، مما جعل فقه ما بعد الحرب العالمية الأولى ينادى بجعل تدخل الدول المحايدة فى سير العمليات الحربية واجباً قانونياً مستنداً فى ذلك إلى فقه العصور الوسطى وآراء جروسيوس فى الحرب العادلة . فنجد مثلا Wollen hoven ينادى فى كتابه بفكرة الدولة العادلة Etat justicier التى سبق لجروسيوس المناداة بها مصرحاً بأن :

"Dans la guerre actuelle ... La neutralite sourdemuette et impassible doit faire place à une nouvelle forme de neutralité qui sent et qui juge[1]."

وبظهور عصر التنظيم الدولى ، بإنشاء عصبة الأمم ، دخل المجتمع الدولى فى عصر جديد نادى فيه البعض بالقضاء على القديم وتقاليده ، وتضاربت أقوال الفقهاء فى مدى توافق نظم الأمن الجماعى الجديدة مع نظام الحياد وطالبوا بالأخذ بنوع أو بفكرة جديدة فى الحياد . وبذلك ظهر الحياد الموصوف أو الحياد المنحاز لصالح المنظمات الدولية بدلا من الحياد السلبى القديم .

---

(١) Wollenhöven, *Les Trois Phases du Droit des Gens*, 1917, p. 60.

هذا وتحكم النظرية التقليدية فى الحياد فكرة أن الدولة المحايدة هى الدولة التى لايجب أن تتأثر حياتها إلا بأقل قدر ممكن من العمليات الحربية . فالحياد هو تعبير عن الواقع الدولى فى رغبة شعوب معينة فى الحياة ، والحياد هو ظل الحرب ، وإذا كانت هناك حروب دون حياد ، إلا أن الحياد كمركز مادى وقانونى يعبر دائماً عن رغبة جماعات من الأفراد فى السلام . وإذا كان الطرف المحارب يقع عليه واجب بعدم التعرض للدولة المحايدة فإن هذا الالتزام يقابله واجب الأخيرة فى الإمتناع عن التدخل فى النزاع ومراعاة مبدأ المساواة بين الأطراف المتنازعة وعدم التحيز لطرف دون الآخر ، فالحياد يتضمن — بهذه الصورة — مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة — قامت بتقريرها نصوص الإتفاقيات الدولية المختلفة ، يمكن تلخيصها فى التالى :

واجبات الدول المحايدة :

١ — واجب الإمتناع عن الإشتراك فى العمليات الحربية وعن التحيز لأحد المتحاربين .

٢ — واجب الدولة المحايدة فى منع الإعتداء على إقليمها أو سيادتها .

٣ — واجب الدولة المحايدة فى الإمتناع عن جرائم التهريب والمساعدة العدائية واختراق الحصر البحرى .

حقوق الدول المحايدة :

١ — احترام الدول المحاربة لأقاليم الدول المحايدة وسيادتها .

٢ — حق الدولة المحايدة فى حماية أشخاص وأموال رعاياها .

(ب) الحياد بعد الحرب العالمية الأولى والثانية : هذا وقد تغيرت نظرة الجماعة الدولية إلى القواعد التقليدية فى الحياد خلال الحربين العالميتين الأخيرتين

وأخذ العمل الدولى بحياد يتمدد ويتقلص تبعاً للاعتبارات المختلفة التى تدفع الدول الغير إلى عدم الإشتراك فى القتال . وتبادلت جماعة الدول المحايدة وجماعة الدول المحاربة الإتهامات المختلفة . وأكدت الحرب الأخيرة الشعور لدى الأطراف المعنية بضرورة تغيير النظام التقليدى للحياد مما حدا البعض إلى القول بانهيار قواعد الحياد والمطالبة بنظم جديدة من الحياد تتفق مع ضرورات وحاجات المجتمع الحديث الذى يهدف إلى استقرار الجماعة الدولية وإلى منع الدول ذات السيادة من استخدام القوة لحل مشاكلها الدولية . فإذا كان الغرض الأساسى من الحياد هو حصر العمليات الحربية فى نطاق محدود ، فالغرض من النظم الجديدة إحلال الأمن الجماعى محل نظم الأمن الفردية ومحاولة حل المشاكل الدولية والتوفيق بين مصالح المحايدين والمحاربين ، وفرض الجزاءات المختلفة الكفيلة بتحقيق النظام الجديد لأهدافه وأغراضه عن طريق إحلال فكرة التضامن الدولى محل النظرية القديمة فى السيادة المطلقة . وترتب على ذلك أن حق إعلان الحرب لم يعد امتيازاً للدول ذات السيادة ، وإنما صار عملا غير مشروع يرتب مسئولية الدول القائمة به ، ويعطى للدول الغير الحق فى اتخاذ مواقف معينة والتفرقة بين المحاربين ومعاملة كل منهما تبعاً لمشروعية دعواه . وظهرت فكرة الحياد الموصوف الذى تنحاز فيه الدولة إلى أحد الأطراف المحاربة — الأمم المتحدة أو الدولة ضحية العدوان — وتبذل الجهد لمساعدته فى دفع العدوان الواقع عليه . هذا إلا إذا حاولت الدولة القائمة بالعدوان إلزامها ، بالقوة ، بمراعاة الحياد التام مضيفة بذلك جريمة جديدة إلى جرائمها السابقة .

وإذا كانت صياغة المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تدل بوضوح على أنها قد استبعدت أخذ الدول الأعضاء بل وغير الأعضاء بنظام الحياد التقليدى ، فإن فاعلية نظام الأمم المتحدة — ومن قبله نظام عصبة الأمم — قد تأثرت عملا بامتياز حق الفيتو الذى تتمتع به الدول الكبرى فى مجلس الأمن وبفشل الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة لعقد الاتفاقات العسكرية اللازمة لإنشاء القوات الجماعية

الدولية الدائمة . ولذلك نجد المجتمع الدولى الحديث خلواً من القوة الدولية الدائمة اللازمة المحافظة على الأمن الجاعى . ويترتب على صعوبة تنفيذ فكرة المسئولية الجماعية الدولية بدقة استحالة تفسير الحياد تفسيراً ضيقاً ، وتظل فكرة الحياد مشروعة قانوناً بشرط أن نفصل عند الحاجة بين مبدأيها الرئيسيين : الإمتناع وعدم التحيز . فالإمتناع ممكن حتى ولو انحازت الدولة الغير إلى أحد الأطراف . ولا شك أنه مما يؤيد هذا القول قبول عضوية النمسا ولاوس بالأمم المتحدة وهما دولتان من دول الحياد الدائم وميل مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء إلى الأخذ بنظام الحياد .

فالقدر المتيقن للحياد الحديث ، رغم تطور الظروف وضغط الدول المحاربة وادعاءات الدول المحايدة ، هو عدم التدخل أو الإمتناع العسكرى وقت الحرب . أما مبدأ عدم التحيز — وكما يخلص من تجارب الحرب العالمية الثانية — فقد عالجته الدول وفق ظروفها وأوضاعها الخاصــة . ومثل ذلك أن أسبانيا رغم انحيازها الواضح أثناء الحرب العالمية الثانية إلى دول المحور ، فقد امتنعت عن الاشتراك فى أى عمل عسكرى ضــد أعدائها . وأطلقت مجموعة من الدول على نفسها لفظ الدول غير المحاربة وأخذت بحياد جزئى مؤقت تلخص فى الإمتناع عن الاشتراك فى القتال مع مساعدة أحد الأطراف مساعدة فعالة (كالولايات المتحدة الأمريكية) .

ثالثاً — أنواع الحياد :

صوره وأشكاله :

كان الحيــاد الفعلى de fait قبل نهاية القرن الثامن عشر هو الصورة الوحيدة تقريباً للحياد . وتلاه فى القرن التاسع عشر ظهور الحياد الإتفاقى Conventionnelle والحياد المعلن déclarée . والحياد الفعلى يفيد أخذ الدولة

بالحياد دون أن يلزمها بذلك نص فى اتفاقية سابقة أو دون أن تصدر إعلاناً رسمياً يفيد رغبتها فى الحياد إزاء حرب دائرة .

ولقد سارت دول عدة على هذه السياسة طيلة قرون طويلة ، واستفادت منها فائدة كبيرة وتمتعت بحياد حقيقى دائم (الدانمرك ـ النرويج ـ السويد) ثم ظهرت صورة الحياد الإتفاقى عقب مؤتمر فيينا وفى عهـد التوازن الأوروبى عام ١٨١٥ .

ويمكننا تقسيم الحياد إلى نوعين :

١ — نظام الحياد العرضى (العادى ـ ويطلق عليه أيضاً الحياد بالإرادة المنفردة) .

٢ — نظام الحياد الدائم .

النوع الأول : الحياد العادى ويتخذ أحد الأشكال الآتية :

(ا) عدم الإنحياز أو الحياد الفعلى — La non-prise de parti ou neutralité de fait

(ب) الحياد المعلن — La neutralité déclarée

(ج) الحياد التقليدى — La neutralité traditionnelle

١ — عدم الانحياز : وتفترض هذه الصورة وجود جماعات ثلاث ، تعزف إحداها عن الاشتراك فى الحرب الدائرة بين اثنتين منها ولا تنحاز إلى أى منهما . وهذه الصورة تسبق فى الترتيب التاريخى الحياد الفعلى وهو الذى تحافظ فيه الدولة على موقف الحياد دون إصـدار أى تصريح رسمى بذلك . والحياد الفعلى يتضمن فـكرة عدم الانحياز .

٢ — الحياد المعلن : وتعلن فيه الدولة التى لا ترغب فى الزج بنفسها

فى العمليات الحربية ، هذه الرغبة للدول الأخرى بالطريق الدبلوماسى . ورتب العرف بالتالى التزام الدولة فى هذه الحالة بالبقاء بعيداً عن معترك الحرب . إلا أن هذا لم ينفى حق الدولة فى إعادة النظر فى سلوكها ، إذا تغير الموقف نتيجة لدخول دولة أخرى الحرب ، دون أن يترتب على ذلك شغل مسئوليتها الدولية .

وجرت الدول المحايدة ، عقب إصدارها بياناً بعزمها على الأخذ بالحياد فى النزاع الدائر ، على إصدار مجموعة من التشريعات الداخلية تحدد بها القواعد التى ستلتزمها . بل وأخذ بعضها بإصـدار هذه التشريعات فى وقت السلم حتى لا تتهم الدولة وقت الحرب ، بالتحيز لأحد المحاربين .

٣ — الحياد التقليدى : وهو مركز سياسى أكثر منه قانونى ، فالدولة المحايدة تتمتع بإرادتها فى المنازعات الدولية ، سياسة محايدة تنص عليها دساتيرها .

ويلاحظ أن للدولة المحايدة هنا الحق فى ترك سياسة الحياد هذه فى أى وقت تشاء ، وتختلف بذلك عن الدولة التى تأخذ بالحياد الإتفاقى . وتضمن الدولة هنا البعد عن المنازعات الدولية دائماً وعدم اشتراكها فى العمليات الحربية ، كما أن للدول المحاربة أن تعتمد على حياد مثل هذه الدول وتخطط عملياتها الحربية على هذا الأساس . فإذا اشتركت الدولة المحايدة فى الحرب فقدت المزايا التى يوفرها لها حيادها .

ويلاحظ أن الحياد العرضى أو العـادى يمكن لأى دولة أن تأخذ به ، حالة قيام نزاع مسلح ، والواجبات التى يفرضها هى الحد الأدنى للالتزامات التى يفرضها الحياد على عاتق الدولة المحايدة . فهو البذرة الأولى لـكل صور الحياد.

والحياد العرضى أياً كانت صورته قد يكون حياداً عاماً أو حياداً جزئياً ، وقد يكون حياداً اتفاقياً أو إرادياً ، وقد يكون حياداً مسلحاً أو سلميـاً أو حياداً مطلقـاً أو حياداً موصوفاً . والحياد التام يفترض فيه مراعاة الدولة المحايدة واجبات الحياد القانونية فى الإمتناع أو عدم الانحياز بدقة ، أما الحياد

الموصوف فهو الحياد الذى تخالف فيه الدولة هذه القواعد وتميل إلى ترجيح كفة أحد المحاربين ، لأسباب ذاتية خاصة .

النوع الثانى :

الحيـــــــــاد الدائم (الإتفاق) Neutralité conventionnelle ou perpétuelle

١ — ويصدر عن اتفاق أو معاهدة دولية تفرض على دولة معينة الإلتزام بعدم إعلان الحرب أو الاشتراك فيها ، كما تلتزم الدول الأخرى المتعاقدة باحترام بل وفى بعض الأحيان بضمان هذا الوضع القانونى الخاص . والدولة التى تأخذ به تلتزم باحترام قواعد الحياد سواء فى وقت الســلم أو فى وقت الحرب . ويتميز نظام الحياد الدائم بالخواص التالية :

ا — التزام الدول المحايدة بالإمتناع عن الاشتراك فى الحروب المقبلة .

ب — وعد الدول الموقعة على المعاهدة باحترام هذا الحياد .

حـ — بل وقد يضمن بعض هذه الدول احترام سائر أفراد الجماعة لحياد هذه الدولة .

٢ — إلا أن للدولة المحايدة حياداً دائماً أن تأخذ به بارادتها وبصرف النظر عن الإعتراف أو الضمان الدولى . وتتبع الدولة هنا دائماً وبارادتها سياسة محايدة فى المنازعات الدولية ، فهو حياد يفترض فى البدء رغبـة الدولة ذاتها فى عدم الانحياز . وتتخذ من هذا الحياد مبدأ وسياسة تسير عليها فى علاقاتها الدولية سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب ، وتلتزم الدولة فيه بالامتناع عن الاشتراك فى الاتفاقات التى تجرها بصورة أو بأخرى إلى الحرب كالأحـلاف العدوانية أو الدفاعية . وهذا المركز القانونى لا يقتضى بالضرورة نزع سلاح الدولة التى تأخذ به إذ أن لها إتخاذ كافة الإحتياطات الضرورية اللازمة لصد العدوان والدفاع

الشرعى عن نفسها كما أنه لا يمنعها من ممارسة سياسة خاصة بها قد لا ترضى دولة معينة . فالمحايد ترتيباً على حقوقه فى السيادة ، له الحق فى حماية مصالحه الخاصة الدولية رغم ما قد يثيره ذلك من منازعات مع الدول الأخرى . والحياد الدائم الإرادى لا يفيد بأى حال تنازل الدولة عن حقوقها المشروعة فى السيادة ، وإنما يلزم الدولة ببذل الجهد فى سبيل المحافظة على السلم حتى تبقى بعيداً عن الحروب الحاضرة أو المستقبلة . غير أن هذا الواجب له حدود : فمصالح الدولة الخاصة العليا تجب كافة الاعتبارات الأخرى . فالحياد الدائم فكرة تجمع بين الخواص السياسية والقانونية ، والفرق بين الحياد الإتفاقى الدائم والحياد الإرادى الدائم ينحصر فقط فى اعتراف الدول الأخرى فى الحالة الأولى بمركز الدولة القانونى ، وفى أن للدولة فى الحالة الثانية أن تترك حيادها أينما شاءت ، فإن فعلت فقدت مزايا الحياد ، وتلتزم الدولة فى الحالتين وقت الحرب بكافة الالتزامات القانونية للحياد العرضى . وهذا النوع من الحياد — الحياد العرضى — وكما سبق القول ، قد يكون حياداً تاماً تراعى فيه الدولة قواعد الحياد القانونى بدقة ، وقد يكون حياداً موصوفاً وفيه لا تطبق الدولة قواعد الامتناع وعدم الإنحياز بدقة وإنما تميل إلى تفضيل دولة على أخرى لأسباب خاصة . والحياد الدائم يوفر للأعداء التقليديين حماية متبادلة ويمنح للدولة المحايدة أمناً وسلاماً لم يكن فى استطاعتها توفيره بوسائلها الخاصة .

٣ — الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز :

وهو إحدى الصور الجديدة للحياد ترتبت على ظهور الحرب الباردة فى ميدان العلاقات الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وتأخذ الدولة فيه بسياسة فى الحياد تبعد بها عن الحرب الباردة وتكتلاتها مع القيام بدور إيجابى فى سبيل تخفيف حدة التوتر الدولى القائم وفض المنازعات الدولية . والحياد الإيجابى وعدم الإنحياز — فى نظرنا — هو إحدى صور الحياد الدائم الإرادى غير أنه حياد موصوف ، فهو حياد إيجابى بمعنى أن الدول التى تأخذ به تبذل الجهد

للتوفيق بين الأطراف المتنازعة وتنتصر لصاحب الحق ، وهو رجوع إلى نظرية جروسيوس فى الحرب العادلة والحرب غير العادلة مع تطوره ليلائم الأوضاع الموجودة .

وسوف نخصص لدراسة هذا النوع من الحياد المبحث الثانى من هذا البحث .

المبحث الثانى

تعريف الحياد الإيجابى وعدم الإنحياز

أولا — تعريف الحياد الايجابى وعدم الانحياز :

سبق لنا أن عرفنا معنى الحياد وبينا أن الواجبات والحقوق المترتبة على الحياد كنظام قانونى تفترض قيام نزاع عسكرى مسلح . ولهذا نجد أن الدول المحايدة فى مؤتمر بلجراد قد استعاضت بلفظ عدم الانحياز عن تعبير الحياد الذى يفترض أساساً وجود نزاع مسلح ، فضلا عن تعبيره عن الرغبة فى البقاء بعيداً عن منازعات الآخرين أياً كانوا وأياً كانت طبيعة الموضوعات محل النزاع . فى حين يقتصر الحياد بصورته الجديدة على الحرب الباردة بين الكتلتين الكبيرتين . أما إن كان النزاع ، أياً كانت طبيعته ، قد وقع بين إحدى الكتلتين الكبيرتين وإحدى الدول حديثة التحرر ، فلا تقف الدول غير المنحازة موقفاً محايداً بل تنضم إلى صف الدول حديثة التحرر وتنتصر لها.

غير أن الحياد التقليدى والحياد المعاصر (عدم الانحياز) ينبعان من أصل واحد ألا وهو الرغبة فى البعد عن نزاع معين (الحرب بالمعنى التقليدى أو الحرب الباردة) . ولهذا كان تعبير الحياد الإيجابى يدل دلالة كاملة وواضحة لصورة الحياد بمعناه الجديد . أما تعبير عدم الانحياز الذى استحدثه مؤتمر

بلجراد فيقصر عن أداء المعنى سالف الذكر — بالرغم من أنه أصبح يجرى كثيراً على الألسن — وكان من الأوفق الاقتصار على تعبير الحياد الإيجابى . ذلك أن تعبير عدم الانحياز يفترض معانى سلبية تبعد تمام البعد عن الإيجابية التى أراد المؤتمر إسباغها على مواقف دول الحياد .

والواقع أن تعبير عدم الإنحياز يعكس فكرة تقليدية قديمة ، مؤداها رغبة شعوب معينة فى حصر آثار الحرب فى مناطق معينة والبعد عن الاشتراك فيها . أما تعبير الحياد الإيجابى فيتضمن هذا المعنى ولكنه يزيد عليه جانباً إيجابياً هو الوقوف دائماً أبداً — أياً كانت طبيعة الحرب وظروفها ونوعها — بجانب الدول حديثة العهد بالتحرر فى حربها فى سبيل الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية وبناء مجتمعها اقتصادياً وسياسياً .

وعلى ذلك فالحياد الإيجابى ، هو رد عملى إيجابى على محاولات الدول الكبرى فى تكبيل حرية الشعوب حديثة التحرر وإلزامها بالإختيار بين أمرين لا ثالث لهما فى نظرها : الإنضمام إلى المعسكر الشرقى أو الانضمام إلى المعسكر الغربى . ولهذا يواجه محايدو اليوم الحرب الباردة باعتبارها أولا وأخيراً علاقة خاصة بين المعسكرات يجب حصر آثارها ومعالجة أضرارها حتى لا تهدد حياة الشعوب الأخرى التى تعانى من مشاكلها الداخلية والخارجية الخاصة — وهى مشاكل تركها لها الاستعمار قبل أن يرحل عائقاً دائماً دون تطورها — ما يكفيها .

ويمكن حصر العوامل التى أدت بالدول الجديدة للأخذ بالحياد فى التالى :

١ — كراهية الحرب الباردة والرغبة فى البعد بأقاليم الدول المحايدة عن نزاع القوى ، خاصة وهى حرب بين نظم إجتماعية مختلفة لا تمثل عقبة لا يمكن تخطيها فى سبيل إقرار السلام إذا ما انتفت محاولات السيطرة والتدخل فى الشئون الداخلية للشعوب والأمم الأخرى .

٢ — المحافظة على حرية الدولة المحايدة فى اختيار النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يلائمها طبقاً لظروفها وحاجاتها وإمكانياتها الخاصة. فالحياد يؤكد للدولة المحايدة حريتها السياسية واستقلالها ويوفر لها حرية التعبير والعمل خاصة والانحياز يجعل من الصعوبة بمكان حل المشاكل الداخلية إذا ما اقتربت الدولة وساهمت فى الحرب الباردة. وتعتبر الدول المحايدة أن مبادىء التعايش السلمى[1] هى البديل الوحيد للحرب الباردة وللكارثة الشاملة التى قد تؤدى إليها بما تتضمنه هذه المبادىء من إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها وحقها فى الاستقلال واختيار النظام الذى يلائم تطورها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

٣ — توفير التعاون الدولى الفعال بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبذل الجهد فى سبيل القضاء على الأوضاع الاستعمارية الموجودة عن طريق إنهاء اضطهاد الشعوب وتصفية الاستعمار والقيام بعمل مشترك من أجل تحرير البلاد التى لا تزال غير مستقلة.

٤ — السلم العالمى وحدة لا تتجزأ وهو مسئولية يقع عبئها على دول العالم صغيرها وكبيرها ولهذا فإن الدول المحايدة هى أقدر من غيرها على القيام بالوساطة وقت الأزمات لتخفيف حدة التوتر الدولى وإقامة السلم القائم على احترام القانون والعدالة. وهكذا تبرز صلاحية سياسة عدم الانحياز وفعاليتها وحيويتها كما يبرز دورها البناء فى مجال المحافظة على السلام والأمن العالميين وتدعيمهما. فالمحافظة

(١) ورد النص على مبادئه الخمسة أول مرة فى الإتفاقية الهندية الصينية الموقعة فى ٢٩ إبريل سنة ١٩٥٤ بخصوص التبت، وتحددت فى المبادىء التالية:

١ — احترام سيادة الدولة وسلامة أقاليمها.
٢ — الامتناع عن الأعمال العدوانية.
٣ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة الأخرى.
٤ — المساواة والتعاون المتبادل.
٥ — التعايش السلمى.

على السلام وتحقيق رخاء الشعوب هى مسئولية جماعية تنبثق مما يحدو الإنسانية من أمان طبيعية للحياة فى عالم أفضل .

ويخلص من ذلك أن الحياد الإيجابى (عدم الانحياز) هو حق الدول حديثة الاستقلال فى تقرير مواقفها وسياستها وفقاً لما تعتقده لا وفقاً لما يرضى أحد المعسكرات . وإذا كانت هناك مشكلة فانها تتخذ قراراً بشأنها وفقاً لفهمها وطبقاً لوعيها بتفاصيلها ولوجه الحق فيها . ويعنى هذا أن سياسة الدولة غير المنحازة ليست مرتبطة بسياسة أى من البلدان الأخرى أو الدول الأخرى . وبهذا المعنى ، فالبلاد المحايدة لا تكون كتلة جديدة بل هى تتعاون مع أى دولة أو حكومة تسعى إلى المساهمة فى تقوية الثقة والسلام فى العالم اللذان يتوقفان إلى حد بعيد على العلاقات المتبادلة بين الدول الكبرى . فمحايدو اليوم لا يمكن لأى منهم أن يظل بمعزل عن المشاكل الدولية أو عن التأثر بها ، وكلما ازداد عددهم كلما زاد الأمل فى مجتمع دولى سلمى هو البديل الوحيد لسياسة تقسيم العالم إلى كتل وسياسة الحرب الباردة المتزايدة ، وكلما ضاقت هوة التنافر بين الكتل مما يشجع جميع الاتجاهات التى تهدف إلى تقوية السلام وتنمية التعاون السلمى بين أمم مستقلة ومتكافئة .

ثانياً — تاريخ الحياد الايجابى (عدم الانحياز) :

١ — والدول التى تأخذ بالحياد فى المجتمع الدولى المعاصر إحدى دولتين:

(ا) دولة لم ترتبط بأى رباط قانونى أو فعلى مع الشرق أو الغرب عند بداية الحرب الباردة واستمرت على موقفها هذا . وهذه هى دول الحياد التقليدى الأوروبية ، وهى دول تمارس حيادها بحرية وطمأنينة ، فهى دول أوروبية مارست هذه السياسة من قدم ووافقتها عليها الدول الكبرى . وهذه الدول هى جزء من العالم الغربى تاريخياً وسياسياً وأدبياً ، وإن بعدت عن

محالفات الغرب وارتباطاته الإقتصادية أو العسكرية . (سويسرا والنمسا ودول أوروبا الشمالية ويمكن إضافة لاوس لهذه المجموعة) .

(ب) دولة خضعت للنفوذ الغربى أو الشرقى وتحررت من هذا النفوذ مع تحررها فى نفس الوقت من أى ارتباط بالكتلة الأخرى . وهذه المجموعة الأخيرة تعانى حالياً صور مختلفة من الضغط لتغيير مواقفها . ذلك أنه يصعب على الدول الكبرى فقد مناطق نفوذها القديمة كما يصعب عليها قبول فكرة تحررها الاقتصادى أو السياسى . ولهذا عارض الغرب وقاوم السياسات التحررية التى تتبعها هذه الدول فى حين أيدها الاتحاد السوفييتى — وإن كانت تأخذ بنظم غير شيوعية — على الخروج من ربقة النفوذ الغربى على أساس أن أى خسارة للغرب وإن لم تؤد إلى الانحياز إلى الشرق ، كسب للشرق وظاهرة تستحق التأييد والتشجيع .

وهذا التعارض الواضح بين الموقف الغربى والموقف الشرقى من دول الحياد الجديد ورغبة هذه الدول فى تأكيد شخصيتها الدولية وممارسة الحقوق التقليدية فى الميدان الدولى ، دفعت دول الحياد إلى النظر بحذر إلى علاقاتها مع العالم الغربى — وماضيه الاستعمارى وتاريخه طويل وقديم — كما أدت إلى زيادة الشعور بتضامن هذه الشعوب وترابطها .

٢ — وقد بدأت محاولات التجمع بين الشعوب غير المستقلة من قدم ، غير أن هذه المحاولات لم تتبلور إلا نتيجة للحركة التحررية التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . فخلال النزاع الأندونيسى الهولندى اجتمعت خمس عشرة دولة آسيوية فى نيودلهى فى يناير ١٩٤٥ ، وقررت هذه الدول اتخاذ إجراءات جماعية ضد هولندا وتنظيم وتوحيد مجهوداتها داخل فروع الأمم المتحدة . وظلت هذه المجموعة تمارس نشاطاً خاصاً داخل أروقة الأمم المتحدة إلى أن قامت الحرب الكورية . وفى خلال هذه الأزمة استخدم نهرو لأول مرة عبارة الحياد الإيجابى بعد أن حاولت الولايات المتحدة حمل الجمعية العامة على تنفيذ سياستها الخاصة

فى كوريا عن طريق قرار الاتحاد من أجل السلم . إلا أن الدول تنبهت للخطر ورفضت تنفيذ سياسة قد تقلب نظام الأمن الجماعى إلى نوع من التحالف ضد الاتحاد السوفييتى ، ورفضت التدخل فى الحرب الباردة بين الكتلتين وذهبت إلى ضرورة معالجة الأمم المتحدة الموضوع من الوجهة القانونية البحتة خوفاً من اتساع الخلاف وتطوره إلى حرب عالمية . وبعد انتهاء الحرب الكورية استمر التعاون الآسيوى الإفريقى وازداد توثقاً بعد مؤتمر باندونج .

وفى أبريل سنة ١٩٥٤ اجتمع رؤساء وزارات الهند والباكستان وسيلان وبورما وأندونيسيا فى كولومبو واقترحوا الدعوة لمؤتمر يجمع الدول الإفريقية الآسيوية للنظر فى توثيق وتشجيع التعاون بين الشعوب الآسيوية الإفريقية ومناقشة مشاكل هذه الشعوب ، وعلى رأسها التفرقة العنصرية والسيطرة الأجنبية ، وتحديد دورها فى خلق عالم يسوده السلم والأمن . وتلى مؤتمر باندونج مؤتمر بلجراد الذى دعى اليه تيتو[1] وعبد الناصر فى ربيع ١٩٦١ فى وقت بلغت فيه الأحداث الدولية أسوأ المدى وتعرض السلام العالمى لتهديد خطير . وهو أول مؤتمر دولى للدول غير المنحازة دعيت اليه كل الدول التى تنادى بالحياد . وأرسلت كوبا مندوباً عنها فى المؤتمر أما البرازيل وبوليفيا واكوادور فقدا كتفت بارسال مراقبين . وقام مؤتمر بلجراد باقرار ثلاث وثائق تاريخية : أصدر فى الوثيقة الأولى نداء من أجل السلام دعى فيه الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف استعداداتهما وعدم اتخاذ خطوات من شأنها المساهمة فى ازدياد تفاقم الموقف وتدهوره على أساس أن قرارات الدول الكبرى التى تؤدى إلى حرب أو سلام ترجع لها خاصة إلا أن آثارها تصيب العالم بوجه عام ، ودعى فى الوثيقة الثانية إلى تكاتف البشرية للقضاء على الحرب كأداة سياسية

---

(١) دعى تيتو إلى مؤتمر بلجراد قائلا : "As the cold war has assumed proportions liable to lead to the greatest tragedy... it is necessary for the representatives of nonaligned countries... to take coordinated actions, primarily through the United Nations, in order to find a way out of the present situation."

فى العلاقات الدولية واستبدالها بدعوة التعايش السلمى وإعطاء الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ، وضرورة الشعور بالمسئولية والتفكير الواقعى عند القيام بحل المشاكل الناجمة عن الاختلافات فى النظم الاجتماعية ، وأصدر فى الوثيقة الثالثة مجموعة من القرارات أكد فيها تأكيده لإعلان تصفية الإستعمار الصادر عن الجمعية العامة فى دورتها الخامسة عشر ، وطالب بانهاء إجراءات القمع الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة ، وبانهاء كل احتلال استعمارى وإرجاع وحدة الأراضى إلى الشعوب صاحبة الحق المشروع ، واستنكر التفرقة العنصرية واعتبرها انتهاكا خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وندد بالسياسات الاستعمارية وبالقواعد العسكرية المقامة فى أراضى أخرى لاسيما إذا كان ضد إرادتها الصريحة ، وأكد المؤتمر إيمانه فى حق الشعوب فى الاستقلال وفى تقرير المصير وحريتها فى اختيار نظمها السياسية والإجتماعية بحرية ودون ما عائق أو إرهاب ، بما فى ذلك حقها فى انتهاج سياسات مستقلة إيجابية لتحقيق سيادتها والمحافظة عليها ، وطالب المؤتمر بنزع السلاح الشامل الكامل واستخدام الفضاء الخارجى للأغراض السلمية وحدها وتمثيل الشعوب غير المنحازة فى جميع المؤتمرات الدولية التى تعقد لبحث موضوع نزع السلاح ، ودعى إلى إبرام اتفاق لتحريم جميع التجارب النووية ، كما طالب فى النهاية ببذل الجهود لإزالة عدم التكافؤ الإقتصادى الموروث عن الاستعمار بأنواعه وإلى تعاون دول الحياد تعاوناً فعالا فى الميادين الاقتصادية والتجارية وذلك كى يتسنى لها مواجهة الضغط فى المجال الاقتصادى ، ودعى الأمم المتحدة إلى المساهمة فى هذا المجال .

٣ — وكان لجماعة دول الحياد أثر كبير فى الأمم المتحدة . فقد ولدت الأمم المتحدة مولوداً غربياً ، فكرتها غربيـة وقيمها غربية كما أسست على نظريات قانونية غربية ووضع ميثاقها بطريقة غربية . والعضوية فى الأمم المتحدة كانت إلى وقت قريب انعكاساً للعنصر الغربى الذى كان غالباً عليها . ولم يكن بين

الدول التي دعيت إلى سان فرنسيسكو إلا أربع دول إفريقية هي مصر والحبشة وليبريا واتحاد جنوب أفريقية ، وثلاث عشر دولة فقط من كل الأقاليم الإفريقية الآسيوية الممتدة من اليابان إلى المغرب . وقامت الأمم المتحدة — رغم الفيتو الروسي — بتنفيذ رغبات الغرب دائماً . وأحضرت دول الحياد معها عادات جديدة وأفكار جديدة بل ومشاكل جديدة إلى الأمم المتحدة وأمسكت هذه الدول بمصير هذه المنظمة في يديها . وحاجة هذه الدول للأمم المتحدة واضحة وظاهرة ، فكل من الدول الكبرى والدول الداخلة في الأحلاف لها سند تعتمد عليه للدفاع عن نفسها ، أما دول الحياد فهي ، في غالبيتها ، دول صغيرة وغير نامية وفي أشد الحاجة إلى معونة الأمم المتحدة في كافة الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . والأمم المتحدة مكان دائم يجتمعون فيه فيزيد تأثيرهم ، كما أن العضوية في الأمم المتحدة هي وثيقة استقلالهم وحريتهم . ولهذا يؤيد زعماء الحياد الأمم المتحدة ، ولعل خير تعبير عن ذلك ما قاله رئيس الجمهورية العربية المتحدة في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ :

« أنه ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، أو تتعلق بأمتنا العربية أو تتعلق بالقارتين اللتين تمتد بينهما حدودنا ، أفريقيا وآسيا ، أو تتعلق بما هو خارج ذلك من القضايا العالمية ، إلا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقرارات الأمم المتحدة وأحكامها ، قضاء عادلاً فيها برضاء طيب ونية حسنة » .

كما أعلن نهرو أمام الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦١ :

"These last years of difficulty and crisis, have brought out more than ever before the importance of this organisation. Indeed one wonders what the world would be like if the United Nations ceased to be or did not function. Therefore it is of the greatest importance that this great organisation would not only function but should function with effectiveness and with the support of the countries represented here."

ذلك أن الحياد (عدم الانحياز)، هو من وجهة نظر المحايدين ، موقف لا يعنى السلبية أمام المشاكل الدولية أو عدم المساهمة فى حل مشكلة الحرب والسلم كما لا يعنى التهرب من المسئوليات الدولية وإنما يعنى أن الدول غير المنحازة لا تنحاز فى النزاع الشرقى الغربى ولا تتبع أى الكتل فى سياساتها . ودول الحياد تستطيع ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، أن تباشر تأثيراً قوياً على العلاقات الدولية ، ولهذا أبدى زعماء الحياد استعداد دولهم التام فى مساندة الأمم المتحدة فى المواقف التى تفيد فيها هذه المساعدات .

وابتدأت الكتلة الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تغير من سياساتها التقليدية ، وتقبل مبدأ التعايش السلمى مع دول الحياد الإيجابى فى أوائل عام ١٩٦٠ ، بعد أن ظهرت لها فاعلية هذا المبدأ والتوازن الحقيقى الذى أدى إليه فى علاقات الدول غير المنحازة مع المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتجارية رغم صور الضغط المختلفة وأعمال العدوان التى كانت بعض دوله محلاً لها . واضطرت إلى ترك سياسة فرض الأحلاف على الدول الصغرى التى هاجم دالاس حيادها فى ٩ يونيو ١٩٥٦ بأنه :

"The fallacy that a nation can buy safety for itself by being indifferent to the fate of others."

مضيفاً بأن الحياد

"has increasingly become an obsolete conception and except under very exceptional circumstances, it is an immoral and short sighted conception."[1]

٤ — وفى صيف عام ١٩٦٤ انعقد فى القاهرة مؤتمر الدول غير المنحازة الثانى وحضره أكثر من نصف دول العالم المستقلة وأرسلت إليه الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وفنلندا وجامايكا والمكسيك وترنيداد وتوباجو ، وأورجواى وفنزويلا مراقبين . وأعلن رؤساء الدول والحكومات غير المنحازة

---

(١) وقد اضطر كابرت لودج بعد أيام إلى تعديل وجهة نظر أمريكا للحياد بعد أن قوبلت سياسة الأحلاف بالرفض قائلا : "The so-called neutral who irritates you occasionally is certainly preferable to the enemy who arises to overcome you... We must not view these countries with petulance or impatience".

عزمهم على الإسهام فى إقامة سلام عادل دائم فى العالم واتخذوا القرارات التالية :

(أولا) عمل مشترك من أجل تحرير البلاد التى لا تزال غير مستقلة للقضاء على الاستعمار بكل صوره مع إعطاء الشعوب المستعمرة ، إذا أصرت القوى الاستعمارية على معارضة أمانيها الطبيعية ، الحق فى أن تلجأ لاستخدام السلاح لضمان ممارستها التامة لحقها فى تقرير المصير والاستقلال . ومما يذكر أن المؤتمر قرر بهذا الخصوص توقيع عقوبات على البرتغال .

(ثانيا) احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها والتنديد باستخدام القوة ضد ممارسة هذا الحق .

(ثالثا) إدانة التمييز العنصرى وسياسة التفرقة العنصرية . وطالب المؤتمر هنا بتوقيع عقوبات على جنوب إفريقيا .

(رابعا) تأكيد مبدأ التعايش السلمى وتقنين مبادئه بواسطة الأمم المتحدة باعتباره الطريق الوحيد لتدعيم السلام الذى يجب أن يقوم على الحرية والمساواة والعدل بين جميع الشعوب فى إطار جديد للعلاقات السلمية بين دول العالم وأممه .

(خامسا) احترام سيادة الدول كبيرها وصغيرها وسلامة أراضيها .

(سادسا) حل المنازعات بدون التهديد باستعمال القوة أو استخدامها وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة .

(سابعا) ضرورة نزع السلاح العام الشامل واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وتحريم جميع تجارب الأسلحة النووية وإلغاء جميع هذه الأسلحة .

(ثامنا) معارضة الاشتراك فى التكتلات والأحلاف والمواثيق العسكرية

و إدانة القواعد العسكرية الأجنبية بوصفها تشكل عملياً أداة ضغط ضـد الأمم الحديثة التحرر وفقاً لمفاهيمها الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والثقافية .

(تاسعا) الإيمان بأن التنمية الاقتصادية التزام يقع على عاتق المجتمع الدولى ككل ، ويجب على الدول جميعاً المساهمة فى العمل على خلق نظـام اقتصادى جديد عادل تستطيع فى ظله أن تحيا جميع الأمم دون خوف أو حاجة أو يأس .

(عاشراً) تضافر الجهود فى سبيل تحقيق التعاون الثقافى والعلمى والتربوى وتعزيز المؤسسات العالمية والإقليمية العاملة لهذه الغاية ، على أساس أن هذا التعاون ضرورى لتحقيق تفاهم إنسانى عميق وتحقيق الحرية والعدالة والسـلام وتحقيق التقدم والتنمية .

نخلص من هذا العرض التاريخى السريع إلى أن نظرية الحياد الإيجـابى (أو عدم الانحياز أخذاً بالتعبير الذى استحدثه مؤتمر بلجراد) تحـددت فى العناصر التالية :

(أولاً) الامتناع عن الاشتراك فى الأحلاف والتنظيمات .

(ثانياً) عدم الانحياز لأى من المعسكرين الكبيرين فى الحرب الباردة مع التعامل مع كل منهما .

(ثالثاً) الانحيـاز فى الحرب الدائرة بين الاستعمار والدول غير المستقلة أو حديثة التحرر . أو بمعنى آخر تضامن الدول المحايدة مع الشعوب غير مستقلة أو حديثة التحرر واعتبار العدوان على جزء منها عدوان عليها جميعاً والوقوف إلى جانب الأمم المتحدة فى الإجراءات التى قد تقوم باتخاذها .

ثالثا — الحياد الايجابى وعدم الانحياز فى العمل :

أخذت الدول الحيادية فى البدء بموقف الحياد التقليدى القـديم فى العزلة

والبعد التام عن المنازعات الدولية . غير أنها لم تستطع المحافظة على هذا الموقف فى الظروف الدولية المتغيرة التى اقتضت تضامن هذه الدول وأخذها بسياسة عملية فى معارضة الاشتراك فى الحرب الباردة .

والحياد الإيجابى (عدم الانحياز) هو المرحلة الأخيرة أو هو الصورة الأخيرة لاستقلال الدولة حديثة التحرر ، وهو أحد شروط ممارسة هذا الاستقلال ويفترض حق تقرير المصير فى مجتمع دولى متعدد الأطراف . كما يعبر من جهة أخرى عن صحوة الشعوب المتخلفة وحربها ضد الشمال المتقدم (الدول الإستعمارية) الذى استنزف قواها فى أعوام الاستعمار الطويلة . فانحيازها لأحد المعسكرات هو تعريض بمصالحها الوطنية وآمالها فى تحقيق وتأكيد استقلالها وحريتها وتقدمها فى مجالات هى أحوج ما تكون إليها .

وهذا الحياد له جانب سلبى وآخر إيجابى :

(ا) الجانب السلبى : وهو رفض الأحلاف أو الانضمام للحرب الباردة بين الشرق والغرب بأى صورة من الصور ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، أو وضع موارد وثروات وإقليم الدولة تحت تصرف أحد أطراف هذه الحرب أو الانضمام إلى أى اتفاق دولى يحضر لأعمال عدوانية عسكرية قد تؤدى إليها ظروف الحرب الباردة . خاصة بعد أن أظهر التطور العلمى استحالة الحرب النووية إلا إذا تعرض أحد المعسكرين لعدوان مباشر ، وبالتالى ظهر التفاوت الكبير بين مركز الأطراف فى الحلف : الدول الصغيرة تتحمل الغرم كله فى حين تجنى الدول الكبرى الثمار والغنيمة . أو كما قال جومو كينياتا :

"When two elephants fight, it is the grass that suffers, and when East and West are struggling in Africa, it is Africa that Suffers."

(ب) أما الجانب الايجابى : فهو ممارسة دول الحياد الإيجابى مظاهر العلاقات الدولية المختلفة ، والتعامل مع أطراف الحرب الباردة بصرف النظر عن مراكزهم

فى هذه الحرب ، أى مع تجاهل ميولهم العسكرية أو المذهبية . وذلك لتحقيق التحرر الاقتصادى والتخلص من التبعية الاقتصادية التى تربطها بأحد الأطراف وفتح الأسواق الجديدة أمام المواد الخام والحصول على المعونات الاقتصادية غير المشروطة .

وتلتزم الدولة المحايدة حياداً إيجابياً فوق التزاماتها السابقة بمسئوليات معينة تجاه الحرب الباردة وتعمل لإيجاد العلاج الناجع لها بإقامة سلم مبنى على العدل . فالسلم ضرورة عالمية تهم الدول الصغرى قبل الدول الكبرى ، وهو سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها فى التنمية والرقى بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لشعوبها . والسلام هو الضمان الأكيد لقدرة الشعوب على الاستمرار فى معركة التطوير والتحرير ، والسلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً مخيفاً . ولهذا فالتعاون الدولى من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بدلا من الكراهية . والشعوب كلها ترغب السلام ، وتجد الدول المحايدة من واجبها القيام بالوساطة وقت الأزمات ، فبعدها عن الحرب الباردة يزيد من قدراتها التوفيقية بين الدول الكبرى . ولهذا السبب ناصرت الدول غير المنحازة الأمم المتحدة سياسياً وعسكرياً فى مواقف أفادت فيها هذه المساعدات فى منع دخول الحرب الباردة فى منطقة متوترة ومنعت الصدام بين الدول الكبرى . ففى أزمة السويس والكونجو فضلت الدول تدخل دول صغيرة تحت أعلام الأمم المتحدة بدلا من تدخل الدول الكبرى . غير أن الدول الصغرى هنا — ولها الحق — تفرق بين وجود الأمم المتحدة ومشاركتها فى حل الأزمات الدولية ، بين مواقف الحرب الباردة التى يظهر فيها طرفا المعسكرين الكبيرين والمواقف التى تكون إحدى دول الإنحياز أو شعباً خاضعاً للاستعمار طرفاً فيها . فقد عارضت دول الحياد الأمم المتحدة فى الأحوال التى تسبب فيها هذا التدخل فى الإضرار بصالح إحدى الشعوب حديثة التحرر على أساس أن أهم وظيفة للأمم المتحدة هو

تخليص العالم من كل أثر للاستعمار القديم والحديث، ومعالجة مشاكل نزع السلاح والتنمية الاقتصادية كأثر من آثاره . ففى أزمة جوا مثلا رفضت دول الحياد إدانة الهند باستخدام القوة ضـد جوا على أساس أن التخلص من السيطرة البرتغالية ليس بعمل عدوانى وإنما عمل عادل تم للتخلص من الاستعمار (باسم تصفية الإستعمار) . ووقفت مصر وليبريا وسيلان فى مجلس الأمن مناصرة للهند فى موقفها ، وهو ما أدى بمندوب أمريكا فى مجلس الأمن إلى التساؤل قائلاً :

"There can be only one law of the charter, applying equally to all its members. Any effort to apply one law in one part of the world, or towards one Group of states and a different law to others will surely have the most serious consequences for the future of the Organisation. If the use of force against territory under the control of other states is to be condoned for anticolonial reasons, it can be condoned for other reasons and we will have here opened Pandora's box. The end of that road is Chaos."

وهذا التساؤل يتناسى الإعتبارات التى تدفع الدول الصغرى المحايدة إلى التكاتف بعد أن أصبحت الدول الصغرى تنظر إلى الأمم المتحدة كأداة لتحرير الشعوب ومحو الإستغلال من العالم . ويبدو أن الولايات المتحدة — وهى زعيمة العالم الغربى — قد تناست فى غمار الحرب الباردة الدائرة بينها وبين الإتحاد السوفييتى ، الحرب الباردة الأخرى الموجودة بين الدول الإستعمارية من جانب والدول أعداء الإستعمار من جانب آخر ، أو بعبارة أخرى تناست حرب التحرير والتقدم والإستقلال التى يشنها جنوب العالم المتخلف على الشمال المتقدم الذى امتص كل خيرات الجنوب .

وقد أوضح زعماء الحياد فى كل بياناتهم ، أن الحياد لا يعنى عدم المساهمة فى حل مشكلة الحرب والسلام ، كما لا يعنى السلبية أمام المشاكل الدولية الكبرى أو التهرب من المسئوليات الدولية الضخمة الملقاة على عاتقهم ، وإنما يعنى أن

(١) مذكرات ص ٣٦ .

الدول المحايدة لا تنحاز فى النزاع بين الشرق والغرب ولا تتبع سياسة أى منهما أو ترتبط بها . وإنما ترى الدول غير المنحازة فى نفسها همزة الوصل التى تصل بين المعسكرين المتنافسين بوصفها جماعة يسمح لها حيادها بالنظر إلى المنازعات الدولية نظرة موضوعية . وقد قام المحايدون بدور هام فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ ، بعد فشل مؤتمر باريس فى نفس العام ، أدى إلى إصدار الجمعية العامة لقرار تصفية الاستعمار . كما أدت اجتماعات الجمعية العامة فى الدورة السادسة عشر إلى تكوين لجنة نزع السلاح من ثمانية عشر عضواً منهم بورما والهند ومصر والسويد والحبشة ونيجيريا والبرازيل والمكسيك بدلا من اللجنة الأولى التى كانت تتكون من عشرة أعضاء (خمس عن الدول الغربيــة وخمس عن الدول الشرقية) . وهذه الدول تقوم بدور كبير الآن فى هذه اللجنة عبر عنه رئيس الوفد الأمريكى قائلاً : "One of the most helpful elements of the conference so far."

ولا شك أن فاعلية هذه الدول ستزيد قوة بعد تصديق الدول الخمس الكبرى على زيادة أعضاء مجلس الأمن والمجلس الإقتصادى والاجتماعى .

هذا وقد وجدت الدعوة إلى الحياد الإيجابى مجالا واسعاً فى مؤتمرات سياسية عدة ، عبر عنها مؤتمر الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ ، والقاهرة فى يونيو ١٩٦١ ، وبغداد فى سبتمبر ١٩٦١ ومؤتمر معالجة مشاكل التنمية الإقتصادية فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٢ ، وفى مؤتمر عدم الإنحياز الثانى فى القاهرة فى ١٩٦٤ وفى مؤتمرات الشعوب الإفريقية الآسيوية المختلفة .

ونلاحظ مرة أخرى أن دول الحياد الإيجابى (عدم الإنحياز) قد رفضت إضفاء وصف الكتلة على تجمعاتها . فعدم الإنحياز لا يعنى التكتل بل ويرفضه بكل أشكاله لتعديه على حرية الدولة فى التقدير وفى رفض الإرتباط . خاصــة لما يؤدى اليه من زيادة فى الكتل بدلا من القضاء عليها . فضلاً عما يؤدى اليه

من إبعاد المحايدين عن المساهمة فى فض المنازعات الدولية المهمة أو القيام بدور إيجابى داخل الأمم المتحدة .

نخلص من كل ذلك إلى أن عناصر الحياد الإيجابى (عدم الإنحياز) تتحدد فى المبادىء التالية :

أولاً : الإمتناع عن الإشتراك فى الأحلاف العسكرية وعدم الإنحياز لأحد أطراف الحرب الباردة (الوجه السلبى) .

ثانياً : التعامل والتعاون مع كلا المعسكرين (الوجه الإيجابى) .

ثالثاً : المساهمة فى إيجاد الحلول للمشا كل والأزمات الدولية مع الإنضمام إلى جانب الشعوب غير المستقلة وحديثة التحرر والأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات لصالح هذه الشعوب .

ولا شك أن هذه المبادىء لا تخرج عن المبادىء التى استقر عليها الحياد التقليدى . فالإمتناع عن الإشتراك فى الأحلاف العسكرية التى تفرضها الحرب الباردة يقابله الامتناع عن المساهمة فى الأعمال الحربية التى يرتبها الحياد التقليدى . كما أن عدم الإنحياز لأى من المعسكرين والتعاون مع كل منهما يقابله مبدأ عدم الإنحياز والمساواة فى المعاملة بين أطراف المنازعات المسلحة . والمساهمة فى إيجاد الحلول للمواقف الدولية هو حق تتمتع به كل دولة ذات سيادة فى المجتمع الدولى وممارسة لحقوقها وحرياتها . والحياد لا يمنع الدولة بتاتاً من مناصرة دولة معينة فى المجال السلمى . وبمعنى آخر فإن التزامات الحياد الإيجابى فى عدم الإنحياز خلال الحرب الباردة التى يمر بها المجتمع الدولى هى نفس التزامات الحياد التقليدى التى تأخذ بها دول الحياد الدائم وقت السلم ودول الحياد العادى وقت الحرب بالمعنى التقليدى . فهى تأخذ بمبدأ الحياد التام تجاه الأحلاف والتكتلات .

ولاشك أن المبدأ الثالث ما هو إلا تعبير عن نوع جديد من الحياد الموصوف

الذى تنحاز فيه الدولة إلى جانب دول معينة . فإنحياز دول الحياد إلى جانب الشعوب الصغيرة فى الحرب الباردة أو الحرب التقليدية التى تشنها عليهـا دولة كبرى هو نوع من الحياد الموصوف إلى جانب صاحب الحق ، وهو رجوع إلى النظرية القديمة فى الحروب العادلة التى نادى بها « جروسيوس » . كما أن انضمام دول الحياد إلى جانب الأمم المتحدة فى الإجراءات الجماعيـة التى قد تقوم باتخاذها هو أيضاً انحياز منها لهذه المنظمة بوصفها الهيئة العليا التى تعبر عن أمل البشرية فى السلام . ويلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يفسح الطريق أمام تحيز الدول الأعضـاء لأحد أطراف النزاع ، كما يبيح الميثاق الأخذ بالحياد التقليدى فى أحوال معينة (فى الأحوال التى يبيح فيها استخدام القوة) ويأخذ بالحياد الموصوف ومعـاملة الأطراف حسب شرعية دعواهم (فى الأحوال التى تقوم فيها الهيئة باستخدام القوة) . ويترتب على ذلك عـدم جواز مطالبة الدولة القائمة بالعدوان ، للدول الغير بالامتناع عن التحيز أو المساواة بينها وبين الطرف الآخر .

هذا ولا يمكن لـكائن من كان إنكار المزايا التى يوفرها الحياد للدول المحايدة . وقد لجأت الدول الصغرى دائماً إلى هذا السلاح كوسيلة لتحقيق الأمن والسلم وكخطوة إيجابية فى سبيل المحافظة على التوازن الدولى . وحالياً يبدو نظام الحياد ، بالنسبة للدول الصغيرة ، الطريق الوحيد السليم فى عالم تتنازعه الأهواء والأغراض . وكلما زاد توازن القوى بين الـكتلتين كلما زادت أهمية الدعوة إلى الحياد خاصة إذا ما عالجت الدول المحايدة أمورها بحذر وبعدت عن الاشتراك فيما يربطها بعجلة الحرب . ولقد كان نظام الحياد يجمع دائماً بين السياسـة والقانون وحالياً لا يمكن الفصل بين الخاصتين فى الأوضاع الحاضرة للجماعة الدولية .

هذا وقد وجهت انتقادات عدة إلى موقف الحياد الجديد :

١ — يدعى البعض أن المحايدين يتدخلون فى أمور لا تعنيهم ، وهذا

الإنتقاد يتناسى أن السلم العالمى وعدالة العلاقات الدولية مسئولية كل أطراف الجماعة الدولية .

٢ — ويدعى البعض الآخر أن المحايدين لا يتفقون فى سياساتهم ولا يعاملون أطراف المنازعات معاملة واحدة . وهو قول يجافى الواقع ويتجاهل أن ما يبدو إنحيازاً للشرق ما هو إلا رد فعل على محاولة الغرب جر دول الحياد إلى المعسكر الغربى ، ويفسر كل محاولات دول الحياد للتخلص من السيطرة الغربية على أساس أنها انحياز للشرق . فضلا عما سبق قوله من أن عدم الانحياز يفيد مناصرة صاحب الحق أياً كان .

٣ — ويدفع البعض الآخر بعدم فاعلية جهود دول الحياد بوصفها دول ضعيفة تعجز عن التأثير على مجريات العلاقات الدولية . غير أن ضعف الدولة لا يعنى عجزها لسياسة الحياد ، بل هو دافع أصلى لانتهاجها سياسة الحياد ، وان تخدم الدولة الضعيفة مصالحها بانحيازها لأحد أطراف الحرب الباردة . ومن جهة أخرى فإن الرأى العام العالمى أصبح حالياً قوة دولية كبيرة لها أثر كبير فى ميزان القوى الدولى .

٤ — ويدعى البعض أن دول الحياد تمارس دورها الكبير فى الأمم المتحدة دون أن تقدر نتائج تصرفاتها . وقد عبر عن هذا النقد لورد هيوم رئيس وزراء انجلترا سنة ١٩٦١ حين هاجم الدول غير المنحازة لمناصرتها قرار الإتحاد من أجل السلم قائلا :

"Such a resolution and others like it, reveal an almost total lack of responsability and certainly pay no heed to the main purpose of the United Nations which is to ensure order and security of peace."

كل هذه الانتقادات لا تعبر إلا عن شىء واحد وهو كراهية الدور الذى

تقوم به دول الحياد في ميدان العلاقات الدولية ومحاولة إرجاعها إلى عجلة التبعية .
ودخول جماعة الدول الصغيرة ميدان العلاقات الدولية — وكما سبق لنا القول — أدى بها إلى الأخذ بمعيار معين في الحرب الباردة بين الشرق والغرب وبمعيار آخر في الحرب الباردة الأخرى الموجودة بين الشمال (الدول الإستعمارية) والجنوب (الدول والشعوب حديثة التحرر) . فدول الحيـاد محايدة في الأولى ومنحازة في الثانية ، وعضوية الأمم المتحدة حق وواجب للجميع سواء أكانت دولة كبيرة أو صغيرة ، والمشاركة في وضع أسس العلاقات الدولية حق وواجب للجميع ، وتجمع الدول الصغيرة وترابطها في الميدان الدولي وداخل الأمم المتحدة هو وسيلتها لفرض رأيها وحيادها في ميدان العـلاقات الدولية لتقابل به صور التدخل الانفرادي الذي تقوم به الدول الـكبرى لتغيير وتعديل مصير العالم سواء بالوعد أو الوعيد . خاصـة وأن شرور الحرب الباردة تصيب الدول الصغرى قبل الـكبرى وهو ما يبدو حالياً من استخدام صور القوة المختلفة في الأراضي البعيدة عن أقاليم الدول الـكبرى .

وقد راجعت الدول الـكبرى مواقفها من دول الحياد وسعت إلى الحصول على تأييدها داخل الأمم وزاد الاهتمام والتنافس بينها لتقديم المعونات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إليها .

ولا شك أن الحل الوحيد أمام الدول الـكبرى لكي تتلاقى مع دول الحياد هو التزامها بمجموعة من القواعد المعينة تحكم علاقاتها . ويمكن تحـديد هذه القواعد في المبادىء التالية :

(أولا) واجب أطراف الحرب الباردة في بذل الجهود الجدية لنزع السلاح وتخفيف حدة الحرب الباردة .

(ثانياً) احترام سيادة دول الحياد وسلامة أراضيها والبعد بالحرب الباردة عن الأقاليم التابعة لها .

(ثالثاً) تقديم المعونة لهذه الدول كواجب لا كمنحة ، فقد تقدم الشمال على حساب الجنوب وقد حان وقت الوفاء بالدين بمساعدة الجنوب فى التقـدم والتنمية .

(رابعاً) تصفية الاستعمار والسماح للشعوب المستعمرة بممارسة حق تقرير مصيرها فى أقرب وقت .

المبحث الثالث

الدول العربية والحياد الإيجابى وعدم الانحياز

كان لحرب فلسطين أثر كبير فى تغيير الفـكر العربى ، بعد أن فقد العرب ثقتهم بالغرب وبالمدنية الغربية بعد الكارثة الفلسطينية . ومهدت هذه الحرب الطريق أمام الدول العربية للأخذ بالحياد بما كشفت عنه من تباين واضح بين ما تنادى به دول الغرب من مبادىء وما تجرى عليه سـياستها فى العمل وإذا كانت هناك فئة عربية آمنت بالغرب ومبادئه ، قبل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، فقد غيرت هـذه الفئة من معتقداتها بعد أن ظهر لها عدم التطابق بين الأهداف والمصالح العربية وما تؤمن به من مثل عليا ونظيرها عند الغرب .

أولا — الحياد السلبى :

وكان أول مظهر لخروج بعض الدول العربية عن حالة التبعية هو معارضة مصر لعمليات الأمم المتحدة فى كوريا[١] كأثر لرفض الغرب نظر الأمم المتحدة

---

(١) كانت لبنان هى البلد العربى الوحيد الذى استجاب لطلب الأمم المتحدة بتقديم المعونة لـكوريا الجنوبية .

لطاب مصر إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وللطريقة التى عوملت بها قضية فلسطين فى أروقة الأمم المتحدة .

غير أن الحكومات العربية لم يصدر عنها ما يدل على نيتها فى المعارضة الصريحة للحرب الباردة إلا بعد أن حاولت الدول الغربية استمالتها إلى أحلافها الغربية ، فى الوقت الذى تجاهلت فيه كل الأوضاع الظالمة والأمانى المشروعة لشعوب هذه المنطقة . وقد وجه الغرب اهتمامه الكامل إلى المنطقة العربية بعد أن قام مصدق رئيس وزراء إيران بتأميم صناعة البترول الإيرانى فى إبريل سنة ١٩٥١ وما تبع ذلك من إعلان الحكومة المصرية إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ . فتقدم الغرب ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، بمقترحات لإنشاء قيادة متحالفة مشتركة للشرق الأوسط لتكملة سلسلة الأحلاف التى أراد بها الغرب تطويق الاتحاد السوفيتى. وكان لرفض العرب لمشروع هذه القيادة أثره فى إبراز الارتباط الوثيق بين بقاء القواعد الأجنبية والانحياز لأحد المعسكرين عن طريق الأحلاف العسكرية. ولذلك كان من المستحيل المطالبة بجلاء القوات الأجنبية إذا ما قبلت الدول العربية مبدأ الاشتراك فى هذه الأحلاف .

واقتربت الحرب الباردة مرة أخرى من المنطقة العربية بعد إنشاء حلف بغداد واختيار بغداد مقراً له ، ومحاولة الغرب جر مصر إلى الدخول فيه . وأحدثت هذه المحاولة أثراً عكسياً فى السياسة المصرية والعالم العربى . وإذا كانت العراق قد قبلت عضوية الحلف رغم المعارضة العنيفة من جانب الرأى العام العراقى والعربى ، فقد رفضت مصر الارتباط به . وبعد أن كانت السياسة المصرية تقتصر على معارضة الأحلاف الأجنبية ، أصبحت تنادى بالحياد الإيجابى بين المعسكرين خصوصاً وأن روسيا لم تستعمر فى يوم ما إحدى الدول العربية كما كان النزاع المذهبى بعيداً عن المحيط العربى . ورفض العرب الانضمام إلى الأحلاف ووجدوا طريقهم فى الحياد خاصة ووضع البلاد العربية الجغرافى وظروفها الاجتماعية كانت تقتضى البحث عن طريق جديد مستقل وسليم .

ثانياً — الحياد الإيجابى :

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ صدر بيان تاريخى فى القاهرة أعلن الاتفاق على توريد الأسلحة التشيكوسلوفاكية إلى مصر. وكسرت مصر بهذا الاتفاق مبدأ احتكار الغرب لتوريد الأسلحة للعالم العربى . وترتب على ذلك دخول الدبلوماسيون والفنيون والخبراء والأسلحة والبضائع الشرقية إلى المنطقة العربية ، بعد أن منع الغرب روسيا لمدة قرنين من الزمان من دخول البحر الأبيض ، وبعد أن امتنعت الدول العربية عن إنشاء العلاقات مع الاتحاد السوفييتى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وابتدأت مرحلة جديدة من مراحل الحياد العربى — وعلى رأسه مصر — ، مرحلة إيجابية نشطة تهدف إلى قبول كل صور المعونة غير المشروطة التى يقدمها أى المعسكرات ، وهى الفكرة التى اتضحت خطوطها العريضة فى مؤتمر باندونج فى إبريل من نفس العام .

واعتبر الغرب اتفاقية الأسلحة تحدياً لسيطرته ونفوذه فى الشرق العربى ومحاولة جريئة من عبد الناصر لكسر الاحتكار الاقتصادى والعسكرى الغربى فى المنطقة . وتوالت الأحداث التى وصلت إلى حد استخدام القوة ضد مصر عام ١٩٥٦ : [محاولة أمريكا منع مصر من تنفيذ الاتفاق ، حضور مبعوث أمريكى (جورج إلن) إلى القاهرة ، تقديم العرض الأمريكى الانجليزى لتمويل السد العالى ، تقديم فرنسا شحنة طائرات إلى إسرائيل ، اعتراف مصر بالصين الشعبية ، تقديم العرض الإنجليزى الأمريكى لتمويل السد العالى ، سحب عرض تمويل السد العالى ، تأميم قناة السويس وتجميد الولايات المتحدة لأرصدة مصر بها ، سحب فرنسا وانجلترا للمرشدين والفنيين ، محاولات تدويل قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر ، إعلان مبدأ أيزنهاور ، الأزمة الأمريكية السورية ، الأزمة السورية التركية ، نزول القوات الأمريكية لبنان ، إنزال رجال المظلات الانجليز فى الأردن بعد إعلان الثورة العراقية ، نكسة

عبد الكريم قاسم ، الثورة على عبد الكريم قاسم ورجوع عبد السلام عارف ، قيام ثورة عدن والجنوب العربى وثورة اليمن ، ارتباط الشرق العربى بالمجموعة الآسيوية الإفريقية] .

وتوالت الأحداث معبرة عن معارضة الغرب للحياد ولو وصل الأمر لاستخدام القوة المسلحة ،وتمسك مصر بالحياد الإيجابى حتى لا تسقط ووراءها العالم العربى كله فريسة سهلة بين براثن الغرب الذى يحارب الوجود العربى [1] .

وفى الوقت الذى عمل فيه الغرب على عزل الحكومة المصرية فى المحيط الدولى — بل والمحيط العربى مستخدماً فى ذلك أعوانه فيه — أخذت الكتلة الشرقية فى مهادنة المنطقة العربية وقدمت لها مختلف المعونات بشروط سهلة دون أن تطلب فى مقابلها أى تنازلات سياسية . وهو ما أدى بالغرب فى النهاية — وبعد أن فشل فى سياسة استخدام القوة — إلى مهادنة الاتجاهات الجديدة فى الشرق العربى وقبول فكرة الحياد الإيجابى (عدم الانحياز) . خاصة بعد أن خذلت الولايات المتحدة فى نقل زعامة الشرق العربى من الجمهورية العربية المتحدة إلى حكومة عربية أخرى وتأكدت من عزمها على المحافظة على حيادها.

وبعد أن ظهرت حاجة المنطقة العربية إلى نظام اجتماعى واقتصادى وسياسى يلائم ظروفها المتطورة ، وأخذت بالاشتراكية العربية نادت بضرورة التعايش السلمى بين المذاهب والحصول على خلاصة التجارب الإنسانية المختلفة لمعالجة صور التخلف فى حياة الشعوب . وابتدأت المنطقة العربية ، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة تعمل بنشاط فى الصعيد الدولى وتباشر تأثيراً عميقاً فى ميدان العلاقات الدولية كأداة توفيقية تحد من الأزمات وتجد الحلول لها . كما أصبحت الجمهورية العربية المتحدة رائدة الحياد الإيجابى (عدم الانحياز) فى المحيط العالمى وقامت

---

(١) أعلنت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية فى اجتماعها ببيروت من ٤ : ٧ أبريل سنة ١٩٥٩ عزم الدول العربية على الأخذ بسياسة عدم الانحياز وإدانة التدخل الأجنبى .

وما زالت تقوم بجهود كبيرة فى المؤتمرات الآسيوية الإفريقية وفى مؤتمرات الحياد .
وتحددت الخطوط العريضة لسياسة الجمهورية العربية المتحدة ومن ورائها الدول العربية فى المبادىء التالية[1] :

١ — الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل .

٢ — العمل من أجل السلام لضمان السلام على أساس عـدم الإنحياز والحياد الإيجابى .

٣ — التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم بوصفه امتداداً طبيعياً للحرب ضد الاستعمار وضد الإستغلال ، واستطراداً منطقياً للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

فالشعب العربى يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الإنسانى . ولعل النص على سير الدول والشعوب العربية على سياسة الحياد الإيجابى (عدم الانحياز) فى دساتيرها الحديثة لتأكيد قاطع على شعور الأمة العربية بقدرتها على إعادة صنع الحياة على أرضها بالحرية والحق ، وبالكفاية العدل ، وبالمحبة والسلام ، ودليل واضح على التزامها بالأخذ بهذه السياسة فى معاملاتها الدولية .

وقد عبر رئيس الجمهورية العربية المتحدة عن رغبات وآمال الشعوب العربية فى الحرية والاستقلال والسلام ، فى الخطاب الإفتتاحى لمؤتمر عدم الانحياز الذى ألقاه فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عند ما قال :

لقد كان مؤتمر باندونج العظيم هو وقفة شعوب حرة كثيرة ضد شرور الاستعمار .

وكان مؤتمر بلجراد العظيم هو وقفة شعوب حرة كثيرة ضد أخطار الحرب .

---

(١) ميثاق العمل الوطنى من صفحة ١١٥ : ١٢٤ .

وإن هذا المؤتمر فى القاهرة متابعة للنضال الممتد والذى يزداد كل يوم عمقاً وعرضاً يستحق أن يكون مؤتمر تدعيم السلام عن طريق التعاون الدولى .

إن هذا الجمع المهيب الذى يحتشد فى هـذه القاعة من شعوب وأبطال حركات التحرير ، والمبادىء التى يمثلها كل منهم ، والأهداف المشتركة التى جعلت لقاءهم اليوم ممكناً بل ومطلوباً كضرورة حيوية من ضرورات العصر — ذلك كله يهيىء هذا المـكان أكثر من غيره لصدور إعلان بمبادىء التعاون الدولى والسلوك الدولى يرسم طريق العمل إلى السلام الذى يقوم على العدل .

وإذا جاز لنا فى تلخيص أخير أن نحدد بعض الأفكار التى يجب أن تكون لها الأولوية فى هذا الإعلان فاننا نقترح التأكيد على المبادىء الآتية :

١ — إن السلام ليس مجرد الامتناع عن استخدام القوة ، وإنما هو أيضاً وبنص المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة « تهيئـة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مبنية على احترام القاعدة التى تقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لـكل منها تقرير مصيرها » .

٢ — إن تحقيق الشروط والأحوال اللازمة للسلام هو أمر يهم جميع الدول ويعززه اشتراكها جميعاً فى المسئولية .

٣ — إن السعى إلى تلافى استخدام القوة فى العلاقات الدولية لا يتحقق بمجرد الالتزام بإيجاد حل لـكل مشكلة من المشاكل على حدة وبمعزل عن غيرها وإنما يتحقق بوجود مفهوم حقيقى للسلام يقيم بنيانه على العدل .

إن العدل وحده يصنع السلام الدائم ، وأما القوة فلقد تستطيع أن تفرض نفسها لبعض الوقت على موقف معين لـكنها حتى فى الأمر الواقع الذى تقيمه أبعد ما تكون عن معنى السلام واستمراره .

٤ — إن السلام لا يستقر إذا استند على تجميد الأوضاع الظالمة وأن احترام الدول لالتزاماتها التعاهدية معناه احترام المعاهدات الصحيحة التى عقدت بحرية واختيار والتى لا تخالف ميثاق الأمم المتحدة . ومن ثم يجب أن يكون التزام الدول بتنفيذ تعهداتها مرتبطاً بما ورد فى المادة ١٠٣ من الميثاق التى تنص على أنه « إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

٥ — إن التعاون بين الدول والتفاهم بين الشعوب لا يمكن أن يتحققا بصورة فعالة وأكيدة إلا إذا تلاشت الفوارق فى مستويات الحياة للشعوب المختلفة وإلا إذا تأكدت لها جميعاً حقوقها المتساوية .

وإذا كنا ندرك أن العمل من أجل التقدم هو أولاً وأخيراً مسئولية الذين يطلبونه وعملهم الدائم لبلوغه فإن من حقهم أن لا توضع العراقيل فى طريقهم بوسائل الضغط أو بوسائل المناورة ولا بد أن يدرك الجميع من ناحية أخرى أن السلام فى جوهره هو شركة فى الرخاء على اتساع العالم كله » .

والحياد بهذا المعنى غاية ووسيلة : غاية تسمى اليها الدول العربية فى المعترك الدولى الحالى القائم على الحقد والمنافسة ، ووسيلة تتخذ منها الشعوب العربية طريقاً للأمن والاستقرار والتطور . والحياد بهذا المعنى أيضاً يتيح لها أن تدلى بدلوها وأن تقوم بدور إيجابى لإيجاد الحلول للأوضاع الدولية الحاضرة ومناصرة صاحب الحق حتى يحصل على حقوقه المشروعة فى عالم عادت فيه الدول إلى سياسات القوة وإلى الأساليب العسكرية ، وزاد فيه الضغط على حركات التحرير الوطنية ، عالم تحاول فيه قوى الاستعمار والسيطرة أن تتحدى روح العصر بالأساليب القديمة والحديثة ، عالم تستشرى فيه ظاهرة انتشار الأسلحة النووية فى وقت جمدت فيه فاعلية الأمم المتحدة وقدرتها على التصرف فى مواجهة الظروف واحتمالاتها ومفاجآتها على السلم الدولى . « ومع التسليم الكامل بقصور

الأمم المتحدة عن مواجهة بعض مسئوليات العصر المتغير ، فإن الحل يكمن فى استكمال القصور ولا يكمن فى تجميد هذه المنظمة التى استطاعت طوال سنين طويلة حساسة مائجة بتيارات الحرب الباردة أن تفرض فوق سياسات القوة بعض الإحترام لمبادىء القانون »[1] .

ولا شك أن الحياد الإيجابى ، بهذه الصورة ، يوفر للأعداد التقليديين الأطراف فى الحرب الباردة حماية متبادلة ويمنح المنطقة العربية وكل دول الحياد أمناً وسلاماً لم يكن فى استطاعة كل دولة على حدة توفيره بوسائلها الذاتية الخاصة .

---

(١) خطاب الرئيس عبد الناصر فى ٢٧ إبريل ١٩٦٥ فى الحفل الذى أقامه للرئيس اليوغوسلافى الماريشال تيتو ، الأهرام ٢٨/٤/١٩٦٥ .

انظر أيضاً للمؤلفة مقالة « فى سياسة عدم الانحياز » مجلة العلوم السياسية ، عدد مارس سنة ١٩٦٢ .

تم بحمد الله

فهرس

صفحة